جامعة الدكتور مولاي طاهر –سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر

–الإدارة الإلكترونية نموذجا–

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

–تخصص: إدارة محلية

إعداد الـــــــطالب: محمد غزلي

إشـــــــراف الأستاذ: د. خيرة حلوي

أعضاء لجنة المناقشة:

د – حفيظة عياشي .....رئيسا

د – خيرة حلوي .....مشرفا ومقررا

د – بن زايد امحمد.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

1440هـ/1441هـ

شكر
وتقـــــدير

قال تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

[سورة النمل:19]

نحمد الله ﷻ وأشكره أنَّ سدد خطانا ووفقني لإتمام هذا البحث أتقدم بأصدق الشكر

وأعمق الامتنان إلى من أشرف علي في إنجاز هذا العمل وإلى الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة

ومعاملته الطيبة، وكان بمثابة المرشد الموجه في عملي المتواضع*الأستاذة خيرة حلوي *التي قومت بحثي حتى أخذ شكله المقدم به، فلها كل الشكر والعرفان والامتنان كما أتقدم بالشكر إلى رئيس قسم العلوم السياسية وإلى كل جميع أساتذة الكرام بقسم العلوم السياسية الذين تتلمذنا على أيديهم ويسروا لنا سبل العلم فلهم خالص الشكر والتقدير، فجزاهم الله خير الجزاء.

إلهي لا يطيب الليل إلاَّ بشكرك ولا يطيب النَّهار

إلاَّ بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلاَّ بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلاَّ بعفوك ولا تطيب الجنة إلاَّ برؤيتك بالله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة سيدنا مُحَمَّد ﷺ

إلى التي حملتني وهنًا على وهن ومن ضحت لأجلنا **"أمي العزيزة".**

إلى روح أبي الطاهرة **"رحمه الله"**

إلى أفراد عائلتي الكريمة وكل الأصدقاء والصديقات

مقدمة

يسعى الإنسان إلى البحث عن طرق من شأنها أن تجعل حياته اليومية سهلة ومريحة وديناميكية، وذلك عن طريق مسار تطوير الأفكار المستهلكة إلى أخرى أكثر حداثة ومواكبة لمستجدات بيئته فهو ابن بيئته، فالطرق الكلاسيكية مثلاً في علاقة المواطن بالإدارة من جهة أو حتى في طريقة تسيير وإدارة الشأن العام أصبحت أقل قدرة وأقل نجاعة من أن تصل لمستوى تطلعات إنسان القرن الحادي والعشرون، وبالتالي فتبني خيار دمج التكنولوجيا الحديثة في علم الإدارة أضحى خيار استراتيجي تتبناه أغلب دول العالم.

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة خاصةً في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي أحدثت تغيير في الحياة اليومية للإنسان وأصبحت من الركائز الجوهرية والمعمول عليها في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هذا ما انعكس على الإدارة العمومية التي تعتبر هي الآلية التي تحرك عجلة التنمية في الدولة وتخدم المواطنين، بذلك تم إدراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عمل الإدارة، ساعدها في ذلك ظهور شبكة الإنترنيت وما نتج عنها من تأثير في تسهيل العمليات الإدارية، وتبسيط إجراءاتها وتقليل استخدام الورق فيها وتحقيق عدد من المزايا الأخرى، هذه التطورات كان لها الأثر البارز في إحداث تغييرات جذرية على أداء المؤسسات، ويأتي في مقدمة هذه التغييرات مطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تعتبر أحدث ممارسة يعرفها التنظيم الإداري في مختلف الإدارات في الوقت الرهن.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية على الإمكانات المتميزة للإنترنت والقدرات الجوهرية للمؤسسة دون أية حدود لتحقيق الأهدافها، فهي المدرسة الأحدث في التسيير وقد جاءت كرد فعل واقعي لاستخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجال الخدمات العامة، لتطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر مرونة وفعالية من ناحية، وتوفير الجهد والوقت والمال من ناحية أخرى.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى بكل الطرق لإرساء مجتمع يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من خلال عصرنة قطاعاتها العمومية في مختلف المجالات بالاعتماد على شبكة الانترنت، والتحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الإلكترونية، ويعد قطاع الجماعات الإقليمية

في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سايرت هذا النهج الإلكتروني وذلك بعدما كانت تعتمد على المعاملات التقليدية من خلال اكتظاظ الملفات والوثائق الورقية على الموظفين، وانتظار المواطنين في طوابير لاستخراج الوثائق بالإضافة إلى الروتين والوساطة وغيرها من العوامل التي تقف حائلاً دون تطور النظم الإدارية الحالية كمشاكل البيروقراطية وانعدام الشفافية، ومن أجل التقليل من هذه المشاكل سعت الحكومة الجزائرية لرسم استراتيجية لمواكبة حركة التقدم في المجال التكنولوجي من خلال تبني مخطط عمل متناسق وصارم بهدف تعزيز كفاءات الإقتصاد الوطني، المؤسسات والإدارات العمومية للإرتقاء إلى مستوى التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولهذا فقد أطلقت وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013 مشروع "المواطن الإلكتروني"، الذي يعد خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية، باعتبارها كأحد أهم الإستراتيجيات المتبعة قصد تحسين الخدمة العمومية، وتقريب المواطن أكثر من الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية وهذا من أجل إرضاء الصالح العام، للوصول إلى ذلك لابد من تحقيق جملة من المتطلبات التقنية والبشرية لتسهيل تطبيق الإدارة الإلكترونية وتكريس مفهومها.

01-أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الذاتية: إنَّ معظم الأبحاث تكون دوافعها مؤثرة وقوية تتعلق بالشخص الباحث واهتماماته العلميَّة، أو تكون نتيجة لقراءاته واطلاعه على الحقائق الجديدة لدراسة معينة، وبالنسبة لموضوعنا هذا فهو دافع شخصي، فالذاتية الموضوع الشيق ويتفق مع رغباتنا في إظهار بعض من الحقيقة المعيبة على العامة وهي تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية وتقريب المواطن من الإدارة وتسهيل المعاملات الإدارية للمواطن، كل هذا من أجل تعزيز ثقة المواطن بالإدارة وتوطيد المواطن بدولته.

ب-الأسباب الموضوعية:

-زيادة التكنولوجيات وتطورها في كل لحظة أدّى إلى ظهور شكل أخر من الأعمال ألا وهي الأعمال الإلكترونية.

-أصبح ولابد من الانتقال للعالم الإلكتروني للوصول إلى أفضل مستوى من ناحية الوظائف الإدارية خاصة الجماعات المحلية.

-تطبيق الإدارة الإلكترونية يسهل الكثير من التعاملات الإدارية.

-اعتبار الموضوع من أهم المواضيع الحديثة الذي يفرض نفسه على الساحة العملية، لأنَّه يواكب التطورات الحديثة وأهميته في إبراز قيمة ووزن الخدمة العمومية.

-علاقة الموضوع بتخصص الإدارة المحلية.

02-أهمية اختيار الموضوع:

أ-الأهمية العلميَّة:

-يضفي البحث في مثل هذه المواضيع نوع من التجريب في الإدارة كموضوع من مواضيع العلوم الإنسانية التي يغلب عليها الوصف.

-يعد استمرار لجهود الثورة السلوكية التي تهدف لإقحام مسلمات العلوم الدقيقة في وسط العلوم الإنسانية.

-رقمنة المعرفة الانسانية ونقلها من وسطها الطبيعي الذي قد يعرضها للإتلاف إلى عالم البيانات الكبيرة الأكثر أمان والأجدر للأرشفة.

ب-الأهمية العملية:

-إدراك مدى فعالية ونجاعة الحلول الإلكترونية في التعامل مع المواطن.

-اخراج العمل الإداري من حالته الستاتيكية الكلاسيكية المملة إلى حالة أكثر تفاعل وديناميكية.

-السرعة في انجاز المهام الإدارية مما يسهل تسيير الشأن العام بدون مماطلة وتسويف.

03-إشكالية الدراسة:

على ضوء التقدم المتزايد في استخدام التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أدت إلى إحداث تغييرات على كافة المستويات، هذه التغييرات أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم الإلكترونية من بينها الإدارة الإلكترونية، والتي أصبحت مطلب وضرورة لا غنى عنها في المنظمات العمومية، لما حققته من نتائج إيجابية في تسريع عجلة التنمية عبر الخدمات التي تقدمها والتي من شأنها تسريع عملية إنجاز التعاملات بسهولة وإتقان وبدون بذل جهد كبير، والدقة والإتقان في الأداء وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة الفرد بالإدارة، وتعتبر من أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، خاصةً أنَّ الإدارة الإلكترونية توفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وذلك من أجل مواكبة التقدم العلمي، لضمان البقاء والاستمرار وتفعيل الخدمة العمومية بشفافية وبأقل التكاليف، والجزائر بدورها تسعى وراء التغيير في مجال الإدارة لتحقيق أهداف منها عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الإلكترونية خاصةً في القطاعات المهمة مثل قطاع الداخلية والتي تهدف إلى تفعيل جميع الآليات العصرية لتجسيد الإدارة الإلكترونية قصد التحسين في تقديم الخدمة العمومية، ومنها رقمنة سجلات الحالة المدنية، جواز السفر البيومتري، وبطاقة التعريف البيومترية وغير ذلك من مظاهر الإدارة الإلكترونية.

انطلاقًا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أ-الإشكالية الرئيسية:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في ترقية دور إدارة الجماعات المحلية في الجزائر وتجاوز مختلف العراقيل التي تحد من فعاليتها؟. ومن هذا تتفرع عدة أسئلة فرعية:

ب-التساؤلات الفرعية:

1-ما هو واقع استخدام الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟

2-ما هي طبيعة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية في الجزائر؟

3-كيف للإدارة الإلكترونية أن تساهم في عصرنة الإدارة؟

4-ما علاقة الإدارة الإلكترونية في إحداث نقلة نوعية على مستوى الجماعات المحلية؟

5-هل من تغيُر في نوعية ومستوى الخدمة الإدارية في إطار هذا التوجُّه؟

04-فرضيات الدراسة:

-نفترض أنَّ أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو تحديث وعصرنة الإدارة الجزائرية.

-من متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية توفير الكوادر البشرية المتخصصة.

-يعد ضعف التكوين في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة أهم عائق يواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية.

-هناك علاقة ارتباطية بين درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية ودرجة مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر.

05-منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة هذه الدراسة التي تستهدف الكشف عن تأثير الإدارة الإلكترونية على سير وإدارة المرفق العام وبالتالي تحسين الخدمة العمومية، من خلال تحديد الإمكانيات المادية والبشرية والمتطلبات المختلفة لتطبيق الإدارة الإلكترونية والاستفادة من إيجابياتها، والمعوقات التي تحول دون تطبيقها تم اعتماد هذه الدراسة الوصفية التحليلية التي تركز على الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد للحصول على نتائج علمية دقيقة بطريقة موضوعية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الرئيسي

الذي هو **منهج دراسة الحالة** (الجزائر) من خلال السرد ووصف وتحليل أهم التعاريف والعناصر والخصائص المميزة للإدارة الإلكترونية وكذا تحسين الخدمة العمومية أي برصد الظاهرة في مختلف أبعادها، مع محاولة القيام باستنتاجات عامة بعد ذلك. بالإضافة الى اعتماد **الاقتراب القانوني والمؤسسي** لتحليل بعض الوثائق القانونية التي اعتمدت عليها الدراسة وتحليل دور الإدارة الالكترونية في المؤسسات التي شملها البحث.

06-أدبيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المراجع، وقد ركزت كثيرًا في الإطار النظري على مجموعة من المراجع المهمة التي تناولت موضوع الجماعات المحلية مثل: لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد، جامعة وهران، 2014، سامية فقير، مُحَّد لمين لعروم، (مدى مساهمة الجماعات المحلية في ظل تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر)، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعة المحلية في ترقية الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 17-18 أفريل 2018، عبد الكريم مسعودي، (تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2013/2012، فاطنة بلقرع، دلال العمري، هاجر قريشي، (جاهزية الإدارية الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية)، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، ديسمبر 2017.

07-صعوبات الدراسة:

ككل بحث لم يخل بحثنا هذا من الصعوبات خاصة في الحصول على أهم المصادر والمراجع التي تناولت موضوع التوجهات الجديدة في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر "الإدارة الإلكترونية نموذجا"، ونظرًا لتفشي وباء كورونا (كوفيد19) وطنيًا وعالميًا، اصطدمنا بتعميم الحجر المنزلي العام، وغلق الجامعات، الأمر الذي صعب من مهمة حصولنا على المراجع والكتب اللازمة وعدم قدرتنا على التنقل للجامعات المجاورة بسبب قلة النقل.

-نقص الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية لحداثة الموضوع.

08-تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مقدمة وفصلين وخاتمة واستنتاجات:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النَّظري لدراسة الجماعات المحلية والإدارة الإلكترونية:

ويحتوي على المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: الجماعات المحلية

المطلب الأول: ماهية الجماعات المحلية

المطلب الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الثالث: معوقات الجماعات المحلية وسبل تفعيلها.

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية

المطلب الأول: الماهية (التعريف-الخصائص-الأهمية-الأهداف)

المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

المطلب الثالث: مراحل تطبيقها ومعوقاتها

الفصل الثاني: دور الإدارة الإلكتروني في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر

ويحتوي على المباحث والمطالب التالية:

المطلب الأول: إرهاصات التحوُّل الإلكتروني في الجزائر

المطلب الثاني: مضمون مشروع الجزائر الإلكتروني 2008-2013.

المطلب الثالث: أهداف المشروع وبرامج تنفيذه.

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الأول: المراحل والمستويات الجزائرية في الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر

المطلب الثالث: آفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر.

خاتمة

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الجماعات المحلية والإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة المحلية البنية الصلبة لتحرير الحكم المحلي في الجماعات المحلية، فهي تشكل الشكل الأوضح للهرمية السلطوية للدول، وبالتالي ما هي هذه الجماعات المحلية؟

المبحث الأول: الجماعات المحلية

يحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب: ماهية الجماعات المحلية، الجماعات المحلية في الجزائر ومعوقات الجماعات المحلية وسبل تفعيلها.

المطلب الأول: ماهية الجماعات المحلية

لقد ظهرت الجماعات المحلية منذ القدم، حيث أن الإدارة المحلية ليست ابتكاراً حديثاً اكتشفه الإنسان، بل لازمت البشرية منذ العصور القديمة، وذلك لأن ظهور القرى الصغرى كان قبل أن تنشأ الدولة، أو قبل أن تتبلور فكرة الدولة في عصرنا الحالي، حيث كانت تجتمع القرى والمدن فيما بينها لإدارة شؤونهم المحلية وحل مشاكلهم، ولذلك فإن الجماعات المحلية تعد الأصل والمنبع الذي استحثت منه الدول بمفهومها الحديث، وعليه سنقوم بتعريف الجماعات المحلية ومميزاتها، وخصائصها وأهميتها في الجزائر.

إن زيادة الأعباء على المركزية الإدارية واتساع حجم المسئوليات على عاتقها، جعل من الهيئات المحلية الشريك والمساعد الأساسي لها، وذلك من خلال تمثيل المركزية الإدارية في الأقاليم المحلية وإدارة الشؤون العمومية المحلية.[1]

وبالإضافة فإن الدولة كانت مهمتها فيما سبق متمثلة في الأمن والدفاع وتحقيق العدالة، إلى أن طورت مهمتها بحيث أصبحت سباقة في الاعتناء بمسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية، وغيرها، مما

[1] زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق، من 1990 إلى 2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015، ص.41.

جعل هذا التنوع والتعدد في نشاطاتها ومهامها فرض عليها إنشاء هياكل لمساعدتها تعرف بالجماعات المحلية.[1]

أولاً: مفهوم الجماعات المحلية

لقد عرفت الجماعات المحلية عدة تعاريف منها أن الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي،[2] قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة، وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدول من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.

كما يعرفها علماء الإدارة بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقييم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف إلى إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.[3]

وفي تعبيرها الاصطلاحي، يراد به الهيئات الإقليمية المعترف بها قانوناً والمخول لها إدارة وتسيير المرافق المحلية في ظل توزيع السلطة، وفي ظل اللامركزية، أي في ظل الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى توسيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة، وبين الهيئات الإدارية المنتخبة على أساس إقليمها لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطة للدولة.[4]

كما يمكن تعريفها بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو إشراف الحكومة المركزية، وتعرف الجماعات المحلية بهذا المصطلح على

---

[1] بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المعيشة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.4، ص. 258.

[2] زرقاوي رتيبة، مرجع سابق، ص.42.

[3] لمير عبد القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد، جامعة وهران، 2014، ص.17.

[4] زرقاوي رتيبة، مرجع سابق، ص.43.

أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، بحث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وإضافة إلى ما سبق فقد عرفها أحد المفكرين الإنجليز بأنها تلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة، الذي يختص أساساً بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين، إلى المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تعمل عمل الحكومة المركزية.[1]

وعليه، فإن الجماعات المحلية مكون أساسي ومحوري للجهاز الإداري في كل دول العالم، لذلك أخذ حيزاً هاماً من الدراسات والاهتمامات سواء من حيث التنظيم أو النشاط.

ونجد في كتاب "الإدارة المحلية" لعبد الرزاق الشيخلي بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية.[2]

وعموماً تعرف بأنها الأجهزة والمجالس المحلية التي تمكن المنتخبين على مستوى الولاية والبلدية من المشاركة في صنع القرار تجسيداً لفكرة الديمقراطية.

ثانيا: أسباب ظهور الجماعات المحلية

تتعدد أسباب ظهور الجماعات المحلية باعتبارها جزءً من الهيكل الإداري العام للدولة، وبصفتها مؤسسة دستورية مميزة، منها الإدارية والسياسية والمتعلقة بالجانب الاقتصادي التنموي وكذا المتعلقة بالجانب الاجتماعي:

1-الأسباب الإدارية:

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وتركيزها على الأعمال الإدارية المهمة.

[1] لمير عبد القادر، مرجع سابق، ص: 18.

[2] باديس بن حدة، **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة الحديثة في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص.26.

-زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار وإكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

-ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

-استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية في الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.[1]

2-الأسباب السياسية:

-إرساء قواعد الديمقراطية بين الموطنين، من خلال عمليات الترشح والانتخابات واحترام الرأي الآخر.

-تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي.

-إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفء تتفوق في ممارسة أعمالها، سواء في المجالس المحلية أو السياسية في الدولة.

-إعطاء سكان المناطق التي توجد فيها القوميات التي تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها بما يناسب ظروفهم الخاصة ويساهم في دعم الوحدة الوطنية.[2]

3-الأسباب الاقتصادية والتنموية:

-توفير التمويل المحلي ليساهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة ويخفض العبء على الخزينة المركزية.

-اتخاذ القرارات محلياً بدلاً من صدورها عن الإدارة المركزية، يوفر الوقت والتكلفة ويحسن إنجاز العمل.

[1] باديس بن حدة، المرجع السابق، ص.31.

[2] باديس بن حدة، المرجع نفسه، ص. 32.

-تشجيع المواطنين المحليين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.

-حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها.

4-الأسباب الاجتماعية:

-تنمية القيم الاجتماعية والثقافية، باستحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي والاجتماعي للمدينة مثل استحداث المكتبات ومؤسسات رعاية الشباب والمتاحف والمسارح.

-حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها، خاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.

-إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو المدن الكبرى والقضاء على البطالة.

-قيادة عملية التغيير الإيجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته.

-مراعاة احتياجات السكان في المجتمع ورغباتهم ومصالحهم خاصة في المناطق المحلية بما يلائم ظروفهم المحلية ويؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

ثالثاً: مهام الجماعات المحلية

للجماعات المحلية صلاحيات متشبعة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة والطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمراني، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة

[1] باديس بن حدة، المرجع السابق، ص.33.

التجارة، البريد والمواصلات، المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والأوقاف، السكن الغابات وإصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها:

1-المحافظة على الممتلكات: هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهداً واحداً في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

2-المحيط والعمران: القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط وتجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء، فإن المحيط أو العمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.[1]

3-النشاط الاجتماعي: يتمثل في طلب السكن، مأوى في حالة كوارث، مساعدة للبناء، طلب معونات غذائية، التكفل بالمعوزين والمعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل، إنها اختصاصات واسعة وهامة فعلاً وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فللبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانون البلدية والولاية.[2]

رابعاً: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بعدة خصائص، ألا وهي:

1/-الاستقلال الإداري:

[1] عبد الحق فيدمة، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع.01، جامعة الجزائر، ص.121.

[2] عبد الحق فيدمة، المرجع نفسه، ص.122.

الاستقلال الإداري بمعنى إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، حيث يتم توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية، ولتحقيق ذلك يتطلب قدراً من الاستقلال الذاتي المحلي بحيث تكون نتيجة الثبوت أو الاعتراف بالشخصية المعنوية للجماعات المحلية وفقاً لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.

ومن خصائص هذه الاستقلالية نجد:

-تخفيف العبء على السلطات المركزية لتعداد وظائفها.

-تحقيق الإسراع في إصدار قرارات متعلقة بالمصالح المحلية.

-تحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.

-التكفل الأحسن بحاجيات المواطنين من الإدارة المركزية.[1]

وكل هذا يتم تحقيقه بما سميناه الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:

1-وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: قيام نظام اللامركزية يرجع سببه إلى وجود مصالح أو شؤون محلية، متمثلة في التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

2-تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية: تعد الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة استغلال قانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق والتزامات وتحمل للمسئولية.

[1] لمير عبد القادر، مرجع سابق، ص.22.

إن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق قدراً من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، مما أدى هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات من الناحية القانونية.

3-تمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب: لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لا بد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك لأن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.[1]

2/-الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، فرض عليها الاعتراف بخاصية الاستقلال المالي، ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها.

حيث ينص قانون البلدية في المادة 60 على أنه: "يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية".

كما أن كل من قانون البلدية في مادته 146، وقانون الولاية في مادته 132 في صيغته مماثلة، بحيث أن كل من البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتكون من مداخيل الضرائب والرسوم، مداخيل ممتلكاتها، الإعانات والقروض، ومن خلال هذه الميزة الاستقلالية

[1] لمير عبد القادر، المرجع السابق، ص ص22.-23.

المالية يمكن للجماعات المحلية من إدارة ميزانيتها بحرية، وذلك في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة.[1]

خامساً: أهداف الجماعات المحلية:

الهدف الأساسي للجماعات المحلية هو تحقيق إدارة مرفق محلي ذو نفع عام يأخذ بالخصوصيات المحلية ويقرب الإدارة من المواطن، ويسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار، وعلى العموم فالجماعات المحلية وجدت أساساً لتحقيق الأهداف التالية:

1/-الأهداف السياسية:

ترتبط الأهداف السياسية للجماعات الإقليمية أساساً بعيداً لتشكيل المجالس المحلية بالانتخاب، وهذا المبدأ يحقق مجموعة أهداف منها:

الديمقراطية: تعد الديمقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الجماعات المحلية، وتتحقق هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي، لتتولى الإدارة في هذه المجتمعات، وكثيراً ما يقال أن الجماعات المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، والحقيقة أن ديمقراطية الإدارة المحلية تعتبر جزءً لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها.[2]

دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي:

بفضل ما تساهم به الجماعات المحلية لإضعاف مراكز القوى القائمة، كما تدفع المواطنين إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلتهم بالحكومة، بحيث تنمي شعور من شأنه أن يرفع كرامتهم

[1] لمير عبد القادر، المرجع نفسه، ص. 23.

[2] ياسين ربوح، **محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، السنة الثالثة، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص ص. 05-06.

وتحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية. كما تسمح بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن.

تهدف كذلك الإدارة المحلية إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة: وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة في الداخل والخارج.[1]

2/-الأهداف الإدارية:

يعتبر نظام الجماعات المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، ويمكن إيجازها في الآتي:

-القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة المركزية، حيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين برقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

-إتاحة فرص تجريبية على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها.

-تحقيق الكفاءة الإدارية، إذ تسعى المجالس المحلية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل وأكبر عدد منهم، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق كفاءة الإدارة في تسيير الخدمات المختلفة، وقياس مدى كفاية الخدمة يكون عن مدى قدرتها على إشباع حاجات المواطنين.

3/-الأهداف الاجتماعية:

-تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية.

-شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه.

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص ص . 05-06.

-تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة بقاعدتها الشعبية، وتنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين.[1]

خلاصة:

الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي راد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة، وبين الهيئات الإدارية المتخصصة على أساس إقليمي، لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطة الحاكمة، ولقد رأينا أن توزيع الوظيفة الإدارية بين الدولة والهيئات المحلية يتنوع من وقت لآخر، ومن دولة لأخرى، فكل دولة تأخذ بالأسلوب الذي يتفق مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، لأن هذه الأساليب لا تعد أهداف بحد ذاتها بقدر ما هي وسائل لتحقيق الأهداف الإيجابية للدولة، في المجالين السياسي والاقتصادي من ناحية، وضرورة حتمية لرفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى.

[1] ياسين ربوح، المرجع السابق، ص.06.

المطلب الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إرساء قواعد اللامركزية، حيث نشأت الجماعات المحلية وهي الولاية والبلدية، من أجل القيام بتسيير المرافق والأملاك العمومية، وكذلك السهر على توفير الأمن للمواطنين، وتوفير الحاجات الضرورية لهم، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الجماعات المحلية بالجزائر ومراحل تطورها، وكذلك تعريف كل من الولاية والبلدية، طبقاً لأحكام المادتين 15 و16 من الدستور ومعرفتين بالقانونين 90-09 و 90-08 على التوالي المؤرخين في 07 أفريل 1990 بأنهما وسيلتين للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.[1]

1/-الولاية:

للولاية مكانة مهمة في الدولة فهي تعتبر وحدة من وحداتها الأساسية، وقد عرفها القانون 90.09 بأنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[2]

كما تعرف الولاية على أنها وحدة إدارية من وحدات الدولة، وهي في الوقت نفسه شخص من أشخاص القانون، يتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية تدار بواسطة المجلس الشعبي الولائي الذي يضم ممثليه الذين ينتخبوا من طرف سكان الولاية.[3]

حسب القانون الولائي 90-09 "فإن الولاية تتكون من هيئتين هما: المجلس الشعبي الولائي، والهيئة التنفيذية المتمثلة في الوالي"،[4] ولقد مرت الولاية بمرحلتين أساسيتين هي:

---

[1] لخضر مرغاد، "الإجراءات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، صدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع.07، فيفري 2005، ص.14.

[2] القانون رقم 09-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1420 الموافق لـ04 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

[3] الأمر رقم 67-24 الصادر في 15 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية ج ح ذ ش، العدد 06، ص.90.

[4] قانون رقم 09/09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق لـ04 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

1-في عهد العثمانيين:

إن نفوذ الدولة العثمانية لم ينتج للجزائر بغزو عسكري أو تدخل مباشر من حكومة العثمانيين، بل جاء بعد الصراع الذي حصل بين الإسلام والمسيحية في الحوض المغربي للبحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السادس عشر، وكانت إدارة العثمانيين سطحية وتهتم بشؤون المجتمع وكل هم هذه الإدارة السعي إلى ضمان السيطرة المستمرة للدولة على جميع مرافق البلاد وخاصة مرافق الأمن، وقد تميزت هذه المرحلة في بلادنا والذي دام ثلاثة قرون (1518-1830) بأربع مراحل أساسية حيث عرفت كل مرحلة تنظيماً إدارياً خاصاً.[1]

2-مرحلة البايات 1535-1588:

لقد عرفت هذه المرحلة نظاماً مركزياً شديداً حيث سيطرت القادة سيطرة تامة على مقاليد الحكم والإدارة في البلاد، ويعود ذلك إلى عدة عوامل لعل أهمها الصراع الخارجي مع القوى الصليبية من جهة، والصراع الداخلي بين مختلف الطوائف على الحكم من جهة أخرى.

أ-مرحلة الباشاوات 1588-1659:

ظل النظام مركزياً في هذه المرحلة ولكن الباشاوات كانوا منفصلين عن القاعدة الشعبية والسبب الرئيسي في ذلك أن الباشا يعين لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد وتعيينه لا يحتاج لولاء الشعب.

ب-مرحلة الآغات 1956-1971:

تتميز هذه المرحلة بالطابع العسكري الذي عرف به الحكام في هذه المرحلة، ولعل ما يميز هذا النظام أنه بمثابة محاولة لإيجاد نوع من الديمقراطية داخل الطبقة العسكرية الحاكمة، لكن هذا النظام كان نظام غير واقعي يحمل أسباب زواله في ذاته.

[1] جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة النشر)، ص.39.

ج-مرحلة الدايات 1830-1971:

في هذه المرحلة تأكد فيها الوجود الحقيقي للحكم العثماني في الجزائر، وتولد فيها تنظيم إداري محلي في إطار محدود إلى جان بالسلطة المركزية، فكانت أجهزة الدولة المركزية تتكون من الداي، الديوانيين، ديوان خاص، ديوان عام.[1]

1/-مرحلة الاستعمار وبعد الاستقلال:

أ-مرحلة الاستعمار: تعود جذور التنظيم الإداري الجهوي للولاية إلى التنظيم الفرنسي، ويظهر ذلك من خلال التقسيم الوارد في الأمر الصادر في 15 أفريل 1845، والذي نص على تقسيم الشمال إلى ثلاث: (عمالات، محافظات، ولايات)، إضافة إلى إقليم الجنوب الخاضع للسلطة العسكرية التي كانت تكرس خطط وسياسة المستعمر.[2]

بلغ عدد العمالات على المستوى الوطني 13 عمالة موزعة على ثلاث جهات (وهران، الجزائر قسنطينة)، وهذه العمالات هي (الجزائر، تيزي وزو، أورلوفيل، المدية، وهران، تلمسان، مستغانم سعيدة، تيارت، قسنطينة، بون، سطيف، باتنة)، كما شمل تنظيم العاملة هيئات أساسية وهي:

-عامل العمالة (المحافظ):ويعين من قبل رئيس الجمهورية (الحاكم العام).

-مجلس العمالة: هيئة تعمل على تخفيف الأعباء على الحاكم العام، له اختصاصات إدارية وقضائية.

-المجلس العام: له رأي استشاري فيما يتعلق بمالية العمالة.

[1] سامية فقير، محمد لمين لعروم، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر"، مداخلة في إطار: **الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج**، 17-18 أفريل 2018، ص.05.

[2] سامية فقير، محمد لمين لعروم، المرجع نفسه، ص ص. 06-07.

ب–مرحلة الاستقلال:

حافظت الجزائر على نفس النهج الذي كانت تسير عليه العمالات مع بعض التعديلات فيما يخص الصلاحيات لاسيما في الوالي، باعتباره ممثل الدولة على مستوى الولاية، حيث كان أول إصلاح شامل هيكلي عرفته الولاية في 23 ماي 1969 تحت أمر 38 المتضمن القانون الأساسي للولاية، فاعتبر المصدر التاريخي للتنظيم الولائي في الجزائر، بالرغم من تأثره بالنموذج الفرنسي، حيث ركز على ثلاث أجهزة: المجلس الشعبي الولائي، المجلس التنفيذي الولائي، الوالي.[1]

كما جاء في دستور 1976 ليدعم دور الولاية، حيث اعتبرها هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية، ومعه توسعت صلاحيات اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في العديد من الميادين، حيث أصبح وسيلة للرقابة الشعبية.

وفي الأخير يمكن القول أن الولاية تنشأ بقانون ويحدد اسم الولاية ومركزها الإداري، والتعديل في حدودها الإقليمية حيث يتم بموجب مرسوم يصدر بناءً على تقرير وزير الداخلية، وبالاقتراح من المجلس الشعبي الولائي.[2]

ويمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل هي:

–مرحلة التقرير: يتم فيها اتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية.

–مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة العملية حيث تدخل في حيز التنفيذ والتطبيق. إن عملية التنفيذ تتصف بالاستمرارية لذا يجب أن تكون هناك متابعة ورقابة مستمرة لوسائل التنفيذ لكي يتم تحقيق الأهداف وتعمل الولاية على تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات وبين مهام السلطة المركزية في الدولة.[3]

---

[1] سامية فقير، محمد لمين لعروم، المرجع السابق، ص. 07.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري** (الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2007)، ص.220.

[3] سامية فقير ومحمد لمين لعروم، مرجع سابق، ص.07.

اختصاصات الولاية:

للمجلس الشعبي الولائي عدة اختصاصات تتفرع بين اختصاصات عامة واختصاصات متعلقة بالتجهيز والتنمية على المستوى الولائي وهي على النحو التالي:

أ–العامة: تتميز هذه الاختصاصات بكونها تشتمل على جميع المهام التي بفضلها تمارس الولاية مهامها مثل التداول في الأمور المتصلة بالحياة العامة للولاية، لذا فمن واجبات المجلس الشعبي الولائي متابعة هذه الأمور عن قرب وإسداء النصح والإشارة للسلطات الإدارية المركزية خاصة في المسائل السابقة، ومراعاة تنفيذها. إضافة إلى مشاركته مع الأجهزة الإدارية الأخرى للولاية المتمثلة في الهيئة التنفيذية الولائية بما فيها الوالي في إدارة وتسيير شؤون الولاية بما فيها الشؤون القانونية والإدارية، تنظيم وحماية أملاك الدولة على مستوى الولاية.[1]

ولكي يتسنى للمجلس الولائي القيام بهذه المهام على أحسن وجه يقوم بإنشاء لجان متخصصة تابعة له ومكاتب دراسة متمكنة تسدي له المشورة في المسائل المختلفة بتقديمها للتقارير والتوصيات حول هذه المسائل.

ب–اختصاصات التجهيز والإنعاش الاقتصادي: يتدخل تحت غطاء هذا التخصص جميع العمليات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي مثل: وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى الولائي والمشاركة في أداء وتحضير وتنفيذ البرامج والسياسات العامة الوطنية في المجال الاقتصادي.

وبهذا يقوم بإنجاز العمليات الاقتصادية اللازمة وتشجيع الاستثمارات على المستوى الولائي دون الخروج على نطاق الخطط التنموية على المستوى الوطني ويراد بالمجلس الشعبي الولائي مهمة الاستشارة في بعض المسائل المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية كالاستشارة في إعداد وتحضير الخطط

[1] موسى رحماني، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، مداخلة في إطار: **الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص.03.

العامة الوطنية وذلك عن طريق تقديم الآراء والاقتراحات التي يراها أجدر بالمساهمة وبطريقة فعالة في تحقيق النهضة التنموية على المستوى الولائي لكونه الأقرب للواقع والأعرف بخباياه من الهيئات والسلطات الإدارية المركزية، وبهذا تكون الخطط التنموية المبرمجة على المستوى الوطني أكثر شمولية من المواقع المعيشي إضافة إلى استشاره في إعداد وتنفيذ الميزانيات واعتمادات التجهيز والاستثمارات المخصصة للولاية.

يقوم المجلس بدور المشاركة في تنسيق النشاطات الاقتصادية الذي تقوم به المؤسسات والهيئات العامة الوطنية لممارسة نشاطها في نطاق الحدود الإدارية والجغرافية للولاية.[1]

ج–الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الزراعية:

يقوم المجلس في إطار اختصاصه بكافة أوجه النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالجانب الزراعي التي تهدف إلى تحقيق التنمية الفلاحية على المستوى الولائي، لذا يقوم بتشجيع كافة الاستثمارات الرامية إلى إحداث تطور في المجال الفلاحي، وإعداد وتهيئة المساحات والأراضي الزراعية، واتخاذ كل الإجراءات التي تساعد في تحقيق ذلك، واتخاذ جميع التدابير الوقائية التي من شأنها المحافظة على الغطاء النباتي من كافة الأخطار المحدقة به من تصحر وانجراف، إضافة إلى البحث عن الحلول المناسبة لإيجاد مصادر بديلة لسقي المحاصيل الزراعية في حالة تعرضها إلى الجفاف، كما يساهم المجلس في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تساعد في زيادة الثروة الحيوانية.

د–الاختصاص المتعلق بتنمية السياحة:

وذلك بالعمل على ازدهار السياحة في الولاية بكل الوسائل حتى لو استدعى ذلك تسيير وإدارة بعض المرافق السياحية التي عجزت بعض البلديات عن إدارتها نتيجة لضعف الإمكانيات المالية لديها، والمخصصة لهذا الجانب.[2]

[1] موسى رحماني، المرجع السابق، ص.04.

[2] موسى رحماني، المرجع نفسه، ص. 04.

1-التعديلات الجديدة في إدارة الولاية، القانون 07/12:

جاء قانون الولاية الجديد لتصحيح النقائص السابقة في إدارة الولاية، والذي كان ليؤسس أرضية لبناء مركزي في الجزائر خلال السنوات المقبلة، حيث يحتوي على 181 تهدف إلى إصلاح هياكل الدولة ومساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسات العمومية وترشيد القرار على المستوى المحلي، وكذا تمكين الولايات من القيام بدورها في مجال التنمية.

ورد قانون الولاية في خمسة أبواب، تناول الباب الأول تنظيم الولاية والثاني سير المجلس الشعبي الولائي وصلاحيته، والثالث خصص للوالي وسلطاته وقراراته، والرابع تناول إدارة الولاية وتنظيمها ومسئولياتها وأملاكها، أما الباب الخامس، فتناول ميزانية الولاية.

وبموجب القانون 07/12 وحسب المادة 02، يوجد على مستوى الولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي، فأما الأول منتخب والثاني معين، وهما من أهم الهيئات المسيرة للولاية.

وعليه، تساهم الولاية في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.[1]

2-البلدية:

للبلدية دور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق تلك مسئولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا إيجاد حلول في أقرب وقت وفي أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاعتبار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة والرغبة في رفع مستوى المعيشة، بناء المجتمع بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة والتنشيط، فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد وأيضاً في التنفيذ والتخطيط، فالبلدية في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني، كما أنها الخلية الأساسية للشعب.

وتتكون من هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي:

[1] لامية فقير، مُحَّد لمين لعروم، مرجع سابق، ص 07.

3-مفهوم البلدية:

تعرف البلدية على أنها الجماعة الإقليمية السياسية، والثقافية الإنسانية، تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي، وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص.

حسب المادة الأولى من القانون 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلقة بالبلدية "هي الجماعة الإقليمية الإنسانية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون".[1]

4-التطور التاريخي للبلدية:

مرت البلدية منذ نشأتها بمراحل تطورية، ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين:

مرحلة الاستعمار: في سنة 1844 وضع الاستعمار الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية، حيث يسيرها ضباط الاستعمار قصد تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير لكن بعد 1868 أصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بثلاثة أصناف:

-الأهلية:يوجد هذا الضعف في الجنوب (الصحراء)، وكذلك في بعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال إلى غاية 1880، حيث تتميز بالطابع العسكري في إدارة شؤون المواطنين.

-المختلطة: كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت في الشمال، والمناطق ذات فئة قليلة من الفرنسيين وتتركز على هيئتين رئيسيتين:

-المتصرف: تخضع للسلطة الرئاسية للحكام أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية.

[1] قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالبلدية، المادة 01- 02.

–اللجنة البلدية: تتكون تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الأهالي الجزائريين الذين تعينهم السلطة الفرنسية.

–البلدية ذات التصرف التام (العام): خضعت هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر 05 أفريل 1884 حيث أقيمت في مناطق التواجد المكثف للفرنسيين بالمدن الكبرى والمناطق السياحية.[1]

أ–مرحلة الاستقلال: لقد مرت هذه الفترة بمراحل وهي:

المرحلة الأولى: التي تمتد من 1962 إلى 1967، تعرضت البلديات بعد الاستقلال إلى أزمة وذلك بعد هجرة الإطارات الأوروبية عقب الاستقلال، من أجل سد الفراغ عينت لجنة خاصة على رأسها رئيس، يقوم رئيس البلدية، في انتظار قانوني بلدي جديد أهم، ما تم اتخاذه في هذه الفترة تتمثل في الإصلاح الإقليمي للبلديات، حيث تم تقليص عددها من (1500) سنة 1962 إلى (676) سنة 1963.

وقد شكل دستور 1963، وميثاق الجزائر، وميثاق طرابلس، المرجعية الأساسية في محاولة السلطة الجزائرية للتفكير في إصدار قانون بلدي جديد، يتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة الحاسمة، حيث كرس دستور 10 سبتمبر 1963 رسمياً وعلنياً المكان الهام للبلدية في التنظيم الإداري.

بعد التغيير السياسي الذي حصل في 19 جوان 1965 الذي تمخضت فيه فكرة الإصلاح، من الأسفل إلى الأعلى، وبعد سلسلة من الإجراءات قام مجلس الثورة في فترة بين 12 إلى 26 أكتوبر 1966 جدول أعمال قصد تنظيم المجالس الشعبية في الوطن، وبعد الاجتماعات المتتالية

[1] سامية فقير، محمد لمين لعروم، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في ظل تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر"، مداخلة في إطار: **الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعة المحلية في ترقية الاستثمار**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 17-18 أفريل 2018، ص.08.

جاء مرسوم 18 جانفي 1967 الذي اشتمل على ميثاق البلديات وأصبح دور المجالس البلدية في ميثاق التنمية الاقتصادية والصناعية والمواصلات والسكن.[1]

المرحلة الثانية: التي تمتد من 1967 إلى 1981، وفي هذه المرحلة وفي 05 فيفري 1967 جرت أول انتخابات لاختيار أعضاء (676) بلدية في القطر الجزائري، 1968 تم توزيع سلطات البلديات، 14 فيفري 1971 جرت الانتخابات الثانية، وفي سنة 1981 تم تعديلات على قانون البلدية والولاية حيث كان التنظيم البلدي يقوم على ثلاث هيئات أساسية وهي المجلس الشعبي البلدي رئيسه المجلس التنفيذي.

المرحلة الثالثة: التي تمتد 1990 إلى 2010 تميزت بصدور عدة قوانين تنظيمية تتعلق بالجماعات المحلية، ومن هذه القوانين 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، حيث الهدف من إصداره هو إعادة بناء النظام المحلي في الجزائر، على أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية، أهم ما جاء في هذا القانون إلغاء المجلس التنفيذي البلدي الذي كان معمول به في القانون السابق، حيث قلص المشرع الجزائري هيئات البلدية من ثلاث هيئات إلى هيئتين، هما المجلس الشعبي البلدي ورئيسه.

المرحلة الرابعة: والتي تمتد من 2011إلى غاية 2017 تميزت هذه الفترة بصدور سلسلة من التعديلات فيما يخص إدارة وتنظيم الجماعات المحلية،[2] بما فيها البلدية من خلال إصدار قانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية.

حيث يهدف هذا القانون إلى منح المجالس المحلية البلدية الحرية في توفير مداخيل البلديات ومنح حق التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية، بالإضافة إلى تعزيز دور البلدية في الاختيارات التنموية المحلية.

[1] سامية فقير، محمد لمين لعروم، المرجع السابق، ص. 08.

[2] سامية فقير، محمد لمين لعروم، المرجع نفسه، ص.09.

كما شمل القانون حلول لمشاكل التسيير في البلديات، من خلال السماح بإشراف المواطن في اتخاذ القرارات من خلال تمكينه دور الجمعيات العامة للمجالس البلدية، وتفعيل أدوار لجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل انشغالات المواطنين.[1]

كما سمح هذا القانون للجماعات المحلية والبلديات بإنشاء مؤسسات اقتصادية تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات، تمكنها من المشاركة في لعب دور في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

1-اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية التي يتم إعدادها من طرف الجهاز التنفيذي للبلدية، وتشمل الميزانية، الميزانية الأولية والميزانية الإضافية، ويشرف المجلس الشعبي البلدي إدارة الأعمال الإدارية المستقلة بأملاك البلدية وهي:

أ-التخطيط والتنظيم: وذلك بإعداد المخططات الهندسية التي تنظم الشوارع والمباني والطرقات والأسواق والمساحات العامة والحدائق والمتنزهات، وتنظيم تلك المباني بالشكل الذي يضفي جمالية على البلدية.[2]

ب-القيام بأعمال الرقابة والإشراف على المحلات التجارية والنوادي والمقاهي والفنادق وجميع المنشآت التي تقع ضمن حدودها الجغرافية، وذلك لضمان أدائها الدور المحدد لها قانوناً والذي أنشئت من أجله.

ج-تقديم الخدمات العامة: حيث يكلف المجلس البلدي بتوفير الخدمات الأساسية مثل إيصال الكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحي، صيانة المدارس وتهيئة المقابر.

د-القيام بحملات التنظيف: والإشراف على الحدائق والغابات.

[1] قانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بالبلدية.

[2] لمير عبد القادر، مرجع سابق، ص54.

هـ–قبول الهيئات والتبرعات: وإعادة الحقوق لأصحابها وإقرار الصفقات الخاصة بالبلدية.

و–مساعدة الحماية المدنية: بجميع الوسائل المساعدة لها على مزاولة نشاطها إضافة إلى تسيير وضبط الجنائز والمقابر.

ومن بين الاختصاصات التي تقوم بها البلدية النشاطات التي تحمل الصيغة الاقتصادية والاجتماعية،[1] وخصص لها القانون 08/90 عدة مواد مثل إمكانية إقامة المشاريع الضرورية خاصة في المجال الصناعي والتجاري حيث نص صراحة على ذلك في المادة 135، والتي تنص على "أن المجلس الشعبي البلدي يعد ضمن حدود ثرواته والوسائل الموجودة تحت تصرفه برنامجه للتجهيز المحلي، يحدد وفقاً لخطة التنمية الوطنية الأعمال الاقتصادية القادرة على تأمين التطور البلدي، ويضع تصورا لسبيل تحقيقها".[2]

وفي هذا الصدد يجب الاعتراف بأن عدداً قليلاً من البلديات لها القدرة الكافية على القيام بمهامها، وذلك راجع أساساً إلى ضعف القدرات المالية لها إضافة إلى قلة أو غياب الوسائل والتجهيزات والكفاءات المهنية الكفيلة بتحقيق ذلك، مما يستدعي تدخل الدولة بمساعدة المجالس الشعبية لتأمين إعداد وتنفيذ الخطط التنموي المبرمجة على مستواها إلى منحها إعانات مالية، وتقوم البلدية إضافة إلى مهمة التسيير بمهمة إيجاد الأموال اللازمة للقيام بخدمة المواطنين سواءً بقيامها بمشاريع منتجة تعود عليها بمداخيل مالية، أو بتكليف هيئات أخرى بتسيير هذه المرافق لصالح البلدية.

وفي هذا الصدد يحدد القانون ستة قطاعات للنشاطات الممكنة للبلدية وهي على النحو التالي:

[1] ا لمير عبد القادر، المرجع السابق، ص. 55.

[2] قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1980/04/07 المتعلق بالبلدية، المادة 135.

-في المجال الصناعي والحرف اليدوية: يمكن للمجلس أن يقيم مشروعاً أو أن يشارك في مشاريع خاصة تحمل الصبغة العامة أو الدفع العام.

-في المجال الزراعي:يمكن للمجلس على إقامة مشاريع زراعية مثل إقامة التعاونية الزراعية.

-في مجال التوزيع والنقل:يمكن للبلدية أن تدبر المرافق الموجودة ضمن حدودها وأن تشارك في كل مشروع من هذا النوع بالبلدية، وفي حالة تسويق المنتجات تعمل البلدية وبعدة طرق منها، السماح بإقامة مخازن للبيع عامة، أو إقامة تعاونيات استهلاكية ومؤسسات مكلفة بتسويق المنتجات التي تكون غالباً من احتكار الدولة كتسويق السلع الضرورية مثل: السكر، القهوة، الزيت.

-المجال السياحي:ويتمثل دور البلدية في هذا المجال في تشجيعها لكافة الأنشطة التي من شأنها دعم قطاع السياحة وتنميته على المستوى المحلي.[1]

خلاصة:

ومما سبق ذكره نستخلص أن الإدارة المحلية في الجزائر تتمثل من خلال الولاية والبلدية، حيث أن الولاية تقوم بتسيير شؤونها إدارة تنفيذية تعليها السلطة المركزية، أما البلدية فهي تُسيَّر من خلال هيئة منتخبة من طرف الشعب، وبالتالي تجعلها أكثر تجسيداً للامركزية الإدارية من الولاية، إلا أنه رغم تمتع الجماعات المحلية بنوع من الاستقلالية، لا تعد استقلالية مطلقة لأنها تخضع لرقابة الإدارة المركزية، وتدخل تحت سيطرتها لضمان سير أحسن للمصالح العامة، ولذلك لكي يكتمل هذا الاستقلال يلزم الجماعات المحلية موارد ذاتية تمكنها من الاستقلالية المالية وتسيير شؤونها.

[1] أ لمير عبد القادر، المرجع السابق، ص.56.

المطلب الثالث: معوقات الجماعات المحلية وسبل تفعيلها

أولاً: معوقات الجماعات المحلية

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر العديد من المصاعب والعراقيل والتي لا تمس الجانب المالي فقط، وإنما تتعداه لجوانب أخرى كالجانب السياسي، الاجتماعي الإداري، المالي، والتي تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، [1] وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

1-الجانب السياسي:

-ضعف المظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية، حيث نجد انخفاضًا في درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية.

-انخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي في اتخاذ القرارات، وإشاعة الديمقراطية وهذا رغم نص القانون البلدي معلى مشاركة المواطنين في النشاط البلدي وتشجيع إنشاء الجمعيات المحلية.

-الصراع الحزبي داخل المجالس المنتخبة، مما أدى إلى تعطيل المشاريع التنموية ويسبب تجميد الاجتماعات والمداولات (سحب الثقة، عدم المصادقة على المداولات...) داخل المجالس الشعبية المنتخبة، أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بمصلحة المواطنين المحليين.

-ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة المحلية في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية للانتقاء والترشيح، مما أفرز قيادة غير مؤهلة تتحكم فيها عوامل تقليدية كالعروشية والجهوية على حساب المصلحة العامة.[2]

[1] عبد الكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص. 142.

[2] عبد النور ناجي، "إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر -الواقع والاتجاهات المستقبلية"، مداخلة في إطار: ملتقى **وطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات** – حالة الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 04-2009/05/05، ص. 07.

-ضعف أداء الأحزاب وقيامها بدورها في التنشئة والتجديد وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

1-الجانب الإداري: تتمثل في تعدد الأجهزة التي تمارس الرقابة الإدارية والمالية على عمل المجالس المحلية، هذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية واستقلال مالي باعتبارها قاعدة اللامركزية، إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية وخاضعة للرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها، للمجلس البلدي كهيئة، والمتمثلة في:

-الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي: حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.

-الرقابة على الأعمال: وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداولات من طرف الوالي.

-رقابة على المجلس الشعبي البلدي (كهيئة): تخضع كل قرارات رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية.

-الرقابة على ميزانية البلدية، وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على أموالها، كما يلاحظ أن الوالي كممثل للسلطة المركزية يمارس رقابة على أعضاء وأعمال المجلس الشعبي البلدي.[1]

-الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعاضها مع السلطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة

[1] عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص. 142.

كيفية إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلاً للدولة على المستوى المحلي.

2-الجانب المالي: تعاني المجالس المحلية من محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي وظاهرة التهرب الضريبي والمديونية وكثرة النفقات المحلية، هذا العجز المالية مرده أن المسئولين المحليين لا يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات.

3-الجانب الاجتماعي: يلاحظ غياب معايير يتم على أساسها تقييم أداء الإدارة المحلية من الأمين العام للبلدية إلى رئيس المجلس والأعضاء، مثل علاقة المجلس بالمواطنين، كيفية التصرف في حالة الأزمات، الإنجازات الكمية، مدى تناسب أهداف البرامج مع الإنجازات، يضاف إليها تفشي ظاهرة الفساد الإداري والرشوة والصفقات غير القانونية وغياب الشفافية، وكل هذا يؤثر على الأداء المحلي.

كما أنها تفتقر إلى الأساليب العصرية في التسيير (الإدارة الإلكترونية) وغياب الكفاءة المهنية والتأهيل لدى الكوادر.[1]

ثانياً: مشاكل وسلبيات الجماعات المحلية:

-الجماعات المحلية تعيش عجزاً مالياً بسبب أن مسئوليها لا يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات وكيف لا تبقى مشلولة الحركة وهي دائماً تطالب بتسجيل مشاريع جديدة وهي غير قادرة على تصفية رزنامة المشاريع المسجلة.

-وجود الموظفين في حالات الكسل والتباطؤ وقلة الاهتمام وهم يعيشون حالات التجاوزات وقلة الاعتبار وعدم احترام تخصصاتهم لأن المسئولين لا يملكون من البرامج سوى برامج تغيير الأشخاص من مناصبهم عوض تغيير إيجابي لطرق العمل.

[1] عبد الكريم مسعودي، المرجع نفسه، ص ص. 144-155.

-الجماعات الإقليمية عاجزة على حل مشاكل المواطنين لأن منتخبيها لا يقومون بأي دراسة ولا جرد لا للإمكانيات ولا للاحتياجات.

-تعيش الجماعات الإقليمية صراعات رهيبة لأن منتخبيها لا يميزون بين إلزامية تمثيلهم للدول قبل فرض رؤية حزبهم على واقع المؤسسات والأشخاص، الشيء الذي أدى إلى سحب الثقة في الكثير من رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو الولائية.

-كيف تسير الجماعات المحلية نحو التنمية المحلية ومؤسساتها عرضة للتلاعبات والاستفزازات والنهب واللامبالاة.

-كيف يتطور التضامن المحلي بين مختلف الفئات، والمساعدات الاجتماعية تقدم إلا لحسابات سياسية أو لاعتبارات ذاتية أو لرد الجميل.

-كيف يمكن للتنمية أن تنجح وهي بعيدة عن المواطنين سواء فيما يتعلق بتسيير شؤونه المحلية أو ممارسة هذه التنمية محلياً بدون إطار ولا تنسيق ولا مشاركة.[1]

خلاصة:

وهذه المعوقات وقائع لا يمكن نكرها، ولا تخطيها ويجب العمل على إيجاد نظرة تساهم على جعل البلدية والولاية إطاراً محلياً لإبراز المواهب والتعاون، ولتقديم المبادرات الفردية منها والجماعية، وهذا بوضع برنامج عمل يتركز على مبادئ عامة ووطنية على خصائص محلية في إطار أسلوب جديد لتسيير واضح الأهداف والوسائل يطبقها كل منتخب مهما كانت توجهاته السياسية وقناعاته، وتطرح مختلف الجوانب التي هي من اختصاص البلدية والولاية، والتي يتبعها المنتخبون في تسييرها بغية تقديم الخدمات للمواطنين في أحسن وضعية بما يتماشى والسياسة العامة للحكومة حسب الواقع المحلي، وبهذا الإجراء وهذا النمط تستطيع الجماعات المحلية فهم المهام والصلاحيات وتعطى النظرة الواقعية والاستراتيجية للتكفل بكل ما يهم حياة المواطن، ومصلحة الدولة، ومصداقية الجماعات المحلية.

[1] عبد الحق فيدمه، مرجع سابق، ص ص. 122- 123.

ثالثاً: سبل تفعيل الجماعات المحلية

إن نجاح الإصلاح المالي للجماعات المحلية مرتبط بمدى إصلاح جهازها الإداري، وذلك باعتبار أن الجانب البشري يساهم في السير الحسن للموارد المالية، وعلى هذا الأساس فتفعيل دور الجماعات المحلية يستدعي وجود أفراد على درجة عالية من المهارة والكفاءة فالاهتمام بالإجراءات التنظيمية والإدارية وتطبيق قوانين الجماعات المحلية، يمكن الجماعات المحلية من تجاوز العجز الدائم لميزانيتها، ويسهم في تحقيق التنمية المحلية لذا ينبغي على الدولة مراجعة علاقتها بالجماعات المحلية، وإعادة النظر في اللامركزية كنظام اجتماعي قانوني، لابد أن يتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة حتى يتسنى للجماعات المحلية معرفة الوسائل التي جب توفيرها لبلوغ الأهداف المسيطرة وتفادي العراقيل من خلال ما يلي:

1-إعادة الاعتبار للنشاط التنموي للجماعات المحلية:

ينبغي إعادة النظر في الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية، وبالخصوص البلديات وضرورة مطابقة هذه الصلاحيات مع الإمكانيات المتاحة، فالاختلالات التي تعرفها الجماعات المحلية انطلاقاً من عجزها على توفير الموارد اللازمة لتغطية الحاجات العامة وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المنشودة، أدت إلى ضرورة تغير دور الدولة الحارسة إلى الدولة الشريك.[1]

بالرجوع إلى نص المادة 03 والمادة 04 على التوالي من قانون البلدية 11-10 نجد:

-المادة 03: تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[2]

[1] عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص ص.145- 146.

[2] المادة 03 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1422، الموافق لـ22 يونيو 2011.

-المادة 04: يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانوناً في كل ميدان، ويرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدول التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للكفل بهذه المهمة بصفة دائمة.[1]

حسب هاتين المادتين نجد أن هذا النص الصريح ينص على ضرورة توفير الوسائل الكفيلة بإنجاح أي مهمة بعيد كل البعد عن الواقع، لأنه يتضح لنا جلياً ذلك الفرق الواسع والكبير بين الإمكانيات المتوفرة لتسيير المصالح وبين الاحتياجات الحقيقة لتأمين سيرها بصفة صحيحة وسليمة، الأمر الذي يفرض على المشرع إعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات وفق المصادر المحلية المتوفرة والإمكانيات المتاحة، وتواجهها بطرق سليمة نحو الأهداف الإنمائية المحلية المسيطرة، وفي هذا الإطار نميز بين:

1-صلاحيات ذات النفع المحلي: تعتبر هذه بمثابة الصلاحيات التقليدية التي من أجلها وجدت البلدية خدمة لمواطنيها وتسهيلا لكل أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما أن هذه الاحتياجات لا يتم بوجود المرفق العام أو المصالح العمومية، والتي هي أجزاء من المصالح المركزية للدولة، وعليه فهي المسئولة على تزويد المواطن بالماء الصالح للشرب ومراقبة وصيانة قنواته، وهي المسئولة على صرف المياه القذرة تجنباً لانتشار الأوبئة والأمراض، فهذا مجال واسع لحفظ وصيانة صحة المواطن، وهي المسئولة على سلامة الأشخاص وممتلكاتهم وحراستها من كل أعمال النهب والسطو، كما أنها في إطار تسهيل الأنشطة المختلفة للمواطنين تسهر على إنجاز الطرق وتعبيدها وإنارتها، الشيء الذي يؤدي إلى تسهيل وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي من شأ،ها الرفع من مستوى المداخيل الجبائية نتيجة لانتشار الأنشطة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن إبقاء هذه الخدمات ذات الطابع المحلي من صلاحيات البلدية، وإصرار السلطات المركزية على أدائها من طرف البلديات بأحسن وجه.

[1] المادة 04 من قانون الولاية رقم 12-07، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

غير أن البلديات نجدها تشرف أيضاً على تقديم خدمات ذات بعد وطني، ما يتطلب إمكانيات كبيرة يصعب توفرها لدى البلديات.[1]

2-صلاحيات ذات النفع الوطني: وتتجلى هذه الأنشطة في جملة من المحاور ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ-إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية: لقد أوكل المشرع الجزائري إنجاز المؤسسات التعليمية للبلديات طبقاً للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية، كما تقوم بتوفير الأرضية الصالحة لبناء مثل هذه المؤسسات والسهر على صيانتها بعد الإنجاز، كما أوكلت لها مهام النقل المدرسي لتشجيع الأولياء على الاستمرار في تحفيز أبنائهم على هذه المهمة النبيلة غير أن هذا القطاع يكلف البلديات أعباء كبيرة.

ب-إنجاز وصيانة المراكز الصحية: بالرغم من أن هذه المهام من صلاحيات وزارة الصحة إلا أن البلدية مطالبة بإنجاز دور العلاج والمراكز الصحية.

ج-إنجاز وصيانة المراكز الثقافية: تدخل هذه المراكز ضمن صلاحيات وزارة الثقافة، غير أن البلدية مطالبة بإنجازها وصيانتها الشيء الذي يجعل من المستحيل أن تقوم البلديات بهذه المهام على أكمل وجه، حتى ولو قامت به يعتبر من باب المحافظة على هذه الصلاحية فقط.

د-قطاع الشباب والرياضة: أوكلت مهمة صيانة الهياكل والأجهزة الرياضية وإنجازها إلى البلدية، لكننا نجد أنها تحمل في طياتها تناقضاً كبيراًن من حيث أن المشرع الجزائري أجبر البلديات على المساهمة بـ07% من ميزانية تسييرها لترقية الرياضة والشباب، وتمثل هذه النسبة اقتطاعاً إجبارياً لصالح حساب ترقية الشبيبة والرياضة زيادة على تكليفها بإنجاز وصيانة الهياكل الرياضية من ساحات اللعب والملاعب وقاعات متعددة الرياضات وغيرها.

[1] عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص. 146.

هـ–البيئة، الغابات، الري: تقوم البلديات بتخصيص اعتمادات هامة لهذا القطاع من أجل المحافظة على البيئة والمحيط، وخلق المساحات الخضراء، وتطوير الاقتصاد الفلاحي، إن حجم هذه المهام، يمثل عبءً ثقيلاً جداً على البلديات وبالخصوص على منتخبين ليست لهم خبرة في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق التنمية، وفي هذا الصدد يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

-إسناد مهام ذات النفع الوطني إلى الدولة والإبقاء على المهام المتعلقة بالسلطة العمومية، بحيث تتكفل كل وزارة بقطاعها المحلي وتسعى إلى تطويره بوسائلها المالية الخاصة بها.

-يمكن للبلديات الاحتفاظ بكل المهام، غير أنه على الدولة أن تؤمن تمويل الأعباء ذات النفع العمومي.

ولعل من أسباب تزايد نفقات الجماعات المحلية، تحملها لبعض النفقات التي هي في الواقع من صلاحيات الدولة وتمويلها من اختصاص الوزارة المعنية مثل نفقات التعليم الخاصة بالبناء والتجهيز، وهي في الحقيقة من اختصاص وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، ونفقات الصحة التي هي من اختصاص وزارة الصحة...الخ[1]

و–مشاركة المجتمع المدني وإرساء مبدأ الشفافية: ظهرت في الآونة الأخيرة أفكار كثيرة تتركز حول دور المجتمع المدني وأهميته في تفعيل حركة التنمية في المجتمع وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تقدم وتطور حضري ملموس ونمو لمختلف مجالات الحياة خصوصاً إذا تم الاعتماد على اللامركزية كنمط للتسيير الإداري ومن هنا تظهر أهمية مشاركة الموظفين في اتخاذ القرار.

ويندرج في إطار المجتمع المدني مجموع الجمعيات غير الحكومية والتي تعد صوت المواطن وتسعى لإيصال كلمته للمسئولين وتوفير الخدمات وتنوير المواطنين بشأن القضايا الشائكة، وقد أظهرت الجمعيات مشكلة للمجتمع المدني تطوراً وتوسعاً إلى أن أصبحت من أبرز وأهم المؤسسات

[1] عبد الكريم مسعودي، المرجع نفسه ، ص ص. 147- 148.

الناشطة في الدول، حيث أبح يضم هذا التنظيم جمعيات أرباب العمل، الهيئات التجارية، النقابات لجان الأحياء، الجمعيات الثقافية والرياضية والدينية.

إن تعاون منظمات المجتمع المدني مع البلديات من شأنه أن يعظم دورهما وتأثيرهما في التنمية الاقتصادية، ومنه يمكن للمواطنين أن يعبروا عن رأيهم في كل الأعمال والقرارات الصادرة عن السلطات المحلية وكذا تقديم كل الخدمات بهدف تسيير شؤون الإدارة، عن طريق الجمعيات التي ترافق الجماعات المحلية في مختلف قضايا التنمية والعمران لأنها الأعلم بحاجيات وأولويات المواطن.[1]

خلاصة:

تمثل الجماعات المحلية الخلية القاعدية في التنظيم الإداري الإقليمي الجزائري، وتقوم بتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين محلياً، ومن أجل السير الحسن لمصالح هذه الهيئات وجب إعادة صياغة العلاقة المركزية المحلية وتطويرها بما يضمن نجاح الإدارة المحلية، وبما يقضي إلى تعزيز دعائم الاستغلال المحلي، ولأنه يبدو جلياً، وكما تابعنا أن استقلال الجماعات المحلية هش إلى درجة يسهل العصف به، من طرف من يحوز صلاحيات تجاه ما يملك أمره، ولتقويته والتمكين له، لا سبيل إلا رد اعتبار لهذه الجماعات من خلال إدخال تحسينات وإصلاحات جوهرية تمس أساس هذا النظام، من خلال محاورها الأساسية والمتمثلة في المحور الأساسي والمالي والإداري.

[1] إسماعيل فريحات، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، 2014/2013، ص.189.

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية

إضافة إلى الحكومة الإلكترونية والمنظمات الافتراضية وحدائق المعرفة والشوارع الذكية والحكومة وأخذت تشغل حيزًا واسعًا من حاضر العمليات الإدارية ومستقبلها، ولكن تطبيق تلك الأساليب الإدارية الحديثة يتطلب وعيًا وإدراكًا واستعدادًا نفسيًا لطبيعة التحول وضرورته إضافة إلى توافر الإمكانات المادية والبشرية والتقنية في بيئة المنظمات الداخلية للتوالم مع ظروف البيئة المحيطة وطبيعتها المتطورة باستمرار وتهيئة المناخ الإداري الموافق للتحول والتغيير.

كما تعد الجماعات العموميَّة أو المحليَّة من أكثر الأماكن حساسية في المجتمع وهذا لتعاملها اليومي مع المواطنين، فهذه الأخيرة أحوج ما تكون لتطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل التخلص من مختلف مشاكلها التي تعيقها عن العمل كالتزاحم في المكاتب وكثرة الوثائق المهمة التي قد تتعرض للضياع وغيرها من المعوقات التي تحول فعالية العمل الإداري.[1]

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتعرف على مفاهيم هامة حول مفهوم الإدارة الإلكترونية، وقصد التعمق أكثر في الموضوع من حيث الخصائص والمزايا وغيرها من العناصر.

المطلب الأول: الماهية (التعريف، الخصائص، الأهمية، الأهداف)

أولاً: ماهية الإدارة الإلكترونيَّة:

تتطلب عملية فهم المقصود بالإدارة الإلكترونية تقديم المفاهيم الأساسية المرتبطة الموضوع وضبط استخدامات المفهوم في إطار ما لبحثي المناسب، وعليه جاء هذا المبحث كمحاولة تصب في هذا الإطار حيث سيتم في البداية التطرق إلى مفهومين التقليدي والإلكتروني للإدارة، ليتم بها إبراز

[1] إسماعيل فريحات، المرجع السابق، ص.189.

الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية، مرورًا ببيان التطور التاريخي للإدارة الإلكترونية ومدى أهميتها وخصائصها المتميزة بها مع ذكر الأهداف.

وفي الأخير سيتم بيان علاقة الإدارة الإلكترونية ببعض المصطلحات المشابهة مع التركيز على توضيح الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

1/-الإدارة بين المفهوم التقليدي والمفهوم الإلكتروني:

تمثل الإدارة الإلكترونية اتجاهًا جديدًا وربما غير مألوف من الإدارة، لأنَّه يقوم على أسّس ومبادئ مختلفة عما كان متعارف عليه، بعدها لم تُعد الإدارة التقليدية قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.[1]

1-1-المفهوم التقليدي للإدارة:

تعدّدت الكتابات العلمية التي اهتمت بتعريف الإدارة، ولكنَّها كشفت عن صعوبة وضع تعريف شامل وواضح لها، لأنَّ الإدارة تتعلق بعمليات معقدة ومتباينة، وقد ارتكز بعض الكتاب في تعريفهم للإدارة على تحليل الأعمال التي يمارسها المديرون كما هو الحال بالنسبة لهنري فايول Henri Fayol و فردريك تايلور Fredrik Taylor، فقد عرف هنري فايول الإدارة من خلال تعريفه لوظيفة المدير، حيث معنى أن تدير هو: أن تخطط وتنظم وتصدر الأوامر وأن تتسق وتراقب.[2]

أمَّا فردريك تايلور فقد ذكر في كتابه إدارة الورشة الصادر عام 1930م، أنَّ الإدارة هي: «المعرفة الدقيقة لما تريد من الأفراد عمله، ثم التأكد من أنَّهم يقومون بعمله بأحسن طريقة وأرخصها".[3]

---

[1] مُحَمَّد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية للمنشآت الفندقية**، ط.1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص.14.

[2] مُحَمَّد الصيرفي، المرجع نفسه، ص.14.

[3] ثروت مشهور عباس، **استراتيجيات التطوير الإداري**، ط.1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.13.

كما تتجه بعض الكتابات العلميَّة إلى تعريف الإدارة من خلال طبيعتها، فمثلاً يقول ليفنجستونLivingston عن الإدارة بأنَّ وظيفتها هي الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف وفي الوقت الملائم بالاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة.[1]

أمَّا غلوفر Glofer فقد عرف الإدارة بأنَّها:" القوة المفكرة التي تحلل وتصف وتخطط وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هدف محدد ومعروف".[2]

ويعرف هايمان Heiman الإدارة بأنَّها:" الوظيفة التي تؤدي إلى فعل الأشياء بواسطة الأشخاص وتوجيه جهود الأفراد نحو غرض معروف".[3]

مما تقدم ذكره يمكن القول أنَّ الإدارة:" هي عملية يتم بموجبها إنجاز الوظائف أو أداء الأعمال من خلال الجهود البشرية العاملة في المنظمة، حيث يتم تحقيق التعاون والتنسيق الفعال بينهم، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

1-2-مفهوم الإدارة الإلكترونيَّة:

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية (Electronic Management) من المصطلحات العلمية الحديثة في مجال العلوم الإدارية والتي تزايد الاهتمام به خلال العقدين الأخيرين ممَّا أدى إلى ظهور العديد من التعاريف لذلك المصطلح والتي اختلفت باختلاف تخصصات الباحثين ووجهات نظرهم، ومزال هذا المفهوم في مرحلة التطور والاكتشاف، وفيما يلي بعضًا من تلك التعاريف التي وردت بشأن الإدارة الإلكترونية.

---

[1] سمير عماري، **دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، 2017م-2019م، ص.03.

[2] مُحَمَّد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، ط.1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.24.

[3] أحمد مُحَمَّد غنيم، (**الإدارة الإلكترونية بين النَّظرية والتطبيق** (المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2008)، ص.12.

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنَّها:" العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة"،[1] يتضح من خلال هذا التعريف ما يلي:

-أنَّ الإدارة الإلكترونية هي عملية إدارية تشمل وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

-أنَّ البعد الإلكتروني في مصطلح الإدارة الإلكترونيَّة يتمثل في الإمكانيات التكنولوجية التي توفها شبكة الإنترنيت وشبكة الأعمال الأخرى.

-أنَّ وظائف الإلكترونية لا تقتصر على القيام بالأعمال الداخلية للمنظمة، وإنَّما يمتد كذلك لإنجاز أعمالها الخارجية.

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت الإدارة الإلكترونية على أنَّها:"استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ولاسيما شبكة الإنترنيت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل".[2] حسب هذا التعريف فإنَّ الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنيت.

وهناك تعريف أخر للإدارة الإلكترونية والذي يصفها بأنَّها:" إدارة موارد المعلوماتية تعتمد على الإنترنيت وشبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت معنى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحدّ الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاءة في استخدام مواردها"؛[3] يُركز هذا التعريف على رأس المال المعرفي، وإن دل هذا على شيء فإنَّما يدل على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المنظمات المعاصرة للحصيلة المعرفية بهدف اكتساب أكبر قدر ممكن منها مع حسن التعامل معها واستغلالها بشكل أمثل.

---

[1] نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية، والوظائف، والمشكلات** (الرياض: دار المريخ للنشر، ، 2004)، ص.127.

[2] OCDE, **L'administration Electronique ; Un Impératif**, Paris, 2004,p.11.

[3] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص.57.

كما يرى بعض الباحثين أنَّ الإدارة الإلكترونية هي:" بمثابة مجموعة من الكيانات تتعامل بكفاءة وفعالية من خلال استخدام مجموعة أنظمة وآليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فائقة ومتقدمة لأداء الأعمال بشكل منظم ودقيق"؛[1] حسب هذا التعريف فإنَّ الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة داخل المنظمة هدفها الرئيسي إنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية.

إنَّ الواقع يوضح أنَّ الإدارة الإلكترونية ليست أعمالاً يتم إنجازها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار شبكة الإنترنيت، أو عبر الشبكة الداخلية لمنظمة ما (الإنترانت)، وأيضًا ليست فقط عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل منظمة ما أو بينها وبين غيرها من المنظمات (الإكسترانت)، فالمفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية الشائع في كثير من الدول هو:" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء المنظمات من خلال رفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها ".[2]

من خلال التعاريف يمكن القول أنَّ الإدارة الإلكترونية هي:استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف المنظمات، يهدف تطوير أدائها والقيام بوظائفها إلكترونيًا وصولاً إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

2/-الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية:

إنَّ كل ميزة في الإدارة الإلكترونية هي أمر كانت تفتقده الإدارة التقليدية، ويؤثر فقده سلبًا في أدائها وفعالية دوائرها، ويمكن تحديد أوجه اختلاف بين الإدارتين بشكل نسبي وليس مطلق من خلال الأسس التالية:

[1] سمير عماري، مرجع سابق، ص.05.

[2] حسن بن مُحَمَّد الحسن، "الإدارة الإلكترونية بين النَّظرية والتطبيق"، ورقة بحثية في إطار **المؤتمر الدولي التنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، معهد الإدارة العامة المملكة العربيَّة السعودية، أيام 1-4 نوفمبر 2009م، ص.05.

2-1-طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف: تكشف ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة إلى الاعتماد على استخدام الاتصالات المباشرة بين أطراف التعامل المختلفة، أوتتم الاتصالات من خلال بعض الوسائل التقليدية كالهواتف أو المراسلات أو غير ذلك من الوسائل التقليدية، بينما تشير ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية إلى إنجاز كل الأعمال والمعاملات بين أطراف التعامل من خلال وسيط إلكتروني، بحيث يتم تداول البيانات والوثائق إلكترونيًا، وذلك من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية.[1]

2-2-الوثائق المستخدمة: تتميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية بأنَّ ممارساتها تتم دون استخدام أي أوراق على عكس ممارسات الإدارة التقليدية التي تعتمد ممارساتها بصفة أساسية على استخدام الوثائق الورقية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة.[2]

2-3-الحفظ: إنَّ المعاملات الورقية في حال النظام التقليدي كثيرة التعرض للتلف مع مرور الوقت على عكس الملف الإلكتروني الذي يضمَّ المعاملة ضمن محتويات محفوظة، فهو في مأمن من التلف والتقادم في الموضع المخصص له على الشبكة الإلكترونية للمنظمة التي يوجد لديها الملف، إذ تلجأ الكثير من المنظمات إلى تأمين محتوياتها الإلكترونية باستخدام أكثر من وسيط تخزين كإجراء احترازي.

2-4-الوصول للبيانات: إنَّ الحصول على معلومة ما أو معاملة من أكد الملفات الورقية للنظام التقليدي أمر بالغ الصعوبة، وذلك نظرًا إلى كثرة المستندات الورقية، حيث يستغرق الأمر وقتًا وجهدًا كبيرين، في حين أنَّ مثل هذا الأمر في النظام الإلكتروني يعتبر عملية سهلة الوصول بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جدًّا تسمح بالحصول على أي معلومة أو معاملة بسرعة وفي أي وقت وبدون جهد كبير.

[1] أحمد محمَّد غنيم، مرجع سابق، ص.31.

[2] حسن بن محمَّد الحسن، مرجع سابق، ص.09.

2-5-الحماية: من مميزات الإدارة الإلكترونية التي لا تتوافر للإدارة التقليدية تأمين الشبكات الإلكترونية ببرامج حماية تضمن عدم تَمكن أحد من الدخول إليها والعبث في ملفاتها ومعاملاتها بالحذف أو الإضافة، فهذه كلها أمور أصبحت غير واردة في حساب المتعامل مع الإدارة الإلكترونية الذي يدرك أنَّ واقع مُعَامَلَتِهِ وبياناته المحمية والمخزنة على شبكة الإدارة الإلكترونية لا سبيل لأحد في الوصول إليها، وأنَّ البرنامج الحاسوبي الدقيق للشبكة سيمنحه فرصته بناء على بياناته، بعيدًا عن التدخل البشري.[1]

2-6-درجة الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية: تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية والمتاحة أحسن استغلال ممكن، بينما تعتمد ممارسات الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي، حيث يتم غالبًا استبعاد الكثير من الأصول المادية والبشرية أو التقليل من استخدامها إلى أقل قدر ممكن.[2]

2-7-التفاعل:تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أنَّ التفاعل بين أطراف التعامل يتم بالبطء النسبي بينما في حال الإدارة الإلكترونية فيتسم بالسرعة الفائقة.

2-8-التكلفة: يكلف الأسلوب الورقي الإدارة التقليدية الكثير من النفقات في سبيل سعيها لحفظ الملفات والمعاملات وصيانة المكان الذي تحفظ فيه، حيث يحدث هذا في الوقت الذي يكلف الأمر فيه في حال الإدارة الإلكترونية أكثر من تكلفة وسائل التخزين أو الشبكة التي حملت البيانات أو المعلومات عليها سلفًا.

[1] حسن بن مُحَّد الحسن، المرجع نفسه، ص.09.

[2] أحمد مُحَّد غنيم، مرجع سابق، ص ص.33-34.

2-9-نوع التنظيم:ترتكز الإدارة بمفهومها التقليدي على الهرمية والتقييم القائم على التخطيط وأوامر في الأعلى والسرية أسلوبًا ومنهجًا، بينما الإدارة الإلكترونية أو الرقمية، فهي إدارة تنفيذ للخطط والأوامر في الأسفل والانفتاح والشفافية والتحالفات الإستراتيجية.[1]

2-10-مدة الخدمة: يضاف إلى ميزات الإدارة الإلكترونية ميزة أخرى من الصعب توافرها في الإدارة التقليدية، وهي محدودية ساعات الدوام للإدارة التقليدية والتي لا يتسع وقت دوامها الرسمي لاستقبال مراجعها إلاَّ في عدد محدود من الساعات على مدى أيام محددّة في الأسبوع، في حين تتوافر خدمات الإدارة الإلكترونية (أربع وعشرين 24) ساعة، إذ يمكن تنفيذ الأوامر على شبكاتها في أي وقت على مدار اليوم حيث أنَّ ذلك كله يُنَفَذُ وفقًا لبرنامج معد سلفًا للردّ بالسلب أو الإيجاب على الأوامر التي تردّ إليه حسب مطابقته بياناتها، أو مخالفته إيّاها.

2-11-جودة الخدمة: تتميز الإدارة الإلكترونية بأنَّ خدماتها ذات جودة عالية جدًّا مقارنة بالإدارة التقليدية، هذه الأخيرة التي تُعتبَر خدماتها ذات جودة أقل.[2]

ثانيًا: خصائص الإدارة الإلكترونية:

إنَّه لمن الواضح في وقتنا الحاضر، أنَّ كل المنظمات باختلاف طبيعتها تسعى لتدعيم أجهزتها الإدارية بوسائل الاتصال الحديثة، أو الانتقال من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني الحديث بهدف إنجاز الأعمال بسرعة، وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة، وهو ما تركز عليه الإدارة الإلكترونية، وعلى هذا الأساس سنتعرف على خصائص الإدارة الإلكترونية:

[1] بشير عباس العلاق، **الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات**، ط.1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص.17.

[2] حسن بن محمّد الحسن، مرجع سابق، ص.10.

1/–السرعة والوضوح: تتميز الإدارة الإلكترونية بأنَّها الأسلوب الأكثر كفاءة وفعالية في تسيير العمل الافتراضي، والقدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة في الأداء، والتي تتجسد بتوفير أي شيء وفي أي مكان وبأي طريقة داخل المنظمة.[1]

2/–المرونة: تتميز الإدارة الإلكترونية بالمرونة العالية، وتتجلى أقصى غايات هذه المرونة عندما يتم بناء أنظمة إنجاز العمل داخل المنظمة على أساس شبكي يعتمد على الاتصالات الإلكترونية وقدرات الحواسيب، مما يسمح بالوصول إلى درجة عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل المعلومات داخل المنظمة.

3/–مكان العمل الافتراضي: إنَّ الإدارة الإلكترونية تتمتع بمزايا لإنجاز المهام، إذ يتمكن العاملون من الدخول والخروج من وإلى المنظمة بدون حدود تعيق الخدمة أو تسهلها، إذ يتم التواصل والتكامل بين الأفراد داخل المنظمة عن طريق الشبكات الإلكترونية المترابطة بين أقسام المنظمة المتقاربة أوالمتباعدة، أو حتى من خارج حدود البلاد السياسية ليقدم الأفراد خبراتهم عن طريق ارتباطهم بمكاتب خاصة بالأسلوب ذاته.[2]

4/–عدم التقيّد بالزمان: من خصائص الإدارة الإلكترونية أنَّها لا تلتزم بأوقات العمل الرسمية بحيث يمكن للمسؤول أو الموظف أن يحلّ أي مشكلة، أو أن يتخذ أي قرار خارج أوقات العمل لمواجهة بعض المستجدات الطارئة، وبالتالي فإنَّه بفضل الإدارة أصبح العالم بإمكانه أن يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم، ففكرة الليل والنَّهار لم يعدلها مدلول في العصر الحالي.

[1] هدى عبد الرحيم حسين، "انشقاق الأبعاد الحاكمة في جودة الإدارة الإلكترونية، مؤشر مقترح"، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول **متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول**، جامعة البليدة2، الجزائر، يومي 13-14ماي 2013م ص.08.

[2] هدى عبد الرحيم حسين، المرجع نفسه، ص.08.

5/–أمن المعلومات: من خصائص الإدارة الإلكترونية قدرتها على حجب المعلومات والبيانات المهمة من خلال برامج حماية، وعدم إتاحتها إلاَّ لذوي الصلاحية الذين يسمح لهم بالوصول إلى تلك المعلومات.[1]

6/–إدارة المعلومات بدلاً من الاحتفاظ بها: تقوم الإدارة الإلكترونية بإدارة الملفات وليس بتكديسها فوق بعضها البعض، وهذا لا يعني أنَّ الإدارة الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات، وإنَّما تلك الملفات تتحول إلى معلومات تحتفظ بها الإدارة على شبكتها الإلكترونية.

7/–الرقابة المباشرة: من سمات الإدارة الإلكترونية أنَّها تسمح للمنظمة بمتابعة مواقع العمل المختلفة عن بعد، وذلك من خلال الشاشات والكاميرات الرقمية المنتشرة داخلها، وهذا بعيد عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي كان يرفعها الأفراد في ظل الإدارة التقليدية.

8/–الشفافية: الشفافية داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية المباشرة، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، أو ما يتم من إنجازه من أعمال.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية يضفي كذلك مرونة على المنظمات، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، كما تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وتخفيض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة، وبذلك فالإدارة الإلكترونية تمتلك ثقافة راسخة تقوم على شفافية المعلومات.

ثالثًا: أهداف الإدارة الإلكترونية:

إنَّ اهتمام المنظمات بتطبيق الإدارة الإلكترونية لم يكن من فراغ، بل لتحقيق أهداف كثيرة، من أهمها:

[1] سمير عماري، مرجع سابق، ص.18.

تطوير الأداء بشكل عام باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة، والتي من شأنها تطوير مختلف جوانب العمل بالمنظمة، وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجيات الموظفين وإيجاد جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

-الحدّ من البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل داخل المنظمات.

-توفير المعلومات والبيانات اللازمة لأصحاب القرار بسرعة وفي الوقت المناسب، ورفع مستوى العملية الرقابية.

-تقليل تكاليف التشغيل من خلال تخفيض كميات الملفات والخزائن لحفظها وحجم الأوراق المستخدمة، واختصار وقت تنفيذ المعاملات المختلفة بالمنظمة.

-تسهيل عملية الاتصال بين مختلف الإدارات المنظمة الواحدة، وكذلك مع المنظمات الأخرى.

-إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنَّها وحدة مركزية.

-تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطائها دعم أكبر في مراقبتها.[1]

-تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية وتوفير للمستفيدين بصورة فورية.

-تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة البيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرار.

-توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة تنظيمية إيجابية لدى كافة العاملين.

-التعلم المستمر وبناء المعرفة مع زيادة الترابط بين العاملين والمنظمة.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة يمكن إضافة أهداف أخرى تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيقها مثل:

-تهيئة المناخ التنظيمي الملائم للعمل في المنظمات.

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة**، ط.1، (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007)، ص.33.

-تبسيط إجراءات إنجاز العمل داخل المنظمات.

-المساعدة على التقليل من حجم الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني.

-التقليل من الموارد البشرية الزائدة عن الحاجة في العمل وتحويلها إلى أداء المهام الأساسية للمنظمات.

-إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.

انطلاقًا مما سبق يمكن القول أنَّ الهدف الرئيسي للإدارة الإلكترونية يتمثل في استخدام التكنولوجيا المتطورة لمساعدة كافة المنظمات على القيام بأعمالها وتقديم خدماتها للمستفيدين بكل سهولة وكفاءة وفعالية، وكذا بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة.[1]

رابعًا: أهمية الإدارة الإلكترونية:

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، وما يرافقها من انبثاق ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهي تمثل نوعًا من الاستجابة الفورية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تشمل: العولمة، الفضاء الرقمي، المعرفة وثورة الإنترنيت. وفيما يأتي عرضًا لأهميتها على المستويين القومي والنظمي:

1/-أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي:

تتضح أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي بما توفره من فرص كثير على هذا المستوى، وتتمثل أهم هذه الفرص في الآتي:

1-1-تحسين مستوى الخدمات الحكومية: وذلك من خلال تبسيط إجراءاتها لتقديمها للأفراد بما هو ملائم، كما تقوم بفتح قنوات جديدة للاتصال بين القائمين على إدارتها وبين الأفراد، مما يحقق

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، المرجع نفسه، ص.34.

الثقة ويزيل الكثير من العوائق والصعوبات القائمة في طريق هؤلاء الأفراد وبالتالي يشعر الفرد بالراحة لما أنجز له.

1-2-تحقيق الشفافية: من شأن الإدارة الإلكترونية أن تساعد الموظف من الحصول على المعلومات الجديدة عن طريق الاتصال بالمنظمة التي يعمل بها والمنظمات الأخرى كما تساهم في تحقيق الشفافية بين الموظفين عن طريق الأعمال المبذولة لكل موظف في المنظمة الواحدة.

1-3-الاستفادة من التكنولوجيا: حيث تتيح الإدارة الإلكترونية الفرص أمام الكثير من المنظمات للدخول والعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، بعد أن وفرت لها البنية الأساسية لنظام الشبكات وتصميم قواعد المعلومات والبيانات وكل ذلك يساعد في تأهيل وتكوين الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على مواجهة التحديات العالمية.[1]

1-4-تدعيم الاقتصاد الوطني: تستطيع الإدارة الإلكترونية أن تساهم إسهاما فعالاً في حل الكثير من الصعوبات التي تعترض حركة الاقتصاد في الدولة، وذلك من خلال مزايا المعلومات والاتصالات التي تتسم بها الإدارة الإلكترونية، فمثلاً تمتلك إمكانية الوصول إلى نشر استثماراتها ومزاياها الاقتصادية عن طريق المراسلة بعيدًا عن الفوارق الزمنية والمكانية.

بالإضافة إلى ذلك تسعى الإدارة الإلكترونية إلى زيادة قدرة المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في حركة التجارة العالمية، فالإدارة الإلكترونية أداة فاعلة لدفع هذه المنظمات على المشاركة في حركة التجارة العالمية من خلال زيادة قدرتها على اختراق الأسواق الأولية بكفاءة وفعالية، وتقليل تكاليف عمليات التسويق والدعاية والإعلان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نشاط هذه المنظمات ويساهم بدوره في تعزيز الاقتصاد الوطني.

1-5-إيجاد فرص جديدة للعمل الحر: تقوم الإدارة الإلكترونية بتيسير وتسهيل وصول الأفراد إلى مراكز الاستهلاك التي يرغبونها، كما أنَّها تقوم بإتاحة الفرص أمامهم في إنشاء وتشغيل مشاريع صغيرة

[1] بيتر داركر، **تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: الشركة العلمية للإعلام العلمي، 1999)، ص.164.

الحجم عن طريق الاتصال بالأسواق الدولية والمحلية بأقل تكلفة استثمارية ممكنة، ومن أمثلة فرص العمل الحر مؤسسات الخدمات والصناعات الخفيفة، وبرمجيات الحاسوب الآلي.[1]

2/-أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمنظمات:

للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات، فهي تقوم بالتقديم والتبسيط الكثير من الأشياء والتي يمكن تحديها فيما يلي:

2-1-تحسين أداء المنظمة: فالإدارة الإلكترونية تساعد على تحسين إجراءات تقديم الخدمات مما يسهل الأعمال والمعاملات التي تقدمها المنظمة لعملائها ويحقق التواصل بين المنظمة وهؤلاء المتعاملين معها، حيث يمكن توفير وإتاحة البيانات والمعلومات بشفافية تامة، كما تمكن الإدارة الإلكترونية المنظمة عن عرض نماذج وإجراءات تقديم خدماتها لجمهورها بصورة أفضل تيسر حركة التعامل مع العاملين بالمنظمة.[2]

كما لها أيضًا فرصة فتح قنوات اتصالات جديدة بين القائمين على إدارتها وبين المتعاملين مما ييسر أداء الأعمال والمعاملات ويزيل الكثير من المعوقات المتعلقة بها.

2-2-الحد من التعقيدات الإدارية: حيث ساهمت الإدارة الإلكترونية في إحداث تغييرات جذرية على مستوى الإجراءات وذلك بتحويلها إلى عملية تقنية ومختزلة لا تحتاج الكثير من الجهد والوقت، وذلك من خلال توفير الخدمة لطالبها بشكل مستمر عن طريق شبكة الإنترنيت، خاصة وأنَّ هذه الإمكانية غير مفيدة بزمان أو مكان.[3]

---

[1] بيتر داركر، المرجع نفسه، ص.164.

[2] رشاد خيضر، وحيد الدايني، **أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أهداف المنظمة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2010، ص.19.

[3] مُحَمَّد حباينة، "متطلبات التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في الإدارات العمومية الجزائرية"، ورقة بحثية في إطار **الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول**، جامعة البليدة2، الجزائر يومي13-14 ماي 2013م، ص.05.

2-3-تحسين عملية صنع القرار: ذلك أنَّ الإدارة الإلكترونية تعتمد على وجود قاعدة بيانات ومعلومات تساعد متخذي القرار على التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة، وبالتالي فإنَّ أهمية الإدارة الإلكترونية تقاس بأهمية المعلومات، والتي تؤدي دورًا فاعلاً ومؤثرًا في عملية صنع القرار على مستوى المنظمات.

2-4-تحسين العلاقات داخل المنظمة: حيث تساعد الإدارة الإلكترونية في إعادة النَّظر في العلاقات الهرمية بين الهياكل الإدارية وذلك عبر إعادة انتشار الكفاءات والرفع من درجة التنسيق الأفقي والعمودي بين مختلف الوحدات الإدارية، وذلك من خلال وضع بنوك للمعلومات الخاصة والمشتركة فيما بينها لتبادل المعلومات بشكل سليم دون إتباع للإجراءات، فالفعالية والقدرة على المعالجة والتخزين وكذا السرعة في التواصل والمرونة التي تطبق الإدارة الإلكترونية سهلت إمكانية تجاوز معوقات المركزية في اتخاذ القرار.[1]

2-5-تغيير صورة المنظمات: وذلك من الصورة التقليدية التي تستخدم عدد كبير من العاملين وإنشاء مباني ضخمة واستخدام هياكل تنظيمية معقدة إلى الصورة الإلكترونية التي تحتاج إلى أعمال قليلة دون التقيد بوجود مواقع جغرافية أو مباني كبيرة الحجم، وذلك لأنَّ تقديم الخدمات يتم من خلال عدد محدودة من العاملين ذو الكفاءة والمهارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات.

في ضوء ما سبق تتضح الأهمية البالغة للإدارة الإلكترونية خاصة مع هذا التدفق المعلوماتي الهائل في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أنَّها تسعى إلى إجراء تحسينات فعالة في المنظمات المعاصرة من خلال دورها الكبير في تحسين فعالية الأداء واتخاذ القرارات الصائبة، كما يمكن اعتبار أنَّ الإدارة الإلكترونية مدخلاً معاصرًا لتطوير وتحديث المنظمات ومواجهة كل مشكلات الإدارة التقليدية حيث أنَّ الإدارة التقليدية حيث أنَّ الإدارة الإلكترونية تعتمد على استخدام التقنيات

[1] مهدي محمد، **الإدارة الإلكترونية** (مكناس: جامعة المولى إسماعيل2012)، ص.11.

الإلكترونية المتقدمة ذات التأثير الفعال في حياة الأفراد من خلال تقديم الخدمات الكترونيًا بوسائل غاية في السهولة والانضباط والكفاءة.[1]

خامسًا: وظائف الإدارة الإلكترونية:

تقوم الإدارة الإلكترونية بتقديم مجموعة من المهام التي يجعلها مميزة عن الإدارة التقليدية كونها تقديم أسلوب خاص للتكنولوجيا والوظائف والمهام في كل بيت ومنظمة مما جعل الاستغناء عنها أمرًا مستحيلاً فتكنولوجيا المعلومات أصبحت أساسية في حياة الفرد ومن بين الأماكن التي تلعب فيها التكنولوجيا دورًا حساسًا، المنظمات والتي تستفيد من هذه الأخيرة–التكنولوجيا–في أداء الوظائف التالية:

–ترجمة الأعمال والأهداف الاستراتيجية عبر متطلبات البنية التحتية وقيادة الاكتشافات والتطورات في البنية التحتية لصالح هيكلة الشبكات والنظم وبموصفات مقبولة.

–إيجاد تصاميم خاصة بالشبكة لتدعيم الابتكار في مجال الأعمال والمتطلبات المتغيرة من خلال تطبيق البيئة التعليمية، وبما يخدم الشبكات الإلكترونية، كما تقوم بتنفيذ المبادرات التي تدعم مراكز البيانات ذات التأثيرات الإيجابية اتجاه المجتمع، وتطوير إدارة مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمة.

–تقديم الدعم اللازم لشراء الموارد الضرورية والبرمجيات والمعدات المادية لتطوير وتقديم الخدمات وتقديم مجموعة متكاملة من خدمات الشبكة، بما في ذلك التجميع وخدمات إدارة الشبكة في أي مكان وزمان يناسب الجمهور.

–الإعداد لوضع الخطط الخاصة بنظم الأمان ونظم دعم الربط الداخلي والتوافق مع الشبكات الخارجية، وعلى حسب المتطلبات وتطبيق الحلول المتطورة بشأن المؤتمرات الفيدرالية.[2]

---

[1] إبراهيم عبد اللطيف الغوطي، **متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2016م، ص.33.

[2] سمير عماري، مرجع سابق، ص.26.

المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تحتوي الإدارة الإلكترونية على مجموعة من العناصر من الضروري أن تتوفر حتى يستكمل هذا النظام عمله كما أنَّ لها العديد من المتطلبات التي سنقوم بذكرها كالآتي:

1/–عناصر الإدارة الإلكترونية: إنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية يستلزم حضور بعض العناصر المهمة تتمثل في:

–الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، ونظم تطبيق المتابعة الآلية، بدلاً من الأوراق...

–الهاتف المحمول، والهاتف الدولي الجديد (التيليديسك) والمؤتمرات الإلكترونية والعمل بعد من خلال المؤسسات التقليدية بمعنى التخلي عن المنشأة أو البناء الذي يميز الإدارات التقليدية والعمل ضمن واقع افتراضي.

–تستمر 24 ساعة متواصلة، ففكرة الليل والنَّهار والصيف والشتاء أفكار لم تعد لها وجود في الواقع الجديد، لذلك لابد من استمرارية العمل، وإلغاء عامل الزمن.

–تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة الوقت، وتحذف تلك التنظيمات الجامدة التي تتميز بالعمل ضمن إطار زمني ومكاني محدد، الأمر الذي ينقص من فاعلية الإدارة.[1]

2/–متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية متطلبات عديدة نذكر منها:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، ط.01(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013)، ص.40.

2-1-المتطلبات الإدارية: تنحصر المتطلبات الإدارية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الإلكترونية في العناصر التالية:

2-1-1-وضع استراتيجيات وخطط التأسيس: والتي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.

2-1-2-توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية: إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.

2-1-3-تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي: بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية، ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل (إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي).[1]

2-1-4-متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة: وهو ضروري وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادً معرفيًا يحيط بمبادئ التقدم التقني، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردًا بشريًا مؤهلاً لاستخدام تقنيات المعلومات.

2-1-5-وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة لنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية

[1] عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص.73.

ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات القانونية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية.[1]

وفي هذا السياق نجد أن الدول التي اعتمدت تطبيقات الإدارة الإلكترونية لم تصدر تشريعات عامة، تلزم الإدارات والمؤسسات الحكومية بأداء جميع معاملاتها الإدارية مع المواطنين عن بعد بالوسائل الإلكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية حيث أنَّ التشريعات الحديثة في الكثير من الدول الغربية قد يتراوح مضمونها بين إقرار المبدأ، أي الإعلان عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية، باستثناء ما يشترط القانون صراحة حضور المعنى شخصيًا إلى المراكز الإدارية لإتمامه، وبين إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الإلكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعاملات الإدارية، ومجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الإنترنيت، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية والضرورية، بحيث تلزم الشركات التجارية وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيًا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية.

2-1-6-متطلب الإصلاح الإداري: في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة الإلكترونية، يتوجب تطبيق مبدأ الإصلاح الإداري، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية، وخبراء لتأمين المعلومات وحماية البرامج والتعاملات، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية وترشيدها، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفيةّ، إضافة إلى ضرورة بَسْطِ قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الإلكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا)، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الإلكتروني، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الالكتروني عام 1998م في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص.73.

2-2-المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية: إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية، وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجيا) مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.[1]

2-3-المتطلبات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، فلذلك يعتبر العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث يعتبر هو المنشأ للإدارة الإلكترونية.

فهو الذي اكتشفها ومن ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافه التي يصبوا إليها، لذلك فإنَّ الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري وتتمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الإلكترونية في مجموعة الملكات العلمية والفنية ولتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الإلكترونية سواء تلك المهارة المؤهلة المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة تأسيسات، توصيلات، تشبيك، تصليحات، تطوير البنية التحتية الناعمة، تقديم خدمات، استثمارات، نماذج أعمال جديدة، برمجيات تطبيقية....الخ

إنَّ برمجيات الإدارة الإلكترونية هي برامج جديدة على الموظف وتحتاج إلى خبرات ومهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية، والتحول في نظام الإدارة الإلكترونية يغير تركيبة العمل داخل الجهاز الإداري، حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر والانترنيت، ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معرفة قبلاً داخل بعض الأجهزة، وبالتالي فإنَّ مكون

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص.74.

التنمية البشرية وكفاءة العنصر البشري تلعب دورًا حاسمًا في نجاح البرنامج، وهذا يؤكد أنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها وهذا يعني ضرورة إعادة النَّظر بنظم التعليم والتدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط والبرامج والأساليب والمصادر التعليمية والتدريبية على كافة المستويات الإدارية.

2-4-المتطلبات التقنية: يشكل هذا المحور حجر الأساس لموضوع الإدارة الإلكترونية حيث يمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونيًا مع ضمان سريتها ودقتها، وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية صحتها ومصداقيتها، أنَّ توفير البنية التحتية من تكنولوجيا معلومات واتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج وأساليب ومصادر المعرفة الملائمة وإتاحتها للاستخدام على أوسع نطاق ممكن متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، والبنية التحتية التقنية إلى قسمين هما:[1]

2-4-1-البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية: وتتمثل في كل التأسيسات والتوصيات الأرضية والخلوية (عن بعد) وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيًا.

2-4-2-البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية: وتتمثل في مجموعة الخدمات والمعلومات (Network Operating Systems) الخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات التي يتم انجازها وظائف الأعمال الإلكترونية (Application Software) برمجيات التطبيقات من خلالها، وهذه تتكون من مواقع الويب، قواعد البيانات الإلكترونية، خدمات الشبكات، الخدمة لسلسلة القيمة (Intranet) الذاتية للزبون، خدمات التجارة الإلكترونية على الويب، الشبكة

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص.75.

الداخلية لسلسلة القيمة الخارجية (Extranet) الداخلية والشبكة الخارجية وتتمثل مكونات البنية التحتية من ما يلي:[1]

-تقنيات الاتصالات: تعد العمود الفقري لتنفيذ العمل إلكترونيًا لقيامها بدور نقل المعلومات وتبادلها عبر المواقع المختلفة وتتكون من عنصرين رئيسيين وهما:

1-قنوات الاتصال: تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى آخر سواء عبر القنوات السلكية والمتمثلة في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعات عالية أو عبر القنوات اللاسلكية والتي منها الأرضية المايكرويف، أو بالقنوات الفضائية التي تعمل من خلال أقمار الاتصال والتي تعرف بالأقمار الصناعية.

2-محطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم: وتمثل العنصر المتحكم بنقل المعلومات وتتكون من مكونات إلكترونية مختلفة قد توجد كليًا أو جزئيًا في المحطات المختلفة قيما لوظائف المحطة، ومن هذه المكونات:

أجهزة تختص بالإرسال والاستقبال، وهناك أيضًا أجهزة المضاعفة والتوجيه التي تعمل على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة وإرسالها عبر قناة واحدة، إضافة لتوجيه المعلومات عبر أفضل الطرق بين المرسل والمستقبل، وهناك كذلك مكونات إلكترونية تكفل التكامل بين شبكات الاتصال بالربط بينها إلكترونيًا وبالتالي تحقق الجودة في الاستخدام.[2]

من أهم المكونات الحاسوبية للبنية التحتية للإدارة الإلكترونية ما يلي:

1-المكونات المادية: وتتمثل في أجهزة الحاسب الآلي بمختلف أنواعها وقدرتها، إضافة إلى الأجهزة الملحقة بها، والتي تعتبر ضرورية كأجهزة الإدخال أو الإخراج بمختلف أنواعها.

[1] محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.110.

[2] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص.75.

2-المكونات المنطقية: وتشمل نظم برامج التشغيل وبرامج التطبيقات وخلافه.

3-مستلزمات البنية التحتية لأعمال الحاسب الآلي داخل مبني المنظمة مثلاً: المواقع المكانية التوصيلات السلكية، الأجهزة المساندة، الطاولات الخاصة بالحاسب وغير ذلك.

4-شبكات الحاسب الآلي: تعني كلمة شبكة توصيل مجموعة من الحاسبات معًا بواسطة سلك وأكيبل بشكل مباشر، أو عن طريق خطوط الهاتف السلكية أو اللاسلكية، أو عن طريق الأقمار الصناعية، بعرض الحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بين هذه الحاسبات، وفيما يلي توضيح لأهم أنواع الشبكات:

(Internet) شبكة الانترنيت: ورغم كبر حجم الكرة الأرضية World Wide Web هي الشبكة العنكبوتية العالمية وامتدادها الجغرافي إلاَّ أنَّها تغطي أجزاء كبيرة منها وهي مفتوحة لأي شخص في العالم.

وتعرف بأنَّها: «الشبكة الداخلية للمنظمة، والتي تسمح للموظفين والمنتسبين لهذه المنظمة بالحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها داخل المنظمة مع فتح قنوات اتصال جديدة بين الموظفين، والخرق الرئيسي بينها وبين شبكة الانترنيت هو أنَّ الأخيرة مفتوحة لأي شخص في العالم، بينما الأولى خاصة فقط بمنسبي المنظمة وتحمى بما يسمى الناري من الغرباء.[1]

Extranet شبكة الإكسترنيت : وتعرف بأنَّها شبكة انترنيت خاصة يسمح لبعض المستفيدين المحددين سلفًا بالدخول عبر شبكة الإنترنيت إلى الانترنت ولكن بصلاحيات وقيود محددة، وبذلك تكون تطويرًا لشبكة الانترنيت تلبية لمتطلبات أنشطة المنظمات على اختلاف أنواعها، وخاصة في المجالات التجارية.

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص.75.

5-المتطلبات الأمنية:

على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات، إلاَّ أنَّ هناك تحديات كبيرة تنصبب في أغلبها على سرية المعلومات سواء كان ذلك يتعلق بحفظ المعلومات وتخزينها إلكترونيًا أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات أو التأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي، وتضمن سرية المعلومات على محاور متنوعة منها السرية، والتكامل وتوفير المعلومات، ومعرفة تاريخ دخول أي شخص إلى المعلومات وأمن المعلومات، ونذكر بعض الإجراءات التي تتطلب الإدارة الإلكترونية لتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبية لاستخدام الانترنيت ومنها:[1]

-وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنيت.

-وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.

-تطوير أدوات تشفير في البرمجيات للمحافظة على الخصوصية وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الانترنيت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

-وضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات المحاسبية تتحدد حسب طبيعة عمل المنشأة.

-يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم المعلومات لديها.

-يجب أن توكل مسؤولية أمن نظم المعلومات في المؤسسة لأشخاص محددين.

-تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.

-تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص ص.76-77.

-الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل أمن.

-تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

-تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.

المطلب الثالث: مراحل تطبيقها ومعوقاتها

أولاً: مراحل تطبيقها:

إنَّ التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتم عبر عدة مراحل كي تتم العملية بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها: وفيما يلي أهم تلك المراحل:

1-قناعة ودعم الإدارة العليا: ينبغي على المسؤولين بالمنظمة أن يكون لديهم القناعة التامة والرؤية الواضحة لتحويل جميع المعاملات الورقية إلى معاملات إلكترونية كي يقدموا الدعم الكامل والإمكانيات اللازمة للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

2-تدريب وتأهيل الموظفين: الموظف هو العنصر الأساسي للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، لذا لابد من التدريب وتأهيل الموظفين كي ينجزوا الأعمال عبر الوسائل الإلكترونية المتوفرة، وهذا يتطلب إخضاعهم لدورات تدريبية لتأهيلهم على العمل.[1]

3-توثيق وتطوير إجراءات العمل: باعتبار أن كل منظمة مجموعة من العمليات الإدارية أو ما يسمى بإجراءات العمل، هذه الأخيرة البعض منها غير مدون على ورق، أو أنَّ بعضها مدون على ورق منذ فترات طويلة ولم يطرأ عليها أي تطوير، لذا لابد من توثيق جميع الإجراءات وتطوير القديم منها كي تتوافق مع كثافة العمل، ويتم ذلك من خلال تحديد الهدف لكل عملية إدارية تؤثر في سير العمل وتنفيذها بالطرق النظامية.

[1] محمود القدوة، مرجع سابق، ص ص.110-111.

4-توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية: يقصد بالبنية التحتية، الجانب المخصوص في الإدارة الإلكترونية، من تأمين أجهزة الحاسوب، وربط الشبكات الحاسوبية السريعة والأجهزة المرافقة معها، وتأمين وسائل الاتصال الحديثة.

5-البدء بتوثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونيًا: وذلك على مستوى المعاملات الورقية القديمة والمحفوظة في الملفات الورقية ينبغي حفظهما إلكترونيًا بواسطة الماسحات الضوئية (Scanners) وتصنيفها لتسهيل عملية الوصول إليها.

6-البدء ببرمجة المعاملات الأكثر انتشارًا: وذلك على مستوى جميع الأقسام بالمنظمة وبرمجتها إلى معاملات إلكترونية لتقليل الاستخدامات الكثيرة للورق.[1]

ثانيًا: التطور التاريخي للإدارة الإلكترونية

أدى التّطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى بروز نموذج أو نمط جديد من الإدارة، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية، وبذلك فإنَّ ظهور هذه النمط الإداري ثم يأتي من فراغ، وإنَّما جاء نتيجة تطور موضوعي تمثل في انتشار استخدام نظم الحاسوب في أنشطة الأعمال منذ نهاية عقد الخمسينات والستينيات من القرن الماضي، حيث وجدت معظم المنظمات والمؤسسات العامة أن استخدمها للحاسوب معناه الإسراع في انجاز الأعمال واختصار للجهد والوقت والموارد،[2] في حين ترى أغلب الدراسات المتخصصة أنَّ تطور ونشأة الإدارة الإلكترونية كان على النحو التالي:

1-الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها:

لقد حدد المختصين في الإدارة مسارًا تاريخيًا متصاعدًا التطور الفكر الإداري والمدارس الإدارية على مدى أكثر من قرن من الزمن، فمن المدرسة الكلاسيكية إلى مدرسة العلاقات الإنسانية والتي

[1] محمود القدوة، المرجع نفسه، ص ص110-111.

[2] سمير عماري، مرجع سابق، ص.09

تنامت وتوجت في المدرسة السلوكية وإلى المدخل الكمي أثناء الحرب العالمية الثانية ثم مدرسة النظم في بداية الخمسينات ثم المدرسة الموقفية في الستينيات فمدخل منظمة التعلم في الثمانينات، لتتوج مسيرة التطور في منتصف التسعينات بصعوده لإدارة الإلكترونية.

2-الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة:

إنَّ التطور التكنولوجي اتجه منذ البداية إلى إحلال الآلة محل العامل وكان هذا في بدء العمليات التشغيلية والأعمال اليدوية النمطية، ثم انتقل إلى أعمال التخطيط والرقابة القابلة للبرمجة، لينتقل بعد ذلك إلى العمليات الذهنية من خلال الذكاء الصناعي الذي يحاكي الذكاء الإنساني في الرؤية الآلية أو اللغة أو الأنظمة الخبيرة، فالانترنيت وشبكات الأعمال هي التكنولوجيا الأكثر عولمة والأسرع توصيلاً والأكثر تشبيكًا، وهو ما يجعل من الإدارة الإلكترونية ذات أبعاد تكنولوجية أكثر من أيّ مرحلة تعاملت فيها الإدارة مع التكنولوجيا.

انطلاقًا مما سبق يمكننا القول بأنَّ لنشأة الإدارة الإلكترونية يعود إلى التطور الحاصل في أدوات وأساليب العمل المختلفة، حيث كانت بدايات تطبيق الإدارة الإلكترونية تتم بصورة مصغرة وبأساليب بسيطة، ولم يظهر تطبيقها بصورة رسمية إلاَّ في أواخر عام 1995م، ومن ثم فالإدارة الإلكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التكنولوجية والمعلوماتية، وهو ما جعل المنظمات تعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة تساعدها على انجاز أعمالها، وتنفيذها على الوجه الأكمل.[1]

ثالثًا: أساسيات حول التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

تسعى مختلف المنظمات باختلاف أنواعها وطبيعة نشاطها للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية، وهذا نظرًا لتوافر العديد من العوامل والأسباب التي دفعتها وحفزتها لتحقيق ذلك، وخصوصًا في فترة برزت فيها مختلف معالم الثورة الرقمية ومفاهيم العولمة، وزادت فيها الحاجة إلى الحرص على تقديم خدمات ذات جودة عالية بما يتوافق مع التقدم التكنولوجي والعلمي، ويمكن

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص.130.

توضيح أهم الأسباب أو الدوافع التي أدت بالمنظمات إلى التحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1-التقدم الكبير في شبكة الاتصالات والانترنيت: لقد أدت التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال إلى تغييرات مهمة في الإدارة على نحو واسع وخصوصًا الإدارة الحكومية والتجارة العالمية، فالاتصالات الإلكترونية أصبحت تتيح للإدارة كل ما تحتاجه من معلومات سواء داخل المنظمة أوخارجها، بسرعة عالية ودقة فائقة وبتكاليف أقل، متجاوزة بذلك كل القيود التي تعترض الطريقة التقليدية في الاتصالات، وبهذا تكون التكنولوجيا المعلومات قد عززت من القدرات الاستراتيجية لنظم الاتصالات.[1]

2-العولمة: لقد ساهمت التطورات السريعة في مجال الحاسوب وشبكة الاتصالات والانترنيت في جعل العالم قرية صغيرة، وأصبح من الممكن إتمام الصفقات التجارية بسرعة فائقة بين اثنين من المتعاملين أحدهما في أقصى العالم والأخر في الطرف الآخر، وهو ما ترك آثارًا واضحة في كثير من المجالات، وبهذا تكون العولمة قد ساعدت على دفع المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى محاولة الاستفادة أقصى ما يمكن من التقنيات الحديثة في مجال الحاسوب والانترنيت والاتصالات من أجل تحسين الجودة وتخفيض التكلفة، وهو ما مهد لقيام الإدارة الإلكترونية.

3-تطور الحاسوب وتطبيقاته: بقدر ما أدهش العالم ظهور الحاسوب في خمسينيات القرن الماضي، بقدر ما تلاشت تلك الدهشة سريعًا أمام التطورات السريعة والقفزات المتتالية التي قفزتها تلك التقنية، فلم يكن يمر عقد زمني إلاَّ ويشهد جيلاً من أجيال الحاسوب.حتى شهدت الثمانينات الميلادية من القرن الماضي ظهور الجيل الرابع من الحواسيب الذي عرف بالحاسوب الشخصي، مما جعل الحاسوب في متناول الأفراد، ومهد لانتشاره سريعًا، حتى وصل إلى ما نراه اليوم، إلى درجة أنَّه أصبح في حقيبة أي شخص تقابله في الطريق حاسوب شخصي صغير.

[1] مُحَّد محمود الطمالمة، طارق شريف العلوش، **الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** (القاهرة: 2004)، ص.78.

لقد نجحت تطبيقات الحاسوب في تحقيق إنجازات لم تكن متصورة من قبل، فأتاحت إمكانية التعلم عن بعد والتعلم الذاتي، عبر اقتناء برامج ومناهج أرقى الجامعات والمعاهد العالمية، وأصبح من الممكن أن ترسل هذه الأخيرة برامجها عبر الانترنيت حيث يلتقي الدارس ومدرس على شاشات الحواسيب الخاصة، مما أحدث تطورًا سريعًا عالميًا في طريق التدريس وأساليبه ومحتوياته وتخصصاته.[1]

كما انعكس هذا التطور السريع في تقنية الحاسوب على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية التي بدأت تتغير وتخرج من وضعها القديم، فأصبحت الآلات تتخذ كثيرًا من القرارات بناء على برنامج إلكترونية ثم تحميلها عليها، وبدأت تنوب عن الإنسان في كثير من مواقع العمل، مما جعل الكتاب والمفكرين في الإدارة أمثال (هريرت، وسايمون، ودراكر، وديلز) وغيرهم يتوقعون أنَّ نسبة الآلات سوف تطغى على نسبة العاملين في عصر المعلوماتية الذي سيبني أنظمته الإدارية على محورية دور الآلات والحواسيب.

ومن هنا كان الحاسوب وتطبيقاته الناجحة، والفوائد المحسوسة التي حققها على مختلف الأصعدة، دافعًا مهما للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.

4-الإجماع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال: إنَّ التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجميع نواحي الحياة، ساهمت بشكل كبير في شيوع الثقافة الإلكترونية وانتشارها بين أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم، وتعمقت علاقتهم بالحاسوب والانترنيت، سواء المتخصصين منهم في هذا الحقل أو غير المتخصص إلى درجة أصبحت محرجة للمنظمات ومن وراءها الحكومات، إن لم تتخذ خطوات عاجلة، لتشعر الأجيال الجديدة أنَّها على قدر طموحاتهم إذ ليس من المنطق أن تسبق عقول الأجيال الجديدة منظماتها وإداراتها، في حين الأصل هو أن تبادر هذه الأخيرة للاستفادة من

[1] حسين بن مُحَّد الحسن، مرجع سابق، ص.22.

مزايا التكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن ثمة رفع مستوى وعي أفراد المجتمع وثقافتهم بهذا التكنولوجيا.[1]

5-دافع الزمن: عندما تسعى المنظمة إلى كسب السرعة، وترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنَّها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والانطلاق إلى آفاق الإبداع التكنولوجي الذي يقدم لها كل يوم حلولاً جديدة لاختصار المزيد من الزمن وتيسير اتخاذ قراراتها وتعميمها بالسرعة المطلوبة، وإنجاز معاملاتها في الوقت المناسب، إذ لا يمكن لأي منظمة أن تتصور أنَّه بإمكانها العمل بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات وما توفره من مزايا لها.

إنَّ الأسباب السابقة كانت جميعها دافعًا ضروريًا للمنظمات للتحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك حتى يتسنى لها تحسين جودة خدماتها وتطوير أدائها ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في بيئتها.[2]

رابعًا: مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إنَّ الإدارة الإلكترونية كعملية متكاملة ينطوي تطبيقها على مجموعة من المراحل المختلفة والمتتابعة لتحقيق الأهداف التي صممت من أجلها وهذه المراحل هي:

1-مرحلة التوثيق الإداري: وتشمل هذه المرحلة توثيق الهيكل التنظيمي، ومسارات الأعمال، والإجراءات الإدارية، والمهام الوظيفية والصلاحيات والخدمات التي تقدمها المنظمة، وتهدف عملية التوثيق الإداري للوضع الراهن للمنظمة للاستفادة منها في عمليات التطوير القادمة.

2-مرحلة التطوير الإداري: أو ما يعرف بإعادة هندسة الأعمال، وفي هذه المرحلة يتم التطوير الإداري بمنظور تقني يراعي متطلبات الإدارة الإلكترونية، كأن يأخذ بعين الاعتبار التطوير الأُفُقِي

[1] نائل عبد الحفيظ، "الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة في دولة قطر"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلة 15، ع.01، 2001، ص.51.

[2] سمير عماري، مرجع سابق، ص.17.

للهيكل التنظيمي وليس التطوير العمودي، لأنَّ التطوير الأفقي يسهل الإجراءات الإدارية، أمَّا التطوير العمودي فإنَّه يزيد من التعقيدات، كما يمكن إضافة المفاهيم الحديثة في الإدارة مثل: إدارة الجودة الشاملة، وإدارة المعرفة، وبذلك يتم تطوير الأعمال المنظمة وفق أفضل مفاهيم الإدارة الحديثة وبما يراعي أسس ومفاهيم الإدارة الإلكترونية.[1]

3-مرحلة التطوير التقني: وتشمل تطوير جميع الجوانب التقنية:

مثل: البرمجيات، المعدات، والفنيين، وتتضمن عملية تطوير البرمجيات تحليل جميع الأعمال الإدارية المطورة وتحليلها إلى برامج تطبيقات في الحاسوب الآلي. على أن يراعي في ذلك اختيار لغات البرمجة التي تناسب نوعية التطبيقات المطلوبة ويترتب على ذلك توفير كافة الأجهزة اللازمة مثل: شبكات الحاسوب وقواعد البيانات بأنواعها (الاتصالات، التطبيقات، الملفات، البريد الإلكتروني، موقع الإنترنيت، الطباعة،....الخ).وأجهزة أمن المعلومات، والعنصر البشري والفنيين القائمين على التقنية وما يحتاجون إليه من تدريب وتطوير مهارتهم وتحفيزهم معنويًا وماديًا ليقوموا بمهامهم على الوجه الأمثل.

وبخلاف المراحل السابقة هناك من حدد مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية في أربعة مراحل وهي كالتالي:

3-1-مرحلة التحول: تتطلب هذه المرحلة من المنظمة جعل البيانات العامة والأساسية متاحة فورًا على الشبكة بما في ذلك المعلومات القانونية والإدارية والثقافية والبيئية، وهي تبدي تحديًا فنيًا بسيطًا حيث أن تقاسم المعلومات المهمة يتطلب توافر مستوى معين من الثقة.

3-2-مرحلة التفاعل: فالشبكة المترابطة بين المنظمات يجب أن تكون أكثر كفاءة وفعالية بحيث يمكن تحميل المعلومات بسرعة نفسها التي يمكن تنزيلها، والبدء في إنشاء شبكات تكون أكثر تطورًا أو استخدام أحدث تقنيات شبكات المعلومات والاتصال.

[1] سمير عماري، المرجع نفسه، ص.41.

3-3-مرحلة التعامل: إنَّ العمل الحقيقي للإدارة الإلكترونية يعتمد على السرعة والدقة في إنجاز العمل، وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال، والاقتصاد في تكاليف الأعمال الإلكترونية، وتقديم الخدمات الفورية عبر الشبكة.

3-4-مرحلة التكامل: وتمثل مرحلة الذروة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ويتم فيها إتاحة المعلومات فورًا عبر الشبكة، وتفاعل الأفراد مع الإدارة الإلكترونية واستجابتها لهم، والقدرة على إتمام المعاملات سريعًا عبر الشبكة ويعني ذلك أنَّه بإمكان المستفيد أن يحصل على جميع المعلومات التي يحتاجها، وأن يستوفي جميع متطلباتها، وأن يطلب ويتلقى جميع الخدمات التي يكون مطولاً لتلقيها من مصدرها، أيا كان نوعها، سواء كانت في التعليم أو الصحة أو التجارة أو في قطاع آخر.[1]

مما سبق يمكن القول أنَّ الإدارة الإلكترونية ضرورة من ضرورتا نمو وتطور المنظمات، وتمر عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية لأي منظمة بمراحل أساسية هي التحول، ثم مرحلة التفاعل، ثم مرحلة التعامل، وأخيرًا مرحلة التكامل، حيث لكل مرحلة من المراحل السابقة أساليبها وهي جميعًا تترابط فيما بينها وتتكامل بحيث تؤدي في النهاية إلى تحقيق ما هو مأمول من عملية تطبيق الإدارة الإلكترونية.

خامسًا: الأنظمة اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية:

هناك مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي يجب أن تتوفر في المنظمة حتى تستطيع التحول من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني أي تستطيع التحول إلى منظمة إلكترونية بشكل كامل، هذه الأنظمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] سمير عماري، المرجع نفسه، ص.42.

1-نظام الذاكرة المنظمية: يعتبر هذا النظام من البرامج الزائدة في مجال إدارة موارد المنظمة، ويقوم بربط العاملين الموجودين بالمنظمة ببعضهم البعض، بغض النَّظر عن موقعهم الجغرافي بما يمكنهم من الاطلاع على أنشطة الإدارات الأخرى من خلال هذا النظام.[1]

أمَّا بالنسبة لمميزات هذا النظام فتتمثل في:

-إدارة موارد المنظمة إلكترونيًا.

-إدارة الأعمال عن بعد.

-حفظ كافة الوثائق والأعمال بشكل إلكتروني.

-وسيلة سريعة لنشر المعلومات والتعليمات على كافة المستويات الإدارية على اختلاف مكانها في أقل وقت ممكن وبأقل تكاليف.

-حماية وسرية تداول البيانات والمعلومات.

كما أنَّه يشمل على خطط العمل وتقييم الأداء ونظام إدارة التكليفات، الحضور والانصراف، والموارد المالية، والاجتماعات، وأَجْنِدة أحداث العالم بالكامل، التعلم الذاتي، البحوث الصادرة والواردة، كما يشتمل النظام أيضًا على دليل الاتصال الداخلي الذي يسمح لأي فرد بالمنظمة بالاتصال بغيره.[2]

2-أنظمة المتابعة الفورية وأنظمة الشراء الإلكتروني.

3-أنظمة الخدمة المتكاملة.

4-الأنظمة الغير التقليدية الأخرى وتشمل:

-نظم التعامل مع البيانات كبيرة الحجم، النظم الخبيرة والنظم الذكية.

[1] حازم حسن، **الإدارة الإلكترونية** (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2003)، ص.334.

[2] سمير عماري، مرجع سابق، ص.39.

-نظم تطوير العملية الإنتاجية وتشمل:

-نظم التصميم والإنتاج، نظم تتبع العملية الإنتاجية، نظم الجودة الشاملة، نظم تطوير المنتجات، نظم تنمية شبكة الموردين.

-نظم تطوير عمليات التسويق والتوزيع وتشمل: نقاط البيع الإلكتروني، نقطة التجارة الإلكترونية، نظم إدارة علاقة العملاء.

-نظم تطوير العلاقة مع مؤسسات التمويل ومنها:

-البنوك الدولية والبورصات العالمية.[1]

سادسًا: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يجابه تطبيق الإدارة الإلكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبعًا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل إدارة، وعمومًا يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1-المعوقات الإدارية: تتجه بعض الدراسات إلى تحديد ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الإلكترونية وترجعها إلى الأسباب الآتية:

-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.

-عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.

-غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الإلكترونية.

[1] سمير عماري، المرجع نفسه، ص.39.

-المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية، ومحاولة التمسك بالمبادئ الإدارة التقليدية.

-مقاومة التغيير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز صنف تطبيق التقنيات الحديثة خوفًا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي.[1]

2-المعوقات السياسية والقانونية: تشمل هذه المعوقات ما يلي:

-غياب الإدارة السياسية الفاعلة والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

-غياب هيئات على مستويات علياني الأجهزة الحكومية تتبادل تشاور سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته.

-عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية، تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل: غياب تشريعات قانونية تحرم اختراق، وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

-إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الإلكترونية.

3-المعوقات المالية والتقنية: حيث تتمحور حول:

-ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول.

[1] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص.79.

-قلة الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.

-صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنيت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الأفراد.

-معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.

4-المعوقات البشرية: ويمكن تحديدها كما يلي:

-الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

-الفقر وانخفاض الدخل الفردي، أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية.

-تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها) مما أدى إلى ضعيف مشاريع الإدارة الإلكترونية.

-إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وطول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الإلكتروني خوفًا عن امتيازات.

-قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنيت.[1]

سابعًا: إيجابيات وسلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

1/-إيجابيات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

للإدارة الإلكترونية العديد من الإيجابيات التي جعلت المنظمات تتجه نحو تطبيقها وفيما يلي أهمها:

[1] سمير عماري، المرجع نفسه، ص.80.

1-1-تقديم أحسن الخدمات: وهذا الاهتمام بخدمة الفرد يتطلب خلق بيئة عمل تتنوع فيها المهارات والكفاءة المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على جوهر كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات المتوفرة وتحليلها بدقة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، وصولاً إلى استخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

1-2-التركيز على النتائج: ومن ايجابياتها أنَّها تنصب إلى تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، لأنَّ الأفراد لا تهمهم كثيرًا فلسفة العمل، وإنما الشيء الذي يهمهم بالدرجة الأولى هو الإتيان بالبرهان والدليل الفعلي على صحة العملية الإلكترونية وبروز نتائجها في أرض الميدان، بمعنى آخر ينبغي أن تحقق الإدارة الإلكترونية فوائد لأفراد تتمثل في تخفيف العبء عليهم من حيث الجهد والمال والوقت، وتوفير خدمة دائمة على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية وفي وقت سريع وكذلك الحصول على الخدمة بصورة مبسطة وميسرة.[1]

1-3-سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: نقصد بهذا أنَّ الإدارة الإلكترونية تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء، سواء بقصد إرضاء المستفيد من الخدمة أو بقصد التوافق في مجال المنافسة، وفي جميع الحالات فإنَّ الفرد هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

1-4-تخفيض التكاليف: وهذا يعني أنَّ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات ينتج عنها تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء، وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأدنى التكاليف كلما زاد عددهم.

[1] حماد مختار، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر03، 2007، ص.15.

نستنتج مما سبق أنَّ مبادئ الإدارة الإلكترونية يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، فالغاية هي استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وزيادة قدرة المنظمة على توفير المعلومات والخدمات للمستفيدين بسهولة ويسر.[1]

2/-سلبيات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من الإيجابيات العديدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية إلاَّ أنَّه هناك بعض السلبيات المحتملة التي قد تنجم عن هذا التطبيق والتي منها:

2-1-انتشار البطالة: إنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، حيث لم تعد هناك حاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد نتيجة مكنة جميع الخدمات.

2-2-المساس بالصحة العامة: حيث يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى استخدام الحاسوب لساعات طويلة، مما قد ينجم عنه ضعف حاسة النَّظر بشكل تدريجي.

2-3-بالمساس بالحق في الخصوصية: حيث أنَّ التعامل الإلكتروني قد يمكن بعض الأفراد من معرفة خصوصيات الآخرين.

2-4-فقدان الأمان: حيث يؤدي التعامل الإلكتروني إلى فقدان الأمان في الكثير من التعاملات، التي من أهمها التحويلات الإلكترونية، والتعاملات عن طريق بطاقات الائتمان وغيرها. وكذا المصادقة الإلكترونية.

كذلك نجد من سلبيات التي تؤخذ على تطبيق الإدارة الإلكترونية ما يلي:

2-4-1-التكلفة العالية: حيث قد يكلف تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية بعض المنظمات نفقات عالية تؤثر على أولويات تطوير وتقديم الخدمات بكفاءة وفعاليته.

[1] حماد مختار، المرجع نفسه، ص.16.

2-5-2-التجسس الإلكتروني: في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي شملت جميع المجالات قلصت العديد من المنظمات اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولوية في كثير من المجالات لصالح التكنولوجيا ومن الطبيعي أنَّه عندما تتبنى إحدى المنظمات تطبيقات الإدارة الإلكترونية فإنَّها ستحول أرشيفها الورقي إلى أرشيف إلكتروني، وهو ما سيعرضها لمخاطر كبيرة تكمن في إمكانية التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى تلاقيها، لذلك هناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف المنظمة.

2-5-3-ضعف الإدارة: إنَّ التطبيق غير صحيح والدقيق للإدارة الإلكترونية، والانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني دفعة واحدة بدون مقدمات أو بدون اعتماد أي تسلسل أو تدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى ضعف في وظائف الإدارة، حيث بذلك نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الإلكترونية بمفهومها الشامل، فنكون قد خسرنا الأولى ولم تربح الثانية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة وإيقافها حيثما يقم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الإلكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء، وهذا ما لا يجب أن يحصل في أي تطبيق لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية.

بناء على ما تقدم يمكن القول أنَّ الإيجابيات التي تحققها الإدارة الإلكترونية تفوق كثيرًا سلبياتها، هذه الأخيرة لا تنقص من حجم الفوائد والأهداف التي تحققها التقنية وآثارها الإيجابية.[1]

خلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذا المبحث، يتضح أنَّ الإدارة الإلكترونية قد غيرت الكثير من المفاهيم وجعلت لنفسها مكانًا استراتيجيًا داخل المنظمات، وذلك بفضل ما تتمتع به من خصائص تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في البيئة التكنولوجية وثورة الإنترنيت والاتصالات، كما يتضح أنَّها قد أحدثت تغييرات جوهرية في وظائف الإدارة التقليدية وممارساتها المختلفة التي لم يعد لها مكانًا

[1] سمير عماري، مرجع سابق، ص ص44-45.

في العصر الحالي إلاَّ في حدود ضيقة، وهو ما فسح المجال لوظائف الإدارة الإلكترونية أمام المنظمات الساعية إلى الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذه الأخيرة تعتبر ثورة حقيقية وركيزة أساسية بدونها لا يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية.

الفصل الثاني:

دور الإدارة الإلكترونية

في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الأول: الاستراتيجية الوطنية الجزائرية للتحول للإدارة الإلكترونية

يوصف العصر الحالي بكونه عصرًا رقميًا بالنَّظر للتقدم الغي مسبوق في مجال الإعلام وتكنولوجيات الاتصال، مما ندا بالدول إلى التسابق في منحنى تصاعدي سعيًا لخلق الثروة وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لمواطنيها، فحدث نتيجة لذلك تحول من نمط الحكومة التقليدية إلى ما يصطلح عليه بالحكومة الإلكترونية القائمة أساسًا على استعمال التكنولوجيا الرقمية وتسخيرها لأداء مختلف النشاطات والوظائف والمعاملات بمرونة وسهولة مع التقليل بقدر الإمكان من التكاليف، وهناك اختلاف بين الدول في هذا الإطار، وقد واكبت الجزائر هذا التطور وسارت على هذا النهج من خلال إطلاق (مشروع الجزائر حكومة الكترونية) الذي بادرت إليه سنة 2008 محاولة تحقيق جملة من الأهداف المعلن عنها في آفاق سنة 2013، فهل كتب لهذا المشروع التجسيد الفعلي؟ وهل هناك عقبات حالت دون تحقيقه؟ وما واقع أهدافه وبرامج تنفيذه؟

المطلب الأول: إرهاصات التحول الإلكتروني في الجزائر

تعد الإدارة الإلكترونية كأحد متطلبات الحداثة والتطور الذي يشهده العالم اليوم، فإنَّها تلعب دورًا كبيرًا في تحسين تقديم الخدمة العمومية، وذلك من خلال تأثيرها على فعالية المؤسسات الحكومية المختصة بتوفير الخدمات العمومية من خلال تسهيل اتصالها بالمواطن وسرعة استجابتها ودقة أدائها وغيرها من مظاهر الفعالية، من جهة أخرى اعتماد الإدارة الإلكترونية يساهم بشكل واضح في ترشيد الخدمة العمومية من حيث تقديمها بطريقة شفافة ودائمة وبأقل التكاليف مع الحرص على المساواة والكفاءة في ذلك.[1]

والجزائر بدورها سعت إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لاسيما من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر الإلكترونية، الذي يعتبر نقطة تحول كبير في مجال تطوير الإدارة الإلكترونية.

[1] عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص.90.

1/-الواقع الاجتماعي الجزائري وتكنولوجيا المعلومات:

يدور التفكير في الآونة الأخيرة حول التغيرات الاجتماعية المرتبطة بتكنولوجيا الرقمنة ودورها في مواجهة الناتج من الظواهر الاجتماعية وعلى رأسها مسألة التفاعل بين الأفراد وجماعاتهم من ناحية ومن ناحية أخرى ما تفرزه تلك التكنولوجيا من تعميق للفوارق الاجتماعية، يقوم المسؤولون في الجزائر بتعميق مفهوم مجتمع المعلومات (برامج أسرتك-توصيل المؤسسات بالإنترنيت-إدخال المعاملات الرقمية في النشاطات الاقتصادية....) إلاَّ أنَّ هذا لا ينكر وجود جملة من العوائق الاجتماعية التي تقف أمام تطبيق مجتمع المعلومات ومنها:

-ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع عرقلة التوغل في شبكة المعلومات لدى شريحة كبيرة من المجتمع فكان استهلاك الإنترنيت ضعيف ما باعد بين الأهداف الحضارية والواقع المعيشي.

-ضعف الخدمات المعلوماتية وضعف الاستثمار في هذا المجال.

-نقص التوظيف المرتبط بالمعلوماتية جعل منها عملية جامدة داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.[1]

وقد تم ربط الجزائر بالإنترنيت عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERiST) في مارس 1994، وذلك في إطار التعاون مع اليونسكو بهدف إقامة الشبكة الإفريقية للمعلومات (RINAF) والتي تلعب فيها الجزاء، بحكم موقعها بؤرة الانطلاق، إلاَّ أنَّ طاقة الخط التي تم لها ربط الجزائر بالمدنية الإيطالية بيزا كانت ضعيفة 96كيلو بايت /ثا ثم طورت عام 1997 إلى 256 كليو بايت /ثا باستخدام الألياف البصرية والارتباط عبر باريس الفرنسية، وقد تم ربط الجزائر في نهاية 1998 عن طريق واشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي MAA بطاقة 01 ميغا بايت/ثا وفي شهر مارس 1999 أصبحت طاقة ارتباط الجزائر 02 ميغابايت/ثا.[2]

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص.90.

[2] ابراهيم بختي، "الانترنيت في الجزائر"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع.01، 2002، ص.22.

لقد قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنيت سنة 1996 ب130 هيئة، وارتفع العدد إلى 800 هيئة سنة 1999 منها 100 هيئة من القطاع الجامعي، 500 هيئة من القطاع الاقتصادي، 50 هيئة من القطاع الطبي، والبقية موزعة على القطاعات الأخرى، وكان استخدام الانترنت في بادئ الأمر ضئيلاً، ثم عرف في 25 أوت 1998 الذي يحدد تطورًا سريعًا خصوصًا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 98/257 شروط وكيفية استغلال خدمات الانترنيت وفي عام 2001 وفي محاولة منها أخذ حصة هامة من سوق الانترنيت بالجزائر، قامت وزارة البريد والمواصلات بعد إنشاء مؤسسة "الجزائر تيليكوم" بتعاقد مع شريكتين عالميتين هما:لونست تكنولوجي السويدية لإنشاء قواعد خاصة، وإريكسون الأمريكية ستمكن من الحصول على بث يتجاوز 30ميغابايت/ثا مع ارتفاع عدد مقدمي خدمة الانترنيت، ارتفع عدد مستخدمين ليصل إلى حوالي 1.9 مليون مستخدم عام 2005م، وفي أكتوبر 2006م أعلنت في تقرير لها، أن عدد مستخدمين في الجزائر قد بلغ 3 ملايين مستخدم بحلول جويلية 2006م في حين بلغ عدد من يستخدم الانترنيت عالي السرعة (ADSL) منهم 700 ألف مستخدم أمَّا إحصائيات سبتمبر 2007م فتشير إلى أنَّ عدد المستخدمين قد بلغ 4 ملايين وفي فيفري 2008م يكون عدد مستخدمي الانترنت الجزائريين قد وصل إلى 5 ملايين،[1] أمَّا عدد مقاهي الإنترنيت فقد وصل إلى 6000 عبر 1541 بلدية على مستوى القطر الوطني وقد اعترضت في البداية انتشار الانترنيت بشكل واسع في الجزائر، مجموعة من العوائق تتخلص في ارتفاع أسعار الهاتف الثابت والتي وصلت إلى نسبة 200% عام 2003م، وبطء شبكة، بالإضافة إلى هيمنة "الجزائرية للاتصالات" على الخدمة إلى غاية 2006م، أين دخلت شركات أخرى منافسة في هذا المجال أوراسكوم المصرية ومن الأسباب المعيقة كذلك ارتفاع أسعار الحواسيب مقارنة مع ما هو عليه الحال في الدول الخلجية مثلاً.

[1] لونيس باديس، **جمهور الطلبة الجزائريين والانترنيت**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2008-2009، ص.61.

هذا ما زاد من اهتمام المستخدمين بمقاهي الانترنيت، بعد أن افتتح أول مقهى انترنيت في الجزائر عام 1997.[1]

2/-آليات تنفيذ الإدارة الالكترونية في الجزائر:

يعتبر إدماج تكنولوجيا والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية، وظهور إدارة الكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية.

أولاً: الآليات المادية

ارتبطت الجزائر بشبكة الانترنيت عام 1994، عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنيت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة ليصل عددها سنة 1999 إلى 800 هيئة منها 100 هيئة في القطاع الجامعي و50 في القطاع الطبي و 500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى، فقد أثبتت بعض الدراسات العامة التي أجريت بخصوص استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأجهزة الإدارية مفارقات مهمة يمكن أن نكتشفها من خلال التقرير الصادر عن هيئة معترف بها دوليًا في المنتدى الاقتصادي الدولي-دايفوس-الذي بين أن الجزائر في مجال مالكي أجهزة كمبيوتر شخصية تحتل المرتبة 111 عالميًا، وفي مجال عدد المشتركين في شبكة الانترنيت تحتل المرتبة 88 عالميًا، وفي مجال مستخدمي الانترنيت تحتل المرتبة 91 عالميًا، وفي مجال استخدام الانترنيت في الدارس احتلت المرتبة 123 عالميًا كما أنَّ الجزائر شرعت في تنفيذ برامج أسرتي 01 والذي يهدف إلى تمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب آلي وذلك في آفاق 2010 كما يعد هذا البرنامج وسيلة لرفع معدل وصول المجتمع لشبكة

[1] لونيس باديس، المرجع نفسه، ص.61.

المعلومات العالمية، بحكم توفر العرض على التوصيل بشبكة الانترنيت بالإضافة إلى برنامج أسرتي 02 والذي يهدف إلى ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة.[1]

كما أعدت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية من عام 2009 مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 والذي يعتبر من المشاريع الكبرى الذي أعدته الوزارة في إطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارات العمومية، قطاع التربيَّة) بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للموطنين، وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحسين السياسية الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية للتنمية.[2]

ثانيًا: الآليات البشرية

تم عقد شراكة بين وزارتي التكوين المهني ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بتاريخ 2009/09/13 من خلال برمجة أيام دراسية، يخضع فيها المتربصون إلى برنامج إعداد حول الحكومة الالكترونية، يدرسون من خلالها أساسيات الكمبيوتر وأنماط الحياة الرقمية، وهي متاحة لكل فئات المجتمع 15 يوم بمراكز التكوين المهني على مستوى الوطن من جانبها أيضًا، شرعت وزارة التربية الوطنية في تدريب المكونين والأساتذة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية، وقد تم

[1] فاطنة بلقرع، دلال العمري، هاجر قريشي، مرجع سابق، ص.09.

[2] فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، ع. 15، المجلد2، 2016، ص.316.

تخصيص دورات تدريبية للمؤطرين قصد ضمان سير المشروع، كما استضافت الجزائر العديد من المؤتمرات والنداوات العلمية والمحلية التي تدخل ضمن إطار الإدارة الإلكترونية.[1]

ثالثًا:الآليات التشريعية

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال:

1-القوانين التنظيمية:المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنيت وقد أنهى المرسوم احتكار لقطاع الانترنيت.

2-المرسوم التنفيذي:رقم20000-307 المؤرخ في 2000/08/14 والذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الانترنيت والاستفادة منها، وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة، وحالات سحبها كما تم تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنيت.

3-القانون رقم 03-2000:والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات.[2]

4-الثقة الرقمية:وتعرف أنَّها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة، التي تتميز بها البيئة الرقمية ولقد عمل المشرع الجزائري في هذا المجال على استكمال الترسانة التشريعية بعدة قوانين متعلقة:

-الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية من خلال إصدار قانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 المتمم والمعدل للقانون المدني، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانًا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري.

[1] فاطنة بلقرع، مرجع سابق، ص.54.

[2] فاطنة بلقرع، المرجع نفسه، ص.55.

5-التوقيع الإلكتروني: كما اعتمد المشرع الجزائري على التوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر وذلك من أجل إضافة الحجة على المحررات الإلكترونية.

6-التصديق الإلكتروني: حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني بموجب المرسوم 7-162 وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

7-الدفع الإلكتروني: اعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنَّقد والقرض ومن خلال المادة 69 والتي تنص على أنَّ وسائل الدفع الإلكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما كانت قيمة السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

8-الجريمة الإلكترونية: إمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الإلكترونية تم إصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والتي تنص على حماية الأنظمة المعلوماتية، من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.[1]

رابعًا: تجلي ملامح الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها في تحسين خدمة المواطنين:

يعتبر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي من تلك الآليات[2] ما يلي:

1-رقمنة سجل الحالة المدنية:

حيث انطلقت أول عملية تجريبية على مستوى بلدتي حسين داي بالجزائر العاصمة قبل تعميمها تدريجيًا على المستوى الوطني

[1] فاطنة بلقرع، المرجع السابق، ص.55.

[2] فتيحة قرطاس، المرجع السابق، ص.318.

-إصدار شهادات الميلاد جوزات السفر وبطاقات التعريف البيومترية، عقود الزواج، شهادات الجنسية صحائف السوابق العدلية، وعمومًا كل وثائق الحالة المدنية وكذلك الأمر في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية.

2-مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية:

ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة للمواطن الجزائري، من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية، وحفظها ليتم استرجاعها لاحقًا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنيت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالموطن، ليتمكن من حفظها أو طباعتها وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010 وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني، وهي تقنية جديدة تجسد أيضًا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن التنقل أو السفر لمراكز الحالة المدنية، وتستطيع أيضًا إصدار في نفس الظروف شهادة الزواج والوفاة، ثم السعي فيما بعد إلى تمديد العملية إلى حل الوثائق.[1]

3-مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين:

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر منها:

-القرار المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1431 الموافق ل 21 أكتوبر 2010 يحدد المواصفات التقنية لمستخرجي عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين.

-القرار المؤرخ في أول صفر 1433 الموافق ل26 ديسمبر 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة وأضاف ذات المصدر، أنَّ هذه الدوائر ثم تعيينها

[1] فاطنة بلقرع، مرجع سابق، ص.11.

كمواقع نموذجية للمشروع في هذه العملية والتي ستعمم في هذه العملية تدريجيًا على جميع المقاطعات والدوائر، ويهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية وثيقة مؤمنة تمامًا ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.

وفيما يتعلق بجواز السفر البيومتري هو وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليًا ويكون مطابقًا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير، يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين والجديد فيه أنَّه بإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزراء الداخلية على شبكة الانترنيت وإرسالها عن طريق البريد الالكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الالكتروني وتعميم استعمال الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية.[1]

4-مشروع المواطن الإلكتروني:

حيث أطلقت في أواخر 2013 وزارة الداخلية مشروع المواطن الالكتروني لأول مرة في الجزائر، والذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 ثانية بالإضافة إلى وضع رقم وطني لكل جزائري وجزائرية يحل محل كُلَ الوثائق وتقليص الوثائق الإدارية المتعلقة بإصدار رخصة السياقة وجواز السفر وغيرها، والاكتفاء فقط ببطاقة التعريف الوطنية التي تتكون بطاقة رقمية مدة صلاحيتها مدى الحياة، ويعد هذا الإجراء خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية التي تعد أول محور متبوع بتحديد الأهداف الكبرى، وخاصة التي يجب بلوغها في غضون خمسة سنوات علاوة على قائمة نشاطات لتنفيذها شمل هذا المشروع وضع شبكات ربط بين المؤسسات وبين الوزارات يكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي تسمح بالتواصل مع الهيئات العمومية واستعمال التكنولوجيا من خلال

[1] فاطنة بلقرع، المرجع نفسه، ص.12.

الرقمنة وتوثيق الوثائق الإدارية وتنصيب أنظمة إعلامية مدمجة، وكذا إدراج بعض الخدمات لصالح المواطن.[1]

5-إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات:

الذي يمكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة أنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل وفي هذا السياق أكد السيد عبد الرزاق مهني المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وبفضل التأكيد على تطبيق الإدارة الإلكترونية باشرت وزارة الداخلية بعدة عمليات منها جمع وحفظ كل المعطيات المتوفرة لدى مصالح الحالة المدنية ل1541 بلدية وأصبحت حالة مدنية واحدة موحدة، وتم من خلال هذه العملية تصحيح العديد من الأخطاء التي تعود لسنوات مضت، ولقد مسَّ التصحيح السجلات القاعدية والأساسية، وبذلك انتقل الأرشيف الوطني من الصفر إلى خمسة وتسعين مليون (95 مليون) وثيقة مسجلة ومحفوظة وللاحتياط تمّ الاحتفاظ بنسخة قاعدية الكترونية في الإدارة المركزية، كما تم ربط أكثر من 18 قطاع منها:[2]

الوزارات بالسجل الوطني للحالة المدنية التابع للوزارة الداخلية، كما تم إصدار قانون يتعلق بتمديد عمر الوثيقة من عام إلى عشر سنوات باستثناء وثيقة الزواج والوفاة وتمّ إلغاء العديد من الوثائق والانتقال من 22 وثيقة إلى 7 وثائق، أمَّا فيما يخصّ الوثائق البيومترية يتم استخراج أكثر من 25 ألف جواز سفر بيومتري إلكتروني يوميًا ما تمّ تسليم أكثر من 87 مليون جواز سفر بيومتري في ظرف 4سنوات، وأكثر من 6 ملايين بطاقة تعريف بيومترية، وهذه الأخيرة التي تميزت بتأمين خاص متمثل في شريحتين الأولى مرئية، والأخرى خفيَّة، ولقد تمّ الاستعانة صناعة هذه الوثائق بالتكنولوجية متعددة تضمن حماية المعطيات التي يمكن اللجوء إليها بسهولة، حيث أكدّ أنَّ كلَّ هذه العمليات والإجراءات من أجل الوصول إلى بلدية وولاية رقمية.

[1] فاطنة بلقرع، المرجع السابق، ص.12.

[2] دراجي المكي، "دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر: دراسة لنموذجين قطاعيين العدالة الداخلية والجماعات المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسة**، ع.17، جانفي 2011، ص.30.

كما تمّ التأكيد من طرف الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية (السيد مُحَمَّد الغازي) من خلال مضمون البرقية (82 و.م..خ.ع) وبتاريخ 11-11-2013، والموجهة إلى أعضاء الحكومة وإلى السيادة الولاة، بضرورة توفير الوسائل العصرية للاتصال والإعلام وتوجيه المواطنين (الرقم الأخضر، الموقع الإلكتروني والبريد الإلكتروني)، وذلك من أجل تجنيب المواطن التنقلات غير المجدية والعراقيل التي لا طائل منها، والتقليل من مظاهر البيروقراطية وأكدّ وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات من خلال البرقية المستعجلة بتاريخ 31-10-2013 والتي تحمل الرقم 2013/3138 والموجهة إلى جميع مسؤولي الجماعات المحلية من ولاة وولاة منتدبين، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، والتي أكد فيها إلزامية إصدار وثائق رخصة السياقة، شهادة الكفاءة، بطاقة المراقبة التقنية للسيارات، بطاقة الترقيم (البطاقة الرمادية) بالاستعمال الإلكتروني وكآخر إجراء وفي إطار تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريبها من المواطن، فقد تمّ إنشاء ولأول مرة في الجزائر تطبيق جديد عبر الهاتف النقال يحمل عنوان إجراءاتي والذي سيتمكن من خلاله كل المواطنين من الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بأيّ إجراء إداري تقدمه مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

كل هذه الإجراءات التي تبنتها السلطة الوصية في سبيل تطوير الإدارة المحلية ضمن مبادرة التحول الرقمي ودفعًا لمخططات التحول لخدمة عمومية إلكترونية، تصب جميعها في ترقية الموقف العام وتقريب الإدارة من المواطن وذلك لما أكدّهُ وزير الداخلية والجماعات المحلية السيّد (نور الدين بدوي) من خلال زيارة العمل التي قام بها المركز الوطني لإنتاج الوثائق البيومترية بباب الزوار (الجزائر) بتاريخ 14-09-2017، والتي كان من ضمنها (تلقي عرض حول عملية عصرنة الإدارة ولهذا الغرض، تمّ تقديم عرضين متعلقين بحالة تقدم مختلف مشاير العصرنة التي يقوم بها القسم ولاسيما إنتاج الوثائق المؤمنة ومنافعها على المواطنين من خلال تعميمها.[1]

كما أشارت مديرية السندات والوثائق المؤمنة إلى الخدمات الجديدة المقدمة للمواطنين عبر الانترنيت، كما تمّ التأكيد من خلال العرض المقدم لوزير الداخلية السيد (نور الدين بدوي) على أنَّه تمّ

[1] دراجي المكي، المرجع السابق، ص.31.

إنتاج 15 وثيقة بيومترية مختلفة إلى حدّ اليوم، ومن هنا إلى حلول عام (2021) يتم إنتاج 46 مليون وثيقة بيومترية، وحسب ما تمت الإشارة إليه فإنَّ المديرية تقوم بعملها بمقتضى التعليمات المتعلقة بتسهيل الإجراءات الإدارية التي قدمها (عبد العزيز بوتفليقة)، وكذا حسب مخطط الحكومة ولاسيما شقه المتعلق بتقريب الإدارة من المواطن، واللامركزية الخدمة العمومية، وفي هذا السياق أشار السيد الوزير أنَّ استخدام التكنولوجية في العمل الإداري لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن العنصر البشري منوها إلى أنَّ الاقتراحات التي قدمها الشركاء قد تمّ أخذها بعين الاعتبار في إعداد قانون البلدية الجديد، والتسيير الحديث للجباية، من جهة أخرى تطرق العرض إلى مشروع الشباك الموحد على مستوى البلدية وهو المشروع الذي سيسمح بحذف كلَّ الملفات الإدارية لحاملي الوثائق البيومترية، وللإشارة فإنَّ هذا الشباك جاري العمل به على مستوى ثلاث بلديات وهي:الجزائر الوسطى، باب حسن ودار البيضاء، وسيتمَّ تعميمها على كل البلديات خلال العام الحالي وهو ما يسمح في إطار إستراتيجية ترشيد النفقات بتخفيض تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستثمارات.[1]

خامسًا:إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:

ومن هذه الإستراتيجية المتبعة نجد مشروع الجزائر الإلكترونية، تم إطلاقه من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إذ شارك أكثر من ثلاثمائة شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال ستة أشهر.

ثم اعتماد هذه الخطة من خلال تقييم وضعية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخلصت النتائج إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة، وهذا ما استدعى إلى رسم استراتيجية وطنية لإنشاء الإدارة الإلكترونية من ضمنها:

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

[1] دراجي المكي، المرجع السابق، ص.32.

-تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات.

-تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

-دفع تطوير الاقتصاد الرسمي.

-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة.

-تطوير الكفاءات البشرية.

-تدعيم البحث، التطوير والابتكار.

-ضبط مستوى الإطار القانوني.

-الإعلام والاتصال.

-تثمين التعاون الدولي.

-آليات التقييم والمتابعة.

-إجراءات تنظيمية.

-المواد المالية.[1]

سادسًا:رقمنة الإدارة الجزائرية

توجهت الجزائر، مع بداية الألفية الثالثة، في إطار الإصلاحات الإدارية بالدخول التدريجي في عصر المعلومات، قصد ترقية وظائف المؤسسات الحكومية، ومنظمات الخدمة العمومية، وتنبت إحداث

[1] مشروع الحكومة الإلكترونية، المنشور على موقع وزارة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على الرابط:
http :www.mptic.Dz/ar/img/pdf/e-algerie.pdf

سلسلة من التغييرات على وظائفها التقليدية في نظر التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدمية بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية في سبيل ترشيد الخدمة العمومية.

وفي هذا السياق، حاولت العديد من القطاعات العمومية الشروع في تطبيقات الخدمة العامة الإلكترونية تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ويعد قطاع البريد والمواصلات أوالقطاعات الخدمية التي شملتها عمليات الرقمنة قبل أن تتبعها قطاعات أخرى وذلك ما سنتناوله وفق الآتي:

1-قطاع البريد والمواصلات:

في إطار تنفيذ الإدارة الإلكترونية فقد شرعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في عدة مشاريع بالتعاون مع الوزارات الأخرى تتمحور هذه المشاريع أساسًا حول:[1]

تطوير ووضع قاعدة حيوية لتسيير المضامين وتقديم الخدمات عبر النت لصالح القطاعات الوزارية الجزائرية:يتمثل هذا المشروع في تطوير ووضع عبر النت مواقع خاصة بعثرة قطاعات وزارية، لاسيما وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحيث يهدف هذا المشروع للسماح للمواطن بامتلاك واجهة للمعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات والخدمات العمومية والإجراءات الإدارية المتعلقة بها من جهة، وتشجيع العمل التعاوني وإدراج الخدمات عن بعد والإجراءات عن بعد من جهة أخرى.

تصميم وتطوير بوابة المواطن:في سنة 2011، أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على الانترنيت بوابة المواطن Elmouwatime، من أجل السماح للمواطن بامتلاك نفاذ مباشر وواضح إلى مجمل الإجراءات الإدارية وقائمة الخدمات التي تقدمها الإدارة وإلى كل المعلومات التي من

[1] فاطمة الزهراء طلحي، سيف الدين رحايلية، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية، دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس"، مداخلة في إطار: **الملتقى الدولي الأول: المؤسسة بين الخدمة العمومية وإدارة الموارد البشرية، مقاربات نظرية وتجارب علمية**، يومي 17-18 نوفمبر 2015، جامعة البليدة على لونيس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص.15.

شأنها أن تكون مفيدة له، ونظرًا للعدد الكبير من المعلومات الواردة في هذه البوابة، فقد أصبح من الضروري إعادة النَّظر في طريقة عرض هذه المعلومات، وفي هذا الصدد فقد تقرر إعادة التذكير في تقديم البوابة وهذا بعرض المعلومات بالنَّظر إلى وجهة نظر المواطن لا الإدارة.

تطوير ووضع موقع الانترنيت مخصص للإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر: يهدف هذا المشروع الذي تم إطلاقه في عام 2015 بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية، إلى تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسة في الجزائر وتحسينها وجعلها أكثر ليونة، وذلك لتحسين مناخ الأعمال وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية، يتمثل هذا المشروع في وضع بوابة الانترنيت تحتوي على مخطط إنشاء مؤسسة منذ أول خطوة إلى آخرها، مرحلة بمرحلة، وكذا من جهة نظر المقاول، كما يلعب دور الشباك الوحيد الذي يسمح بمركزية إجراءات عن بعد إنشاء مؤسسة وجعلها أكثر ليونة، تتمثل هذه الخطة في ملاء استمارة واحدة عبر الانترنيت، والتي تستعمل فيما بعد من قبل الأطراف المعينة (الموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الإدارة الجبائية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجزاء) للتمكن من منع السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي والانخراط في الضمان الاجتماعي.

تطبيق التصديق الالكتروني: لكونه يمثل أساس الثقة لكافة الإدارات الإلكترونية، فإنَّ التصديق الإلكتروني يجب أن يسبق كل عملية إخلاء من الوثائق الرسمية والقيام بالإجراءات عن بعد. لهذا الغرض صادق المشرع الجزائري على القانون 04-15 المؤرخ في 01 فيفري 2015، والمحدد للقواعد العامة بالتصديق الإلكتروني، يخول هذا القانون لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تنفيذ سلطة التصديق الإلكتروني بالفرع الحكومي، تكلف هذه السلطة بتأطير طرف الثقة الأخرى (مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني لحساب مؤسسات حكومية) وإصدار المصادقات الإلكترونية المستعملة من طرف الفاعلين في الفرع الحكومي في المبادلات من نوع G2G وG2B وG2C.[1]

[1] فاطمة الزهراء طلحي، سيف الدين رحايلية، المرجع السابق، ص.16.

2-قطاع العدالة:

عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإمضاء والتصديق الإلكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقة في مجال القضاء وتحسين الخدمة العمومية للمواطن الذي أصبح في إمكانه الحصول على شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية عبر البريد الإلكتروني فقط.[1]

من ضمن الانجازات المحققة ضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة:

-انجاز أرضية انترنيت منذ نوفمبر 2003 وإنشاء موقع الكتروني لوزارة العدل.

-إنشاء بوابة القانون.

-إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية الذي تم استلامه في 06 فيفري 2004.

-إنشاء نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.

-إنشاء نظام تسيير ومتابعة المساجين.

-إنشاء نظام تسيير أوامر القبض.

-رقمنة الأرشيف القضائي.

إنَّ إدخال الإدارة الإلكترونية إلى قطاع العدالة، ليس مجرد مكنته مواكبة للعصر، إنمَّا يعكس حقيقة جهود الدولة الرامية إلى عصرنة القطاع وتحسين الخدمة العمومية، خاصة وأنَّ هذه العملية رافقها مكثف للقضاة والموظفين.

[1] وزارة البريد والتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الحكومة الإلكترونية التطبيقات الشاملة من الموقع:
https://www.mptic.dz/ar.

وتجدر الإشارة أنَّه بالرغم من الاستحسان الذي أبداه المواطن الجزائري حول الخدمات الإلكترونية، إلاَّ أنَّ تواصله مع الأجهزة القضائية من خلال شبكة الانترنيت بظل محدودًا جدًا، لتصبح بذلك تغيير عقلية المواطن الجزائري أحد أهم التحديات التي تواجه عصرنة قطاع العدالة.[1]

3-القطاع المصرفي:

عرف القطاع البنكي في الجزائر قفزة نوعية في إطار عصرنة الخدمات المالية والانتقال من التعاملات الكلاسيكية إلى التعاملات الإلكترونية والرقمية التي تتبع أحداث الوسائل وأسرع الطرق وتواكب التطور التكنولوجي والآلي فيما يتعلق بعمليات الصرف وإيداع وسحب وتحويل الأموال وإن كانت حركة التقدم وسرعة انتشار بطيئة بين زبائن البنوك إلاَّ أنَّ التقنيات والبرمجيات التي طبقت والتي في طريقها لتطبيق من أجل ضمان خدمة أرقى تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة التي من شأنها أن تحقق الهدف المنشود وهو رقمنة المؤسسات المصرفية وتطوير التعاملات وتحريرها من مواعيد الإدارة ونطرح في هذا الصدد أهم التطورات التي عرفتها أنظمة الدفع والتبادلات المصرفية انطلاقًا من البطاقة المصرفية الإلكترونية إلى بطاقات الائتمان المغنطة الأخرى على غرار بطاقة فيزا وغيرها من البرمجيات التي أعطت البنك الجزائري مكانة بارزة، إلاَّ أنَّ المنظومة البنكية الجزائرية من الأنظمة المتأخرة على الصعيد الدولي والإقليمي، بالنَّظر إلى التخلف وبطء وتيرة المعاملات المالية، تحت ذريعة إضافة حماية مالية أكبر للتحويلات، والمحافظة على ممتلكات الزبائن الخواص والشركات.[2]

4-قطاع الضرائب:

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها.

[1] عصرنة قطاع العدالة، مقال منشور على الموقع:
http :research1514-blogspot.com/2015/02/blog-post.html

[2] عصرنة قطاع العدالة، مقال منشور على الموقع:
http :research1514-blogspot.com/2015/02/blog-post.html.

وعلى هذا الصعيد وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها، يتم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بغرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة الكترونية ترتكزي على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورًا ضروريًا في هذا الانتقال.

يمثل تجسيد الإدارة الالكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة.[1]

خلاصة:

تمثل الإدارة الإلكترونية نقلة حضارية وثقافية للجزائر، حيث يتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فإنَّ التقييم السريع لها لن يعطي مؤشرًا على نجاح هذه المشاريع إلاَّ بعد انقضاء فترة زمانية كافية، لذا ينبغي عدم التركيز عند إجراء هذا التقييم على الأهداف الطمُوحَةَ، وإنَّما يتم التركيز على التحسن المستمر في الأداء الإداري، وتهدف هذه الدراسة إلى تناول الخلفية النَّظرية للإدارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال تعرفنا على مدى توفر المتطلبات والإمكانيات المادية والبشرية ومدى جاهزية بعض الأطراف الحكومية لاستيعاب تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر وهذا ما سيشار إليه مع ذكر مشروع الجزائر ومدى تطبيقه في الجماعات المحلية.

[1] رقمنة القطاع المصرفي تدور حول حلقة مفرغة، مقال منشور على الموقع:
http://www.vitaminedz.org/Article/Articles-18300-3136648-0-1.html.

المطلب الثاني: مضمون مشروع الجزائر الإلكتروني 2008-2013

إنَّ الإصلاح الإداري في إطار معطيات القرن الحادي والعشرين يقوم على تطبيق أساليب إدارية حديثة: مثل الحكومة إلكترونية، الحكومة الذكية، والإدارة الإلكترونية، وكلها أساليب معاصرة ظهرت في الآونة الأخيرة في إطار تقديم تقنية المعلومات وتزايد استخدام الحاسب الآلي، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تطبيق تلك الأساليب الإدارية المعاصرة ليست وصفة جاهزة للاستخدام، وإنَّما يتطلب إمكانات مادية وبشرية هائلة، نهدف من خلال بحثنا هذا تقييم مشروع الجزائر 2008-2013 وهذا من خلال عرض مفهوم المشروع ومضامينه مع ذكر الأهداف وبرامج تنفيذه.

أولاً: لمحة حول مشروع الجزائر الإلكترونية:

سعت الجزائر إلى تبني الإدارة الإلكترونية، فأصدرت مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 وهي وثيقة صدرت في ديسمبر 2008، والتي تمثل ما ورد فيها أول وثيقة رسمية تحمل ملامح برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر، وحسب ما جاء على لسان وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذه الوثيقة.سوحسب ما جاء على لسان الوزير نقلاً عن الجريدة صوت الأحرار قائلاً:" أنَّ الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور (13 محورًا) يهدف إلى بناء مجمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى السرعة اتخاذ القرار".[1]

ثانيًا: التعريف بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية

[1] رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة في التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر(2001-2011)** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر (2011-2012)، ص ص.156-157.

والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها على شبكة الانترنيت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية مابين الحكومة والمجتمع المدني.[1]

ثالثًا: محاور استراتيجية الجزائر الإلكترونية2013

إنَّ استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ربط المواطن والإدارات العمومية بنسق إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الاستخدامات المتميزة للإدارة الرقميَّة، مزايا وفوائد ينتظر المواطن تحقيقها بشرط الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء إدارة إلكترونية قوية الأركان، وهذا يتطلب انتشار الانترنيت، توفير التشريعات الراغبة لهذه التكنولوجيا، وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الإلكتروني المتميز.

تتضمن إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 13 محورًا رئيسيًا، حيث تحدد هذه المحاور الأهداف الرئيسية والخاصة، والمزعم إنجازها إلى غاية سنة 2013، أمَّا عن مضمون أو محتوى هذه المحاور فيمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1-تسريع تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية:

اهتمت المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 بما سيحدثه إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارات العمومية، من تحول كبير في الأساليب التنظيمية والأعمال الحكومية بشكل يعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين

[1] صابرينة مقناني، **مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر: خطورة نحو إرساء مجتمع المعرفة**، المؤتمر 23 للاتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية الدوحة، قطر، 20/18 نوفمبر 2012، ص.36.

[2] موقع وزارة البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال: الجزائر 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mptic.dz/AR/tE.Algrie-2013

بشكل أنسب، إذ ترمي الجزائر في تحولها للحكومة الإلكترونية إلى إعطاء الأولية لتكنولوجية الإعلام الاتصال، وفي مقدمتها شبكة الانترنيت، وتَجدر الإشارة إلى محاولة تسريع تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية يعرف مراحله الأولى، ولذلك وضعت أهداف خاصة وأحيانًا مشتركة لكل دائرة تخص الجوانب التالية:[1]

-استكمال البنى الأساسية المعلوماتية ووضع نظم إعلام مندمجة.

-تنمية الكفاءات البشرية.

-تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى.

2-تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات:

تمثل وسائل التسيير والإدارة المتطورة الضامن الوحيد لبقاء إدارتنا في ظل العولمة، فبفضل الانترنيت أصبحت السوق عالمية في اقتصاد يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، ولهذا يتم تحديد الهدف الأساسي المتمثل في إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي، ودعم امتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل الشركات وتترتب عن ذلك أهداف ثلاثة تتمثل في:

-دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

-تطوير التطبيقات من أجل تحسين الشركات.

-تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

[1] République Algérienne Démoratique et populaire,e-COMMISSION:e-ALgéri 2013, Synthés, décembre2008,p7-8.

3-وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح نفاذ المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

فمن الضروري مواصلة عملية تعميم لوصول إلى الانترنيت إذ يجب أولاً توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن، أينما وجد عبر التراب الوطني بالاستفادة من الخدمات العمومية الإلكترونية من قاعدة المعارف والعلم الهائلة المتمثلة في الانترنيت، بحيث تشكل عملية تعميم الوصول إلى الانترنيت هدفًا رئيسيًا يتفرع بدوره إلى ثلاث أهداف خاصة:

-إعادة بعث مشروع أسرتك عن طريق توفير حواسب شخصية وخطوط توصيل ذات تدفق سريع مع توفير تكوين ومضامين متميزة لكل فئات المجتمع.[1]

-الزيادة بشكل معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنيت وحضائر المعلومات.

-توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنيت.

4-دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:

يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية هي: البرمجية، الخدمات والتجهيز ولذلك وَجَدَ العمل على تشجيع إنشاء الشركات في مجال إنتاج المضامين المحلية بصفتها محركًا للابتكار رغم ما يعانيه هذا المجال من نقائص، يكمن الهدف الأساسي المسطر ضمن هذا المحور في:

-تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعية تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرًا مكثفًا.

-مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والتي تمت مباشرتها في إطار إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013.

[1] خالد القاشي، منير لواح، حسيبلة جبلي، "استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013: فجوة النَّظرية والتطبيق"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع.04، ص.94.

-توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية والوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والإنجاز.

-توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو التصدير.[1]

5-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع:

يجب أن تَكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع قادرة على توفير الخدمات الضرورية عبر أرجاء الوطن بنوعية وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية، وفي هذا الصدد فإنَّ الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في إنجاز بنية تحتية للاتصالات ذات التدفق السريع تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة عن طريق:

-تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

-تأمين الشبكات.

-التسيير الفعَال لاسم نطاق .DZ

6-تطوير الكفاءات البشرية:

إنَّ تعزيز البنى وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال يجب أن يصاحبه إجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات الاجتماعية، حيث رفع كفاءة القوى العاملة التقنية والفنية، التي تطرح كضرورة ومطلب أساسي في التحول الإلكتروني للإدارة العامة، وضمن هذا الإطار تركز المحاور الرئيسية لإستراتيجية الجزائر الإلكترونية على تطوير الكفاءات البشرية، وترقية البنى والهياكل التحتية- وما تشمله من مبادرات تعميم النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الموارد البشرية، بهدف تعميم أفضل وكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا

[1] خالد القاشي، منير لواح، حسيبلة جبلي، المرجع السابق، ص.94.

ضمان تملكها على مستويات عدة ومختلفة، حيث يتجه المشروع الإلكتروني الجزائري لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسين هما:

-إعادة النَّظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

-تلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

وعليه فإنَّ القدرة على الاستخدام الجيد للتقنية يطرح ضرورة تزويد الإدارات التي تشهد عملية التحول الإلكتروني بموارد بشرية مؤهلة في مجال التقنية الحديثة.

تضطلع داخل الإدارة بمهام التدريب، الصيانة التقنية لتسهيل مراحل التحول الإلكتروني، والتمكن من تخفيض حدة مقاومة التغيير التكنولوجي داخل الإدارات، وإذا كانت بطاقة السحب المغناطسية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر ستعوض الصك البريدي، فإنَّ الأمر يتطلب أن تحظى بقدرة أكبر من الاهتمام من قبل الجمهور، الذي يجب تحسسيه هو الأخر وحثه على ضرورة وأهمية استخدام هذه الوسيلة المالية الجديدة، وهي المهمة التي توكلها المؤسسة إلى أعوان بريد الجزائر وبالخصوص أعوان الشبابيك.[1]

وفي هذا الصدد اقتراح بريد الجزائر عملية التكوين عن بعد المسماة (تراينبوست) والتي أشرف عليها الاتحاد البريدي العالي، وهدفها تحسين المعلومات ومعارف أعوان البريد حسب ما ورد في تعليمة الاتحاد، وللتقدم للمشاركة الأساسية والقاعدية، امتلاك جهاز الحاسوب، وخط ربط بشبكة الانترنيت وعنوان البريد الإلكتروني، تكوين يضم في المتوسط خمس ساعات أسبوعيًا على امتداد ثمانية أسابيع لاستعمال جميع الوحدات التعليمية وينتهي بتسليم بشهادة من الاتحاد البريدي العالمي، ويشمل التكوين عدة تخصصات منها:

-الإصلاح والضبط الإداري.

[1] خالد القاشي، منير لواح، حسيبلة جبلي، المرجع السابق، ص ص.94-95.

-العمل البريدي.

-الموارد البشرية.

-التكنولوجيات البريدية.[1]

7-تدعيم البحث التطوير والابتكار:

إنَّ الاقتصاد القائم على المعرفة يستلزم تفاعلاً قويًا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد، فالابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات وخدمات ذات القيمة المضافة في مجال التكنولوجيات ولهذا الغرض يختص الهدف الرئيسي لهذا المحور بتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق:

-تعزيز نشاط البحث، التطوير والابتكار، وذلك عن طريق التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث.

-حشد الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات.

8-تطوير الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي) الوطني:

إنَّ الترتيبات والتشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المرتبة في استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيًا مع الممارسات الدولية، ومتطلبات مجتمع المعلومات، وبالتالي فإنَّ الهدف الأساسي لهذا المحور يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، وهو ما يتطلب تحديد إطار تشريعي وتنظيمي مناسب.

[1] Centre national des imprimés Revue le facteur,volume76.Alger ,février 2010,p7

9-الإعلام والاتصال:

يلعب الإعلام والاتصال دورًا هامًا في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتمحور عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء وأهمية أكبر، لذلك تهدف إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" في هذا الشق إلى التحسيس بدور التكنولوجيا والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وذلك عن طريق:

-إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات.

-إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

10-تعزيز التعاون الدولي:

يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بعدد هائل من المشاريع، لاسيما مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "ميدا 2".

ويهدف تعزيز التعاون الدولي إلى امتلاك التكنولوجيات والمهارات وتحسين صورة البلد خارجيًا، وذلك عن طريق:

-تفعيل المشاركة في الحوار والمبادرات الدولية.

-إقامة شراكة إستراتيجية يهدف امتلاك التكنولوجيات والمهارات.

1-آليات التقييم والتابعة:

يتضمن هذا المحور ضرورة تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة،[1] وبإجراء تقييم دوري

[1] خالد القاشي، حسيبة جبلي، منير لواح، مرجع سابق، ص ص.97-98.

لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "الجزائر الإلكترونية" من جهة أخرى، وذلك اعتمادًا على الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية وإعداد ومؤشرات ملائمة.

2-الإجراءات التنظيمية:

يتطلب تنفيذ إستراتيجية تطوير مجتمع المعلومات دعمًا مؤسساتيًا هامًا، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وفي إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، تم تشكيل لجنة وزارية، تدعى "اللجنة الإلكترونية" (E- Commission) برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال، كما تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الإلكترونية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحور في وضع تنظيم التنفيذ الفعلي للمخطط الاستراتيجي "الجزائر الإلكتروني" بفضل تأطير فعال ومتابعة دائمة وتنسيق منسجم بين مختلف الفاعلين المعنيين، وذلك من خلال:

-تدعيم الانسجام والتنسيق وطنيًا وبين القطاعات.

-تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئة المتخصصة.

3-الموارد المالية:

يستلزم تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد وبالتالي لابد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالاً جيدًا، كما أنَّه يجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو المادية مقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن، ويستلزم الأمر كذلك ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

[1] خالد القاشي، حسيبة جبلي، منير لواح، مرجع سابق، ص ص.99-100.

وفي الأخير يمكن القول أنَّ الآليات العملية التفصيلية الخاصة بالمحاور التي تتضمنها إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" تتمثل في إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الإدارات، وتعزيز استخدامها، ووضع مختلف خدماتها على شبكة الانترنيت وتوفير المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتم في هذا الإطار وضع أهداف خاصة وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية لاستكمال البنى الأساسية المعلوماتية ونشر تطبيقات قطاعية متميزة وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والعمال والإدارات الأخرى.

ومن خلال مضمون الوثيقة التي تعتبر متأخرة مقارنة بحجم وأهمية الحكومة الإلكترونية، فهو مشروع طموح إذا تم تطبيقه بعناية ودقة، عن طريق توفير مقومات النجاح الحقيقية كقيادة الراشدة والتخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد، وتوفير الكفاءات البشرية والموارد المالية اللازمة مع التسيير العقلاني لها وتزويد المشاريع بآليات المتابعة والتقييم الحقيقي لأهداف المشروع.

رابعًا: مضمون استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"

بقى مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مرحلة متأخرة مفهوم يكتنفه الغموض أذهان المسؤولين والمختصين والقائمين على قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر، حيث يتضح من خلال النقاشات المختلفة انحصار المفهوم فيما يقوم به قطاع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ويبقى تطبيق الإدارة الإلكترونية مهمة هذا القطاع بشكل انفرادي، إلى غاية صدور استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" (E-Algérie) وهي الوثيقة التي صدرت في ديسمبر 2008 والتي تمثل حسب ما ورد فيها أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر،[1] وهو عبارة عن استراتيجية تهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيات المتطورة في أغلب الإدارات العامة، ومجالات النشاط الاقتصادي، كما تم التخطيط لتعميم مشروع التحول الإلكتروني ومحاولة توسيعه ليشمل كافة المواطنين مع 2013 وهو ما يرمي إلى تعميم النفاذ للخدمات العامة الإلكترونية، والوصول إلى مجتمع المعرفة، حيث تعكس

[1] ف.بحيط، الحكومة الإلكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الاقتصاد، متوفر على الرابط التالي:
http://www.Sout-annah.net/online/mudules/php name=newn.file=7371.

إستراتيجية الجزائر الإلكترونية سياسة الحكومة في الإعداد لإستراتيجية المعلوماتية، حيث كانت انطلاقة المشروع مع 2009 وينتظر تحقيق نتائجه في آفاق 2013.

وحسب ما جاء على لسان وزير البريد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فإنَّ الوثيقة إن لم تكن هي مشروع الإدارة الإلكترونية، فإنَّ الأكيد أنَّ الإدارة الإلكترونية هي جزء من هذه الوثيقة، حسب ما جاء على لسان الوزير نقلاً عن الجريدة صوت الأحرار قائلاً:"إنَّ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور...يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية والوصول إلى سرعة اتخاذ القرارات".

وتهدف هذه الوثيقة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين مكانة المواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق استعمالهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل، وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين، وعليه فإنَّ تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية يكتسي أهمية كبيرة للمواطن والمؤسسة:[1]

1-بالنسبة للمواطن: إنَّ تجسيد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية سينقص عناء المواطنين في الكثير من جوانب الحياة اليومية، فالإدارة الإلكترونية ستوفر عن المواطن مشقة التنقل لاستخراج وثائقه أو الاستفسار حول انشغالاته، وسيكون كافيًا أن يدخل كل مواطن بياناته الشخصية على الشبكة المعلوماتية ليتحصل على وثائقه الضرورية، وهذا فيه ربح كبير للوقت والمال وحتى اقتصاد للمجهود البشري، وهو بالمثل يعود بالإيجاب على اقتصاد البلاد.

2-بالنسبة للمؤسسات: إنَّ تجسيد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يمكن المؤسسات العمومية وحتى الخاصة من سرعة انتشار المعلومات وتحسين عملية الاتصال مع المواطنين، ولا يخفى على أحد أننا في

[1] مشروع الجزائر الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية عالية، الجزائر نيوز، متوفر على الرابط التالي:
http://www.djazair nws.info/diologue.

الجزائر تعاني من أزمة اتصال كبيرة المواطن ومختلف مؤسسات الدولة كما أنَّ هذا المشروع سيضيف ديناميكية وفعالية أكثر إلى المؤسسات الاقتصادية وسيشجع الاستثمارات الداخلية والخارجية.

وعليه فإنَّ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ربط المواطن والإدارات العمومية بنسق إلكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الاستخدامات المتميزة للإدارة الرقمية، مزايا وفوائد ينتظر المواطن تحقيقها بشرط الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفر البنية التحتية اللازمة لبناء إدارة إلكترونية قوية الأركان وهذا يتطلب انتشار الانترنيت، توفير التشريعات الراعية لهذه التكنولوجيا، وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الإلكتروني المتميز.[1]

المطلب الثالث:أهداف المشروع وبرامج تنفيذه

إنَّ بروز فكرة التغيير نحو العمل الإلكتروني نَحْو العمل في الجزائر امتدت جذوره إلى مشروع الجزائر الإلكترونية 2018، حيث كانت اللبنة الأولى نحو التحول الإلكتروني إلى غاية المرحلة الحالية، فمنذ سنة 2013 خطت الجزائر برنامجها الإصلاحي تداعت في محتواه بعصرنة الإدارة العمومية بمختلف أشكالها وترقية مخرجاتها من خدمات بغية الخروج من النظام التقليدي الورقي إلى رقمنة الإدارة بكل أجزاءها وإدراج التعامل الإلكتروني كخيار بديل عن الخط الخط اليدوي وخزائن الأرشيف، وخلق قاعدة بيانية محفوظة ببرمجيات متخصصة، وهذا ما انصب في برمجيات إصلاح الخدمة العمومية الذي شمل عدَّة تدابير وإجراءات ببنية على أسس الإدارة الإلكترونية كجوهرة العملية الإصلاحية وإرساء أسس التعاملات الإلكترونية ومنه تبلور مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي خصت له أهداف وبرامج لتنفيذه، كذا عوامل النجاح في تطبيقات لمشروع الإدارة الإلكترونية.

[1] خالد قاشي، لواح منير حبلي حسيبة ، مرجع سابق، ص ص.92-93.

أولاً:أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013

إنَّ الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الالكترونية هو:

1-ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق ومعلومات.

2-التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسميَّة.

3-مكافحة البيرقراطية التي تشكل كبحًا لتنمية البلاد.

4-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا، والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة كذلك في تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطنين.

5-حماية مجتمعنا وبلادنا ضدّ أفات الجريمة المنظمة، وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبًا تزوير وتقليد الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.[1]

ثانيًا: برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013

بعد مرور 5 سنوات على انطلاق تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 لم تحقق إلى يومنا هذا المحاور الرئيسية والأهداف التي من أجلها وجدت، وذلك باعتراف من القائمين عليها في الحد ذاتهم، وذلك نتيجة لمجموعة من العراقيل حالة دون تقدم المشروع على مستوى المخططات الوزارية والهيئات، فلوحظ وجود عدد غير كافٍ من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ورغم هذه المجهودات المبذولة من أجل تأهيل وتنمية الكفاءات في هذا المجال، إلى أنَّها تبقى غير منتظمة مُقارنة مع تحديد الحاجيات الدقيقة وغير كافية ب100 ألف مستخدم، وهذا ما دفع

[1] عبد القادر بلعربي، نسيمة لعرج مجاهد، فاطمة الزهراء، (**تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية**) في:
Content/uploads/2012/06/A1-pdf .

القائمين بالمشرف بالتشاور مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إعادة تنظيم الالتحاق بالتكوين العالي في مجال المعلوماتية والاتصال للوصول إلى 15 ألف تلميذ من أو شهادة معادلة (ماستر مهني) سنة 2011 و20 ألف سنة 2013، وإنشاء مؤسسة دولية للتكوين العالي في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتكثيف التكوين المهني فيها بصفة ملموسة.

وكذا في إطار الجزائر الإلكترونية وضع الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) مشروع حاسوب لكل أسرة، وما يعرف بمشروع أسرتك، والذي انطلق بعد 22 أكتوبر 2005 من أجل الوصول إلى تسويق مليون حاسوب بنوعية مكتبي ومحمول في أجل أقصاه 12 شهرًا، إلاَّ أنَّ هذا المشروع فشل فشلاً ذارعًا لعدّة أسباب شائكة ومعقدة صعبة من مهمة الكشف عن هوية المتسبب بفشله، حيث يتهرب كل مشارك من المشروع عن المسؤولية بخصوص فشل المشروع ويحملها للآخرين.[1]

المتعاملون الأربعة المساهمون في المشروع هم:(كوربي أنفورمتيك، ساكومي) أنَّ البنوك العمومية مسؤولة بفشل المشروع ويتمثل دورها في دراسات ملفات الزبائن الراغبين في الحصول على قروض على انقناء الحاسوب، والبنوك العمومية تلقي المسؤولسة باتجاه هؤلاء المتعاملين وتؤكد أنَّهم ينقصون من قيمة خدمتها، ويفضلون خدمات البنوك الأجنبية مثل (سوسيتس جينيرال وسيتيلام)، أمَّا شركتنا إنتاج البرامج المعلوماتية (أنتال ميكروسوفت) متأكدان أنَّ لا دخل لهما لا من بعيد ومن قريب في بلوغ الهدف المسطر المشروع على أنَّ دورها الوحيد هو ضمان تسويق شرائح الحاسوب.

ولذلك وضعت مجموعة من السبل لتفعيل استراتيجية الجزائر الإلكترونية منها عصرنة وثائق الهوية وجواز السفر والحالة المدنية في إطار أهداف استراتيجية في تحسين فعالية ونجاعة أداء الإدارة حيث يصبح جواز السفر البيومتري الإلكتروني عمليًا خلال الفترة 2010-2011 كما أنَّها توجد اتجاهات أخرى تركز على ضرورة وجود المواطن الإلكتروني الذي بحوزته جهاز كمبيوتر، وبإمكانه النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية بسرعة فائقة وأسعار معقولة، وهذا ما يتطلبه تطوير المنشآت القاعدية الإلكترونية، كما أنَّها بحاجة إلى العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم الخبرة العلمية والتقنية، وكذا إعطاء دور للشركات

[1] علاء عبد الرزاق سالمي، المرجع السابق، ص.354.

المتخصصة في توفير المعدات والبرمجيات وتوفير المهندسين ذوي الخبرة في تطوير المحتوى والتكيف مع الاحتياجات التدريبية لصناعة البرمجيات والعمل على إنشاء مراكز لشركات البرمجيات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز وسائل حماية الملكية الفكرية.[1]

يأتي برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في:

1-برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون منظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات.

2-برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة.

3-برنامج التطوير الإداري والتنفيذي: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقررة استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

4-برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجية الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لانجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحداث الأجهزة والمعدات وأنظمة القواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

5-برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

[1] علاء عبد الرزاق سالمي، المرجع السابق، ص.356.

6-برنامج الإعلام والتوعية: يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.[1]

ثالثًا: عوامل النجاح في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية:

1-الرؤية الاستراتيجية لمشروع الجزائر الإلكترونية:

يعتبر وجود الرؤية الاستراتيجية الواضحة والتعبير الدقيق عنها ومشاركة جميع المستفيدين في صياغتها، من أهم عوامل النجاح الجوهرية للانطلاق بأنشطة مشروعات الإدارة الإلكترونية وإلى جانب ضرورة وجود قيادات إدارية تستطيع إدارة قياس قدرات الناس على المشاركة في الاقتصاد الرقمي وتحديد الفرص المتاحة للمنافسة محليًا وعالمي على سبيل المثال نجد أنَّ لأستراليا رؤية استراتيجية تتلخص بالانتقال إلى اقتصاد المعلومات وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنَّ رؤيتها واستراتيجياتها الوطنية تحدد بالعمل على بناء الطريق السريع للمعلومات، كذلك كندا أي أنَّ مشروع الإدارة الإلكترونية يتطلب رؤية إستراتيجية واضحة شاملة وأهداف إستراتيجية قابلة لتحقيق على المدى الزمني المستهدف.

2-المدخل المؤسسي لإدارة أنشطة التحول الإلكترونية:

بحيث اعتمدت جميع الدول الرائدة في حقل المعلومات على المدخل التنظيمي المؤسسي لتخطيط وإدارة وتطبيق استراتيجيات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ومن الأعمال التقليدية إلى الأعمال الإلكترونية ومن الحكومة الورقية إلى الحكومة الرقمية.[2]

[1] بلعربي عبد القادر، مرجع سابق، ص.54.

[2] بسمة منوار، وهنية مرزوق، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارات العمومية: دراسة حالة بلدية امشدالة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص.71-72.

3-تحفيز الاستثمار في مشروعات اقتصاد المعرفة:

باختصار إنَّ نجاح الدول في مشروعات الإدارة الإلكترونية ونظم إدارة المعرفة، لم يظهر من فراغ وإنَّما هو نتيجة جهود حثيثة لحشد الموارد والقدرات المتاحة التي رافقت عمليات صياغة وتطبيق استراتيجيات التنمية المعلوماتية في مجال الإدارة الإلكترونية، أي أنَّ للنجاح دلالاته وعوامله الجوهرية وله أيضًا بيئته الاجتماعية والثقافية ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال تجارب الإدارة الإلكترونية في العديد من دول العالم.[1]

رابعًا: معوقات تطبيق لمشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013:

على الرغم من إطلاق الجزائر لمشروع الحكومة الإلكترونية، إلاَّ أنَّه لم يتجسد على أرض الواقع لمجموعة من الصعوبات تجلت في الأسباب التالية:

1-عجز قطاع البريد التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات التي يتحبس عبرها التواصل عبر الانترنيت.

2-التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة لأخرى وتأسيسا عليه فإنَّ الفارق تيسير سد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.

3-محدودية انتشار الانترنيت في الجزائر، حيث أنَّ نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة لانتشار عالمي لا يزال ضعيفًا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى 5.33.

4-التعاملات المالية الإلكترونية، لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلاَّ أنَّ هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إنَّ فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين، وكذا المواطنين

[1] بسمة منوار، وهنية مرزوق، المرجع السابق، ص.72.

يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني، والتأخير الكبير في تحسين حساباته.

5-محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها، ما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات، لتحقيق الأمن المعلوماتي والذي هو أمر ليس من سهل إنجازه، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مسايرة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.

6-التكلفة الباهظة للاستثمار في تقنيات المعلومات، خاصة على المدى البعيد، وإذا كان على شكل واسع على مستوى الدولة.

7-سيطرة المفاهيم التقليدية، والمتمثلة في البيروقراطية السلبية وعدم إمكانية التغلب عليها.

8-غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.

9-ضعف الوعي الاجتماعي بالمميزات والفوائد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية شكل معوق في طريق التحول للعمل الإلكتروني والمجتمع المعلوماتي.[1]

10-صعوبة وتعقيد إعادة هندسة العمليات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على مستوى الأجهزة الحكومية في حاجة إلى استراتيجيات خاصة وموجهة والتي تتجلى في:

أ-عدم الاستمرار في عملية إعادة الهندسة، وبالتالي التوقف عن تحقيق النجاحات الجزئية، أو عن الاصطدام ببعض المشاكل.

[1] ديالا جميل محمد الرزي، "الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة"، **مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد العشرين، ع01، يناير2012، ص.326.

ب-عدم تبني التغيير والبدء به القيادات العليا الذين يملكون الصلاحيات ولديهم الإدراك بجميع جوانب العمل، وليس من القاعدة.

ج-عدم توفر الموارد المتعددة التي تحتاج إليها عملية التغيير والمتمثلة في الوقت، المال، جهد الطاقات البشرية، والاستعداد وغير ذلك.[1]

خامسا: الحلول الممكنة لتفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

1-البدء في تسويق خدمات الحكومة الإلكترونية وتوضيح مميزاتها ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدمها حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.

2-عدم مواصلة ممارسة الأعمال ذات الصبغة التجارية بحيث أن تتوقف الحكومات فورًا عن تحميل المواطنين أي رسوم إضافية من أجل استخدام الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي سوف يشجع المواطنين على استخدام الحكومة الالكترونية.

3-الإعلان عن خدمات الحكومة الإلكترونية في الواقع المشهور على الإنترنيت، بحيث يتم الإعلان عن خدماتها على أكبر مواقع الانترنيت، وذلك من أجل جذب أعداد كبيرة من المواطنين وشد انتباههم إلى خدمات الحكومة الإلكترونية ومن أشهرها: www.aiibusincss.com.YAHOO

.MSN وموقع.

04-تحديث المعلومات أولاً بأول، من خلال ضمان أنَّ المعلومات على مواقع الحكومة يتم تحديثها فورًا عبر جميع القنوات وكذلك يجب لفت انتباه المواطنين بالدعاية والإعلان عن ذلك بطرق وأساليب كثيرة.

05-العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات.

06-إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.

[1] ديالا جميل مُحَمَّد الرزي، المرجع السابق، ص.328.

07-توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

08-العمل على تنظيم البرامج التعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات لجميع موظفي القطاع العام لضمان تأهيلهم وإعدادهم لاستغلال التكنولوجيا لتطوير خدمة القطاع العام.

09-إقامة مراكز لمساعدة الفئات التي تفتقر إلى التحضيرات والمعدات الرقمية، وذلك لتوفيرها لأسر ذات الدخل المنخفض.

10-زيادة الطلب على الوظائف والخدمات التي تتطلب النظام الجديد، مما يساعد على استقطاب المزيد من المهارات والخبرات.

11-التنسيق والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، وبين مختلف الدوائر الحكومية ومع الدائرة الحكومية، الإلكترونية خلال مراحل تضييق مشروع.

12-تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الأخطاء وزيادة سرعة الاستجابة وتقديم الخدمات والمعلومات في موعدها المحدد عبر الانترنت.

13-تحديد رؤية وإستراتيجية واضحة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

14-تنفيذ ومتابعة تطبيق الحكومة الإلكترونية في مختلف الدوائر الحكومية.[1]

15-تحديد رؤية واضحة وأهداف واقعية ودافعية ملموسة على المدى القريب والبعيد.

16-دراسة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحليل مدى مقدرتها واستعدادها لتشغيل الخدمات الإلكترونية، ودعم تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

17-مقارنة البرامج والأجهزة، والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالميًا في بيئة الانترنيت.

[1] عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة منتوري قسنطينة 2009-2010، ص.101.

18-تنظيم الندوات التي تساهم في رفع الوعي، بأهداف ومنطلقات مشروع الحكومة الإلكترونية.

19-تأهيل كادر حكومي مختص في مجالات هندسة العمليات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية.[1]

سادسًا:تمديد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 إلى نهاية 2018

قال الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، "مُحَمَّد بعيط"، أنَّ نسبة تقدم أشغال إستراتيجية الجزائر الإلكترونية تجاوزت نسبة 55 بالمئة، مضيفًا، أنَّ حكومة بلاده قررت تمديد مشروع الجزائر الإلكترونية إلى نهاية 2018، أي لمدة خمس سنوات إضافية، حيث لن يتم اختتام تنفيذ إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" خلال سنة 2013 وإنَّما سيتواصل تجسيد المشروع لسنوات أخرى، مشيرًا إلى أنَّ الحكومة أقرت الاستعانة بشركات أمريكية لتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضمن المشروع الإلكتروني، كما أنَّه تم اتفاق مع السفير الأمريكي في الجزائر هنري منشر"، على أنَّ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ملفًا كاملاً بأسماء الشركات المعينة بدخول السوق الجزائرية واقتراحاتها لتطوير إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".[2]

في حين كشف عضو مشارك في إعداد النسخة الأصلية لاستراتيجية الجزائر الإلكترونية، "يونس قرار" في تصريح لجريدة "الفجر"، أن ما يتداوله المسؤولون بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بشأن انجاز 55 بالمئة من المشروع كذبة لا أساس لها من الصحة، معتبرًا أن المشروع مجمد منذ اقتراحه 2008، أي تم طرحه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (كناس) لإثرائه حيث دامت العملية شهرين كاملين، ليتم نقل النسخة الرئيسية للبرنامج والمتضمنة في 600 صفحة إلى الوزارة الأولى، في انتظار المصادقة عليه عبر مجلس الوزراء والتوقيع على الغلاف المالي الذي ستخصصه الدولة للمشروع المقدر ب 4 ملايير دولار، وهذا لم يتم لحد الساعة، وهو ما يحول حسب رأيه "الجزائر الإلكترونية" إلى مجرد مشروع وهمي بقيمة 4 مليار دولار.

[1] المرجع نفسه، ص ص.101-102.

[2] إيمان كيموش، موقع الإلكتروني http://www.zawya.com/an/stray/zawy

كما تم تعيين مسؤولين بوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للإشراف على سير العملية التي تنطلق أساسًا، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات، لاسيما أنَّ الوزارة كثيرًا ما نتواصل مع المواطنين وحتى مع رئيس الجمهورية وتؤكد أنَّها جسدت العديد من الأهداف المسطرة في برنامج الجزائر إلكترونية الممتدة من 2008-2013، حيث لم يبق إلاَّ سنة واحدة على انقضاء آجال تنفيذ المشروع.[1]

وعليه فإنَّ عدم قدرة الجزائر على تنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية يحتم عليها إعادة النظر في مشروعها الإلكتروني، انطلاقًا من توفير منهجية دقيقة للتعامل مع فجوة النَّظرية والتطبيق التي تعني اختلاف سمات النموذج المقترح، مع الواقع الذي يعملون فيه، فهم يطرحون نموذجًا طموحًا، ويشرعون في تنفيذه إلاَّ أنَّ الواقع لا يستجيب لطموحاتهم، ويمكن معالجة فجوة النَّظرية والتطبيق بطريقتين:[2]

الطريقة الأولى: تعديل النَّظرية والنموذج المقترح ليصبح أكثر توافقًا مع الواقع:

وذلك من خلال التركيز على الخدمات الإلكترونية في المناطق ذات البنية الأساسية المناسبة، أو التركيز على عدد أقل من الخدمات العامة الضرورية، بدلاً من توزيع الجهود في رقم الخدمات التي لا يمكن التعامل معها طبقًا للإمكانات المتاحة في الواقع، وحسب الخبراء فإنَّ أهم ما كان وراء تعطيل استراتيجية الجزائر الإلكترونية، هو خوضه في العديد من التفاصيل التي تستلزم أكثر من خمس سنوات لتنفيذها.

الطريقة الثانية: تغيير الواقع ليصبح أكثر توافقًا مع النَّظرية والنموذج المقترح

وذلك بحل مشكلة نقص التمويل، من خلال إدخال قطاع حكومي أخر أكثر قدرة مالية وتمويلية، ليساهم في عملية التطوير والبناء، حيث كشف خبراء أنَّ سبب فشل استراتيجية الجزائر الإلكترونية هو عدم مشاركة القطاعات الوزارية المختلفة بالتنسيق مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في تجسيد المشروع، باعتبار أنَّ المشروع كان واسعًا جدًا وتضمن تفاصيل صغيرة تسببت في

[1] إيمان كيموش، **جريدة الفجر**، متوفرة على الرابط:

http://www.al-fadjr.com.ar/economie/221475.HTml.

[2] ريتشارد هيكس، **الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكتروقراطية (نشرة خلاصات كتب المدير والأعمال)**، الشركة العربية للإعلام العلمي، ع.259، القاهرة، 2003، ص.07.

تعطيله وتنفيذه، مشيرين إلى أنَّ مشروع بضخامة "الجزائر الإلكترونية" لا يجب أن يتم تسليمه إلى وزارة البريد لوحدها إنَّما لكافة القطاعات معينة بالتنفيذ.[1]

خلاصة:

تمثل استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" أول وثيقة رسمية محددة لملامح التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وهو مشروع سُداسي يمتد من 2008 إلى غاية سنة 2013 يضم ثلاثة عشر محورًا رئيسيًا تمثل العناصر الرئيسية لعملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة، كما يهدف هذا المشروع إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

[1] ريتشارد هيكس، المرجع السابق، ص.08.

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر:

إنَّ الاستخدام المتزايد للتقنيات التكنولوجية والأنظمة الإلكترونية كان له الأثر الكبير في تغيير المصطلحات التقليدية لمصطلحات حديثة، وكغيرها من المجالات دخلت الإدارة عصر المعلومات وتبنت أساليبه وأدواته التكنولوجية وشبكات اتصال، وأصبحت تحمل اسم الإدارة الإلكترونية التي تسعى إلى تقديم الخدمات والمعاملات الإدارية بشكل إلكتروني.

وأخذت تطبيقات تكنولوجية المعلومات والاتصالات وغيرها من نظم المعلومات التقنية إلى تسهيل العملية الاتصالية والإدارية، وكذلك استغلال الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تسعى أغلب الإدارات اليوم إلى تطبيقها والاستفادة من مزاياها في مجال العمل الإداري بغية الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة والفعالية.

ومنذ فترة ليست بقصيرة تنبهت الدول العربيَّة على غرار الدولة الجزائرية إلى ما يمكن أن تحققه من انجازات، إذ ما سارعت إلى ملاحقة تلك التطورات في مجال الإدارة الإلكترونية على مستوى الهيئات العمومية بصفة عامة، والجماعات المحلية بصفة خاصة كاستراتيجية لترقية أدائها وتطوير المتطلبات والشؤون المحلية، الأمر الذي تمَّ التمهيد له بجهود كبيرة ومستمرة لإحداث نقلة حضارية لتلقى رضا المواطنين والإدارات، وذلك هو الهدف المنشود.[1]

المطلب الأول: المراحل والمستويات الجزائرية في لإدارة الإلكترونية

أولاً: مستويات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يعرف المجال الإلكتروني بسرعة تطوره وتحديثه لمختلف المعاملات والأساليب المتبعة ضمنه، مما يجعل مختلف الجوانب المستعملة لهذه التقنيات تتأثر بهذا التحديث والولوج إلى هذه البيئة الإلكترونية هي

[1] أمال بوقاسم، "التحول الإلكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الإلكترونية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع.08، أكتوبر 2015، ص.26.

تقوم على مراحل أو تتم بمستويات يمكن من خلالها وضع الأسس الصحيحة والاستغلال الصحيح لفوائده هذه الوسيلة حتى تتمكن الإدارة من الانتقال السليم من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة، وعليه فإنَّ هذه العملية تشمل أربع مستويات تتمثل خطوات الانتقال إلى إدارة تعتمد على النهج الإلكتروني:

-تطوير البنية التحتية لنظم الاتصالات.

-العمل على دعم أسعار الحواسيب لا فنائها من جميع فئات المجتمع.

-تبني الحكومة استراتيجية تهدف إلى زيادة نسبة استخدام الانترنيت.

-تقليص الفجوة الرقمية بين شرائح المجتمع لتحقيق الوصول الشامل لخدمات الاتصالات.

وهذا هو المستوى الأول الذي اعتمد من طرف الجزائر كمبادرة لبناء إدارة إلكترونية من خلال مواقع الكترونية على شبكة الانترنيت، مع توفر كامل المعلومات ومختلف الإجراءات اللازمة في المعاملات الإدارية.[1]

المستوى الثاني: ويعتمد هذا المستوى على تحقيق التفاعل مع المتعاملين عبر شبكة الانترنيت بشكل مستمر، وذلك عن طريق النماذج الإلكترونية، البريد الإلكتروني، الاتصال عبر الموقع، حتى يتسنى التأكد من المعلومات، أو طبع الاستمارات أو الاستفسار عن بعض المعلومات، وتحتاج لهذا المستوى.

-توفير المعلومات والبيانات وحمايتها بالقوانين.

-تمويل البرامج التدريبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

-توفير الإمكانيات المادية لتحقيق العلمية التقنية من تصميم ونشر، تحديث صيانة للموقع.

[1] أمال بوقاسم، المرجع السابق، ص.28.

المستوى الثالث: في هذا المستوى تقوم الإدارة بإنجاز جزء من المعاملات عن طريق شبكة الانترنيت كإبرام الصفقات والمبادلات الإلكترونية دون الحضور الشخصي للمتعاملين ويتطلب هذا وضع الإطار القانوني لهذا النوع من المعاملات لأنَّه يشترط التوقيع الرقمي، ومن أمثلة هذه الخدمات الإلكترونية: تسديد الرسوم، دفع الضرائب وغيرها.

المستوى الرابع: تعمل الإدارة على تقديم الخدمات من خلال موقع واحد، ويسمى ذلك بالتكامل والترابط بين مختلف الخدمات ويتحقق الاندماج بين الإدارات وأقسام وفروع الهيئة الإدارية تحت نظام البوابة الإلكترونية، التي تضم قواعد بيانات كاملة عن الأفراد والمؤسسات لتقديم الخدمة من خلال أي وحدة مهما تعددت الجهات المتعامل معها.[1]

ثانيًا: دواعي التحول إلى الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية:

ساهمت تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات في الدعوة إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، وتمثل عوامل الوقت والجهد والكلفة أحد أهم المجالات التي تلقي على الجماعات المحلية أعباء كبيرة، وتعدّ معيارًا مهما لتقييم المواطنين لكفاءة تلك الإدارات في إدارة شؤون التقسيم المحلي المعني، ويمكن تلخيص أبرز الأسباب لاعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية ما يلي:

-الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة المعاملات.

-ضرورة توحيد البيانات على مستوى الإدارة.

-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي، والاعتماد على المعلومات باتخاذ القرارات.

-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين المواطنين بالرغم من تحديات اتساع نطاق أعداد المستفيدين.

[1] أمال بوقاسم، المرجع السابق، ص.27.

-ضرورة توفير قاعدة بيانات موحدة متداولة بين فروع ووحدات الإدارة المحلية المختلفة باختزال الوقت وتجنب الازدواجية في الإجراءات.[1]

وهذا التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ليس عملية سهلة بل معقدة، تعتمد على أساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات تستغرق وقتًا في الإعداد والتخطيط وتحولا في أسلوب عمل الموظفين في كافة المرافق العمومية والمحلية، ومن بين أهم الأسباب الداعية إلى التحول والاتجاه إلى الإدارة الإلكترونية ما يلي:

-التطور السريع في أساليب وتقنيات أداء الخدمات.

-ترشيد استخدام الموارد وربط الأداء وفق المواصفات الفنية والقانونية والنظم الإدارية المعتمدة.

-تحسين مستوى الخدمة العمومية المحلية.

-ضبط الأداء وفق مواصفات معينة.

-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين الموظفين والإدارات المحلية.[2]

ثالثًا: مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

إنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر بدأ بمرحلة أولية لها اتصال مباشر بالمواطن وبصفة متكررة واعتيادية إلاَّ وهي الوثائق الصادرة عن هذه الجماعات من خلال رقمنتها لينتقل فيما بعد إلى تأطيرها القانوني حتى يضفي عليها الشرعية والرسمية والآن الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية تمر بمرحلة التطوير من خلال استحداث نظم تقنية جديدة تواكب التطور الحاصل في هذا

[1] أحمد مُحَمَّد عصام، باسم حسان ثابت، "جاهزية الإدارة المحلية باعتماد الإدارة الإلكترونية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، ع.93، 2012 ص.289.

[2] فضيلة خلفون، رياض بوريش، "تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد08، ع.16، جانفي 2020، ص.75.

المجال، وعليه سنتناول ضمن هذا المبحث مرحلة التأسيس والتمهيد لتبني الإدارة الإلكترونية، ومرحلة التطوير من خلال ما يلي:

1-مرحلة التأسيس:

لقد عمد قطاع الداخلية مؤخرًا إلى رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية،[1] وهو ما أعْتُبِرَ إنجازًا أزاح عن السّكان المحليين حملاً كبيرًا من البيروقراطيَّة ليَّتمَ فيما بعد رقمنة البطاقات التي أدْخَلَتْ عليها عدّة تعديلات وتحسينات الأمر الذي ارتقى بتحسين الخدمة العمومية إلى مستويات استحسنها المواطن المحلّي تصل إلى حدّ الرّضا التّام وتتويجًا لهذا كلّه فقد عملت وزارة الدّاخلية إلى إعداد ما يسمّى بشبكة الانترنيت بينها وبين الجماعات الإقليمية، وبين الأخيرة فيما بينها لاسيّما فيما يتعلّق باستغلال المعطيات والإحصائيات التّي تسهل عمليَّات اتّخاذ الْقرار، وربط هذه الشبكة بالمواطن من خلال شبكة الانترنيت، ويبقى فقط تدعيم هذه العمليات التَّقنيّة بمنظومة قانونية تفرض احترام قواعدها حتى تحدّ من التَّحكم في هذه الآلية والتّقنية بطريقة سلبية تفرغها من مقصدها ومضمونها.

2-مرحلة التأطير القانوني:

لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الإلكتروني،[2] حتى يمكن التأطير القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر، ومنها الجماعات المحلية، فأمَّا عن التوقيع الإلكتروني فقد تبنته المادة 323 من القانون المدني المعدل والمتمم.[3]

قبل صدور القانون المذكور أنفًا بما لا يدع مجالاً للشك، غير أنَّ المادة 07 من هذا القانون حددت له شروطًا ومتطلبات حتى يكون صحيحًا وناجزًا، أمَّا عن المصادقة فقد أسندها هذا القانون

[1] المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، والمتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ج ر، عدد 68، مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

[2] القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيراير 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر، عدد06.

[3] القانون 05-10 المؤرخ 20 يونيو سنة 2005 يعدل ويتم الأمر، رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

لثلاثة أنواع من السلطة حسب التدرج والتخصص: أو لا للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني طبقًا لأحكام المواد 16و18 من القانون المذكور وأسند الإشراف عليها للوزير الأول ثم للسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني والتي وضعت تحت سلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي الأخير السلطة الاقتصادية تحت إشراف السلطة المكلفة بضبط البريد المواصلات السلكية واللاسلكية.[1]

رابعًا: أثر الإدارة الإلكترونية على تنظيم الأجهزة الإدارية في الجماعات المحلية

الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارة العمل داخل الإدارات، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة، واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل الجماعات المحلية نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة التقليدية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز إلاَّ أنَّها تتميز بقدرتها على تخليق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف.[2]

تعتبر الإدارة الإلكترونية عمومًا قناة فعالة لتحسين الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للسكان، وذلك من خلال القضاء على حواجز الزمان والمكان مما يخفف من وطأة البيروقراطية، علاوة على ذلك، فهي تسهل عملية المشاركة في العمليات الديمقراطية والسياسية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة والشفافية، وقد أظهرت بعض الدراسات أن المستوى الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي بشفافية المعلومات في الإدارات العامة وخاصة في المسائل المالية والضريبية، كما تنعكس هذه العلاقة ايجابيًا على المستوى التعليمي والخدمات المقدمة.

[1] عبد المجيد سلامة، "تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية"، **مجلة الحقوق والحريات**، ع. 05،2018 ص ص. 69-70.

[2] كلثم مُحَّد الكبيسي، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص.93.

ويمكن إجمال آثار الإدارة الإلكترونية الإيجابية على الجماعات المحلية من حيث الدقة والتكاليف وتبسيط الإجراءات وشفافيتها وهو ما سيتضمنه هذين العنصرين:

1-آثار الإدارة الإلكترونية من حيث الدقة والتكاليف:

أ-زيادة الإتقان: إنَّ الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجًا حاسمًا في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات.[1]

ب-تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول فإنَّ انتهاج نموذج المنظمات الإلكتروني سيوفر ميزانيات ضخمة.

2-من حيث تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية:

أ-تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة لتحديث والعصرنة الإدارية عملت الجماعات المحلية على إدخال المعلومات إلى مصالحها وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجَات المواطنين بشكل مبسط وسريع.[2]

ب-تحقيق الشفافية والمرونة: الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.

وتتميز الإدارة الإلكترونية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرار وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.[3]

---

[1] عبد الكريم عاشور ، مرجع سابق، ص.18.

[2] عبد الكريم عاشور ، المرجع نفسه، ص.19.

[3] أحمد درويش، "الشفافية والنزاهة حلمنا القادم"، **نشرية تكنولوجيا الإدارة**، ع.08ا، فيفري/مارس 2007، ص.03.

كما يضفي تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري ويوفر الخدمات بشكل مباشر ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة والخاصة وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق وتحقق نوعية رفيعة.

خامسًا: دور الإدارة الإلكترونية في تحسين وترشيد الخدمات الحكومية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر:

لقد أدرك القائمون على برنامج الحكومة أهمية التغيرات المستمرة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي مفهوم الحكومة، ولما لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية خيار آخر إلاَّ التفكير جديًا في تطبيق الإدارة الإلكترونية لتقديم خدمات العامة يستخدمها الجميع في أي وقت وفي أي مكان وهو ما سيوفر عليها الكثير من الجهد والوقت وفي أي مكان وهو ما سيوفر عليها الكثير من الجهد والوقت والمال ومتاعب انتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية والانتظار في طوابير طويلة لإنهاء إجراء روتيني لمعاملة ما وتلعب الإدارة الإلكترونية، دورًا هامًا في ترتيب الخدمات الحكومية المقدمة من خلال:

-تقليل الضغوط على مستوى تسليك الخدمة وتقليص آجال الانتظار.

-تسهل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو تسهيل.

-تقليل التراكم الورقي بإحلال الوظائف الإلكترونية بديلاً عن الوثائق الورقية.

-استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في زيادة قدرة الحكومة الجزائرية على توفير المعلومات والخدمات سهولة وسير.

-مواجهة تحديات العولمة المتسارعة حددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر كذلك كهدف من خلال هذه العملية حماية مجتمعنا من آفة الجريمة المنظمة العابرة، للمحدودية وكذا ظاهرة الإرهاب التي تستعمل التزوير.[1]

[1] وسيلة واعر، "دور الحكومة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات الحكومية"، **مداخلة في إطار الملتقى دولي إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات**، جامعة قسنطينة، 2012، ص.17.

-تمنح الوثيقة المؤمنة ضمانات لأمن تنقل المسافرين على مستوى الموانئ، المطارات والمراكز الحدودية البرية وسهولة التنقل بفضل مواكبة الكترونية سريعة لوثائق المسافرين إضافة إلى التعرف الموقوف المدى سمح به وثائق السفر الإلكترونية والبيومترية.

لقد أسهمت ثورة الإعلام والاتصال إسهامًا كبيرًا في إحداث نقلة نوعية في حياة الفرد تحصر التطور التقني الذي سخرته الحكومة لخدمة مواطنيها بالدقة، والسرعة والجودة وهذا ما سعت إليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال عصرنة الخدمات المقدمة للموطنين والتماشي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي يقف عنها ميلاد الإدارة الإلكترونية بالوزارة.

وفي هذا الإطار تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على مستوى البلديات والدوائر الحكومية في الإجراءات لمعالجة الطلبات المتعلقة ب:

-بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية.

-جواز السفر الإلكتروني البيومتري.

حيث يتم إيداع الملف على مستوى الدائرة أو المقاطعة الإدارية مكان الإقامة المصالح المختصة بالنسبة للموطنين المقيمين بالخارج مرة واحدة لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر الذي يتضمن الملف استمارة طلب واحدة، انظر الملف 01، متوفر على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية أو على مستوى الدوائر والولايات الإدارية والمصالح القنصلية ويتم في هذه الحالة تقديم المعطيات البيومترية المعتادة البصمات، الصورة الإحصاء، لكن بعد يتم تقديمها عند إيداع الملف.[1]

ولغرض ضمان تدعيم أكبر لتأمين وثائق الهوية أو السفر وتسهيل الإجراءات لتحديد هوية الطالب تم إدراج عاملي جديدين من ضمن الوثائق المكونة للطالب وهما:

[1] وسيلة واعر، المرجع السابق، ص.17.

-شهادة ميلاد مرقمة مؤمنة خاصة ببطاقة التعريف وجواز السفر سلم مرة واحدة في حياة المواطن، إذ لا يتم استخراج أكثر من 50 ألف شهادة ميلاد من "12 س" الخاصة بطلبات جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية التي انطلقت في 27 أفريل 2010.

-إمضاء الطالب خلف الصورة الثلاث المكونة للملف واستمارته.

-الطلب وذلك لغرض التأكد من هوية الطالب.

وبعد المرور بإجراء إيداع ملف الوثائق البيومترية والإلكترونية والتي تتم برقمنة الملف يتم تشفيره، وإرساله عبر شبكة خاصة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى المركز الوطني لإنتاج الوثائق البيومترية والإلكترونية وبالموازاة مع ذلك إرسال وثيقة التحقيق إلى مصالح الأمن.

ولقد حددت المنظمة الدولية للطيران المدني تاريخ الأول من أفريل 2010 كأخر استحقاق لإطلاق الجواز البيومتري لمجموع أعضائها وكذا أفق 2015 كاستحقاق نهائي سريان جواز السفر غير الإلكتروني والغير البيومتري عبر العالم.[1]

فلا شك أنَّ هذا المشروع الذي أقرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية يعتبر معلمًا جديدًا وتحديًا سيمكن الجزائر من تحقيق رفاهية للمواطنين من خلال ترشيد الخدمات والإدارات العامة المقدمة لهم وتسجيل نسبة كبيرة في مجال عصرنة وفعالية مؤسساتها في إطار الالتزامات والآجال المحدد دوليا، إنَّ هذا المشروع سيساهم إلى حد في مكافحة الإرهاب والفساد الإداري والحرية العابرة للحدود.

[1] وسيلة واعر، المرجع السابق، ص.18.

خلاصة:

لقد تم تبني فكرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية تدريجيًا لاسيما فيما يتعلق تسيير الحالة المدنية والوثائق الأخرى الصادرة عنها كجواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين وما صاحب العملية من تطوير في آليات الإدارة الالكترونية من التراسل الإلكتروني وفتح فضاءات الكترونية لتلقي هذه العملية بضلالها على مردودية الإدارة المحلية من حيث الزيادة في الإتقان والخفض في التكاليف وسرعة الإنجاز من ناحية وناحية أخرى تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية غير أنَّ هذه المردودية صاحبتها عدة تحديات وإخفاقات كانت نتيجة معوقات حاولت الإدارة في كل مراحل تطبيق الإدارة المحلية الأخذ بعوامل نجاحها وتذليل عوامل إخفاقها وهذا ما سنتحدث عنه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر:

إنَّ مجرد وجود استراتيجية متكاملة للتحول إلى نمط الإدارة الإلكترونية لا يعني أنَّ الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ الاستراتيجية بسهولة وبشكل سليم على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر، ذلك أنَّ العديد من العوائق والمشاكل ستواجه تطبيق الخطة ومن بين هذه العوائق ما يلي:

1-المعوقات الإدارية والتنظيمية والتشريعية: من أبرزها ما يلي:

-غياب المتابعة والتنسيق بين السلطات العليا لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية.

-انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى السلطات المركزية لبرامج الإدارة الإلكترونية وتحديد الوقت الذي يلزم فيه البدء بتنفيذ وتطبيق خدمات المعلومات الإلكترونية.

-صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تناسب العمل الإلكتروني، مما يتطلب جهدًا ووقتًا. [1]

[1] سليمة سعيدي، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الجزائرية"، **المجلة الأردنية بالمكتبات والجامعات**، المجلد48، ع. 2013، 04، ص.93.

2-المعوقات البشرية: تتمثل في:

-قلة العناصر البشرية المدربة والقادرة على التعامل والتشغيل والصيانة لهذه التقنية الجديدة والمعقدة.

-ضعف الوعي الثقافي في تكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي بالجماعات المحلية.

-عدم الثقة في حماية سرية وأمن التعاملات الشخصية.

-عدم توفر الحافز القوي لدى أفراد المجتمع المحلي لإنجاح عملية التحول، وعدم إحساسهم بأنَّهم جزء من عملية التحول والنجاح.

-قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة المتطور بإدارات الجماعات المحلية.[1]

3-المعوقات المالية: وتتمثل فيما يلي:

-تكلفة استخدام شبكة الانترنيت.

-قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.

-التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

-قلة الموارد المالية التي تحتاجه عملية التدريب والتكوين والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي:

4-المعوقات التقنية: وتتمثل في

-عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة، مما يعرقل تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي.

[1] سعد أحمد محمّد طيب، محمّد مصطفى القسيمي، "تشخيص معوقات تطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية"، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 35، ع.114، 2013، ص.21.

-ضعف في تقنيات دعم اللغة العربية.

-التطور المتسارع لتقنيات الحاسوب، مما يجعل بعض أجهزة الحاسوب القديمة عديمة الفائدة.

-قلة الخبرات الفنية المؤهلة.[1]

كما توجد عدّة عوامل لنجاح نظام الجماعات المحلية الإلكترونية، نذكر منها:

-خلق التوعية الشاملة عند الموظفين بأهمية هذه الإدارة الإلكترونية.

-ضرورة وجود بنية أساسية فنية مناسبة تتمثل في: توفر الحاسبات الآلية بأسعار مناسبة، وشبكات الاتصال، وبنوك المعلومات، وما يستلزم ذلك من توفير شبكات الاتصالات الهاتفية بصورة جيدة، وكذلك عمليات تأمين وحماية البيانات والمعلومات والاتصالات والوثائق الإلكترونية.

-ضرورة الإصلاح التشريعي والإداري بما يتزامن مع الهيئات المحلية.

-توعية وتدريب الموظفين ورجال الأعمال والجمهور.

-وعي جماهيري أو ما يطلق عليه البعض الجمهور الإلكتروني، ولا نعني بذلك تحول كل أفراد الشعب إلى متخصصين تكنولوجيين وإنَّما يعني أن يكون هناك وعي جماهيري مناسب يعرف ما هي الإدارة الإلكترونية، ويتحمس لها بالإضافة إلى تسلح الجمهور بمعلومات مبسطة عن كيفية التعامل مع الوسائل الفنية.[2]

-المتابعة والتقييم المستمر من أجل الوقوف على النقائص وحصر متطلبات الإدارة الإلكترونية وتكاليفها وتحديد مزاياها لتثمينها وتأكيدها، وحصر نقائصها من أجل تصحيحها والحفاظ على ديناميكية المسار الذي تم الالتزام به ودعم المجهودات المبذولة، مع ضرورة الحرص على أن يكون التقييم موضوعيا وواقعيًا وفي الوقت المحدد.

[1] سليمة سعيدي، مرجع سابق، ص.94.

[2] السالمي علاء عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 71.

-الرعاية المباشرة والشاملة الجهات العليا بعيدًا عن الارتجالية والقرارات غير المدروسة ووضوح الرؤية الاستراتيجية لديها والاستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية، ونشر ثقافة التغيير بين الإداريين وتهيئتِهم لتقبل العمل الإلكتروني.[1]

أدت هذه التحديات إلى عرقلة الإدارة العمومية في تحقيق الصالح العام، وهو ما يدعو إلى الحد من هذه الآفات عن طريق....."يجب أن نضع حدًا للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات، وتلحق وخيم الضرر باقتصاد البلاد وبالتنمية المحلية، كما يجب أن نضع حدًا لغياب الشفافية والتواصل الذي يتناقض والحاجة إلى إدارة ناجعة في خدمة المواطنين، والاصغاء لانشغالاتهم إدارة قادرة على حل مشاكلهم وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، إدارة تنهض بمهامها كاملة في خدمة الجماعة ....أشير إلى وجوب إضفاء النوعية على الخدمة العمومية من حيث هي مظهر من مظاهر ما ينبغي للإدارة أوتوليه من احترام وتقدير المواطنين....."[2]

إذا أنَّ غياب أو ضعف وجود برامج التحول للإدارة الإلكترونية حقيقة في الجزائر، هو نتاج عدم استغلال الظروف في مراحل سابقة، وغياب الترشيد في الإنفاق على مشاريع التحول الإلكترونية الذي هو انعكاس لنقص المساءلة والرقابة.

المطلب الثالث: آفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر

أولاً: نماذج عن الخدمات الإلكترونية في قطاع الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر بتطبيق برنامج متعلق برقمنة الخدمات الإدارية على مستوى الهيئات المحلية، من خلال توفير الوسائل التكنولوجية والبنى التحتية الإلكترونية اللازمة في عملية الاتصال والتواصل بين الإدارة والموطن وحسب الخطوات المتبعة في الجزائر في

[1] محمد بن إعراب ،"تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.19، ديسمبر 2014، ص.72.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 98-256 المؤرخ في 25 أوت 1998، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتضمن قانون البريد والمواصلات الجريدة الرسمية، العدد63، الصدر في 4 جمادى الأولى 1414هالموافق ل26 أوت 1998م، ص:07.

إطار تبني مشروع الجزائر الإلكترونية فقد كانت حافلة بالتدابير والإجراءات خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات في تكوين الملفات الإدارية وتكملة مراحل التهيئة للإدارة الإلكترونية وتشمل الانجازات التالية:

1-إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

هو نظام رقمي يتضمن كل العقود المسجلة بسجلات الحالة المدنية والتعديلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، وهو سجل متحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية. وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما أنَّه سجل يربط بين المؤسسات العمومية المحلية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل.[1]

من أهم النتائج التي أنتجها هذا السجل هو تخفيف عبء تنّقل المواطن إلى البلدية الأصلية لاستخراج وثائقه، وتوفير فرصة تقريبه للإدارة، أيضًا إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وهذا بناء على ما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم15-204 المؤرخ في 27 يوليو 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

كذلك إصدار نسخ إلكترونية لوثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية مثلما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية.

2-تخفيف الوثائق الإدارية:

جاء برنامج تطوير الخدمة العمومية المحلية الهادفة إلى التبسيط الممكن من الوثائق المطلوبة إداريًا من أجل التخلص من طرف المعيقات وفي هذا الإطار تم إصدار مرسوم تنفيذ برقم 75/14 الذي يحدد

[1] قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، المادة 25 مكرر الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014، ص.04.

قائمة وثائق الحالة المدنية (مرسوم 75/14، 2014، ص:06)الذي نص على التقليص من 28 وثيقة إلى 14 وثيقة، هذا من شأنه رفع الضغط والتوتر على الموطن والموظف الإداري في آن واحد.

ومن أهم نتائج عملية تسهيل الإجراءات الإدارية بعد ما تم تقليص وثائق الحالة المدنية، أضيفت إجراءات أخرى.

I-تمديد صلاحيات بعض الوثائق الإدارية واشتملت على وثائق الحالة المدنية :

أ-مدة صلاحية عقد الميلاد: وبذلك بتمديده إلى مدة صلاحية عشر سنوات مقارنة بما كانت عليه سنة واحدة.

ب-مدة صلاحية عقد الوفاة: والتي عدلت إلى أجل صلاحية غير محددة، بعدما كان محددًا بنسبة واحدة وهو أقرب إلى المنطق كون أنَّ حالة المتوفى لن تتغير إلى حالة أخرى.

II-الغاء التصديق: وهو الذي كان يمثل عقبة للمواطن من أجل التصديق على كل الوثائق المصورة طبق الأصل، وهو ما أدى إلى إعادة النَّظر في هذا الأمر بغية تقليص العبء على موظفي مصلحة الحالة المدنية وتخفيض الإجراءات الإدارية للمواطن المحلي، فتم بذلك إصدار مرسوم تنفيذي رقم14-363 والذي يسعى إلى إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق على نسخ الوثائق المستلمة من طرف الإدارات العمومية المحلية (مرسوم363/14 2014، ص28)وذلك حسب ما جاء في المادة 2 من المرسوم أنَّه لا يمكن اشتراط التصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق الصادرة عن المؤسسات والإدارات والأجهزة والهيئات العمومية والجماعات المحلية وكذا المصالح التابعة لها باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة بموجب قانون أو مرسوم رئاسي.[1]

[1] قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، المادة 25 مكرر الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014، ص.04.

وفي إطار تخفيف الإجراءات الإدارية أيضًا، تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 204/15 يتضمن إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث نص على ألاَّ تشترط الإدارات والسلطات العمومية على المواطنين تقديمها لأنَّه لا يمكن الاطلاع عليها مباشرة من السجل الآلي.[1]

أهم ما يميز هذه المرحلة هي أنَّها كانت بمثابة الأرضية التي يبنى عليها نجاح برنامج الإصلاح وذلك بتميزها بالتحفيز لوضع حيز التنفيذ أهم مشروع في البرنامج وهو السجل الآلي للحالة المدنية، الذي سمح بالقيام بعمليات تنظيمية والتنازل على عدة معالات وتكفل الإدارة بعدة مهام بدلاً من المواطن إضافة إلى خطوات تنظيم الملف الإداري من خلال تمديد صلاحيات بعض الوثائق وإلغاء أخرى وما يعتبر دفع جيد لوضع الإدارة العامة والإدارة المحلية خاصة، إذ سمح ذلك لتحضير الانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا للعمل الإداري وهي مرحلة تسريع الإدارة الإلكترونية التي أصبحت تظهر جليًا في الآونة الأخيرة.

3-النظام البيومترية:

تشكل عملية عصرنة وثائق الهوية والسفر أهم أهداف استراتيجية الجزائر الإلكترونية كون هذا المشروع له ايجابيات عديدة تعود بالنفع على المواطن الجزائري، وفي إطار سياسات الإصلاح التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2011 الهادفة إلى تخفيف حدة الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية السلبية، اتجهت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإطلاق مشاريع لترقية الإدارات العمومية والإدارات المحلية، وذلك من خلال تطبيق نظام وطني للتعريف الإلكتروني المؤمن الذي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:(وزارة الداخلية، وثائق التعريف الوطنية، 2015).[2]

-إصدار بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيومترية.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 15-204، المتعلق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الآلي، المؤرخ في 27 جويلية 2015، الجريدة الرسمية العدد41، الصادر في 29 جوبلية 2015، ص.16.

[2] خلفون فضيلة، رياض بوريش، "مرجع سابق ، ص.377.

-إصدار جواز السفر الإلكتروني البيومتري.

-إصدار رخصة السياقة البيومترية.

كما يشكل النظام البيومتري العمود الفقري لعصرنة المجتمع الجزائري، حيث يرمي إلى:

-تحسين الفعالية للتكفل بشكاوى المواطنين ووضع سياسة وطنية للتنمية.

-تخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية التي تعتبر تطور البلاد.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة وتنفيذ المبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن.

-حماية مجتمعنا من آفة الجريمة المنظمة والإرهاب القائم على تزوير هوية السفر.

4-خدمات عن بعد: من خلال هذه الخدمات يمكن للمواطن:

-تحميل وطباعة الاستمارات المختلفة التي تطلبها المصالح الإدارية في ملفات ورقية ما: مثل استمارات جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريان الإلكترونيان، وملحق الولي الشرعي وملحق الزوجة والأولاد واستمارة طلب جواز السفر الاستعجالي.

-تحميل وإرسال الصورة الرقمية البيومترية، اختيار مركز التقاط المعلومات وأخذ موعد لإيداع الملف ومتابعة ملف جواز السفر عن بعد والاستعلام عنه، حيث أنَّه لكي يتمكن المواطن من متابعة ملف جواز سفره عبر الإنترنيت، يجب عليه فتح حساب وذلك لإنشاء ملف تعريف خاص به على الموقع، مثل إنشاء أي بريد إلكتروني حيث يكون له كلمة مرور خاصة به للولوج إلى حسابه،[1] وفي حالة ما إذا كانت هناك أي ملاحظة تخص الملف مثل عدم مطابقة الصورة للمعايير الدولية، يتم إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) تتضمن غير مطابقة الصورة المأخوذة للمعايير المطلوبة يمكن للمعني تحميل صورة بيومترية جديدة مطابقة للمعايير المطلوبة عبر حسابه المنشأ لهذا الغرض.

[1] خلفون فضيلة، رياض بوريش، "المرجع السابق، ص.377.

-تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص (12خ) مباشرة عبر خدمة الانترنيت والحصول عليه من المثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها، وهذا بعد فتح حساب خاص مؤمن بكلمة مرور، حيث يمكنه إجراء الطلب ومتابعة ملفه إلى غاية وصول الوثيقة إلى القنصلية، حيث يتم معالجة الطلبات على مستوى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية بمطابقتها مع السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ثم يتم إرسال نتائج المعالجة القنصلية التسجيل وبعد التأكد من أنَّ صاحب الطلب مسجل فعلاً في قاعدة المعطيات على مستوى قنصلية التسجيل يتم تسليمه الوثيقة 12 خ.[1]

-إرسال الشكاوي العرائض والإخطارات المتعلقة بالممارسات البيروقراطية والتجاوزات التي قد يتعرض لها المواطن في تعاملاته مع المصالح التابعة للوزارة من ولايات، دوائر، بلديات، ومصالح غير مركزية وتبليغ الانشغالات ومباشرة إلى المفتش العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وذلك عبر البريد الإلكتروني المنشأ لهذا الغرض insp-gonerala interieur-gou.dz، أمّا باقي العرائض المستلمة والتي لا تندرج ضمن هذا الإطار، فيمكن للمواطنين المعنيين توجهها إلى ركن العرائض العامة على مستوى نفس الموقع.

5-التسجيل الإلكتروني لقرعة الحج:

حيث بدأت العمل مؤخرًا في مارس 2016 كإجراء تجريبي مع بقاء إمكانية التسجيل التقليدية معمول بها حيث يمكن للمعنى أو أحد أقربائه تسجيله من أي مكان دون وجوب الذهاب إلى الشباك المخصص لذلك حيث يعول على تعميم هذا الإجراء الإلكتروني وحده مستقبلاً وعدم فتح إمكانية التسجيل التقليدية.

[1] خلفون فضيلة، رياض بوريش، "المرجع السابق، ص.378.

6-رقمنة وثائق البطاقة الرمادية:

حيث كان يعتمد في السباق على نظام ممركز باستعمال أجهزة نوع (HP) ونهايات طرفيه (Des Terminaux) موجودة في بعض الأماكن فقط (الولايات والدوائر الإدارية بالعاصمة).

أمَّا خلال ومنذ وقت ليس بالبعيد فقط تم استبدال ما كان متوفر من أجهزة (HP)، بشبكة اتصال عن بعد (Accés a distance) مبنية بملقم يحتوي على قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات الرمادي، تتصل به حاسبات موجودة على مستوى البلديات وكذلك على مستوى الدرك الوطني، الذي يستعملها في حالة التأكد والمراقبة، وبذلك فهذه العملية قد حققت نجاحًا كبيرًا بتقليص الوقت المستغرق في استخراج هذه الوثيقة ونقص الضغط الذي كانت تتميز به المصالح المختصة سابقًا.

7-تطوير عملية الاتصالات أثناء الانتخابات:

من خلال شبكة داخلية (انترنيت) تتضمن برامج معينة يتم الاعتماد عليها أثناء الانتخابات، بحيث تتكفل بنقل المعلومات، والإحصائيات بين البلديات كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية من الدوائر إلى الولايات، وفي الأخير تجمع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة، وهو ما أدى إلى توفير الكثير من الجهد والسرعة في إيصال المعلومات في الوقت المناسب، كما تم الاعتماد على هذه التقنية في عملية تحسين القوائم الانتخابية بمعنى تطهيرها من التسجيل المزدوج للمواطنين في حالة تغييرهم لمكان إقامتهم أو حتى وفاة أحد المواطنين يتم إخراجه من القائمة الانتخابية بطريقة آلية.[1]

8-التراسل الإلكتروني:

حيث تم تنصيب موقع خاص بالبريد الالكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الالكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الرسمية إلكترونيًا مباشرة إلى الجهة المعنية، مما يوفر سرعة كبيرة وفعالية واختصار للوقت والجهد.

[1] خلفون فضيلة، رياض بوريش، "المرجع السابق، ص.378.

كل هذه الخطوات هي بناء الإدارة الالكترونية تلغي كل المعاملات الورقية وكثرة التنقل للمقرات الإدارية في حين أنَّ التكنولوجيا توفر حلول لمعظم المعاملات الإدارية يجعلها أكثر تفاعل وأريحية بالنسبة للمواطن بالدرجة الأولى وأمن المعلومات وحفظها ثانية وتنظيم محيط عمل الموظف ثالثًا.[1]

9-البلدية الذكية:

ومن أجل تجسيد حلم "البلدية الذكية"، هذا الأخير الذي يعد سعى وزارة الداخلية تعمل على إنشائه وتعميمه على باقي ولايات الوطن في أسرع وقت ممكن والجدير بالذكر أنَّ هذه الخطوة قد شرع في تجسيدها خلال الأشهر الماضية عبر توفير كافة الوسائل التكنولوجية واللوجستية اللازمة في عملية الاتصال بين الإدارة والمواطن لإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية، ومنه ضمان توفر قنوات الاتصال من حواسيب وهواتف وشبكة انترنيت عالية التدفق وأقمار صناعية قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية والمواطن، وهي المهام التي أوكلت للجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام التابعة لولاية الجزائر هذه الأخيرة تقوم بالتنسيق مع الوزارة الوصية بتنفيذ كافة المشاريع التي تم الإعداد لها في إطار مخطط العصرنة.

حلم "البلدية الذكية" وتحسين خدمات الإدارة العمومية ببعض بلديات ومقرات الإدارة المواجه عدّة عقبات تحول دون إنجازه على أرض الواقع، فالزائر لبعض مقرات بلديات العاصمة، يلحظ جلية أنَّ هذه الأخيرة تعاني ضيقًا شديدًا في مقرتها، والتي لا تستوعب حتى المواطنين الذين يقصدونها باستخراج الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى غياب الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين، كما أنَّ العديد من مقرات البلدية تفترق إلى الربط بشبكة الانترنيت أو انقطاعها بشكل متكرر، كلّ هذا يحول دون تحقيق مسعى اللجنة الولائية للاتصالات وتكنولوجيات الإعلام للبرنامج التكنولوجي الذي يهدف إلى جعل عاصمة البلاد ترقى بمقراتها وخدماتها لما هو أفضل، خاصة وأنَّ هناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها الوصاية

[1] بوشارب أحمد، **مدى نجاعة التسيير الإداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016، ص ص.310-317.

لرقمنة البلديات، بحيث بات ممكنا للمواطن استخراج وثائقه بسهولة، بالإضافة إلى إلحاق خدمة استخراج الوثائق البيومترية بها بعد أن كانت حكرًا على الدوائر الإدارية.[1]

وبحديثنا على المواقع الإلكترونية التي من المفروض توفرها في كامل البلديات، نجد أنَّ 80 % من البلديات لا تملك موقعًا باستثناء بعض المبادرات الشخصية التي يقوم بها بعض الشباب لنشر بعض المستجدات والانشغالات ببلدياتهم، وحتى إن توفرت الشبكة في بلديات أخرى، إلاَّ أنَّ مسؤوليها لم يكلفوا أنفسهم عناء تزويدها بمواقع إلكترونية لإيصال كافة المعلومات التقليدية، التي تضطره إلى التنقل إلى مقر البلدية لطرح انشغاله على رئيس البلدية، الذي لا يحظى في أغلبية الأحيان باستقباله خاصة إذا لم تكن الزيارة خلال يوم الاستقبال.

يستلزم تنفيذ البلدية الذكية، حسب ما كشف عنه رئيس لجنة الاتصال وتكنولوجيات الإعلام بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر، مجموعة من الخصائص والمقومات التي جاء في مقدمتها توديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفر الإدارة على الأرشيف الإلكتروني والبريد والمفكرات الالكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، بالإضافة إلى التخلص من محدودية الزمن والمكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ناهيك عن الشفافية لتخفيض حدة النزاعات الناشبة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية، ولترتقي بالخدمة إلى مستوى العالم الرقمي الذي أضحى يرسم معالم العواصم الدولية، لابد أن يعتمد البرنامج بالدرجة الأولى على تطبيق تكنولوجيات الإعلام في الإدارة العمومية، عن طريق خلق قاعدة بيانية خاصة بالبلدية تحتوي على جميع المشاريع ومشاكل البلديات، هذه الأخيرة توصل بمقاطعتها الإدارية عن طريق شبكة الألياف البصرية، ليتم بعد ذلك ربطهما بالولاية، العملية تمس كامل بلديات العاصمة ال57، التي تكون قد زودت بموقع الكتروني محمي، للتواصل مع المواطنين بكل سهولة، حيث يستطيع أي مواطن تصفح هذه الأخيرة ومعرفة كامل المشاريع الآنية، وحتى نسبة إنجازاها أو أسباب تعطلها، في ظرف ثواني معدودة، وهذا وفقًا للإطار القانوني والتنظيمي المعد من

[1] على سايح جبور، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر"، **مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي**، ع.01، ديسمبر 2017، ص.18.

طرف الحكومة وفقًا لمجموعة من التنظيمات والقوانين التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني والإقرار والتصديق الإلكترونيين، والتبادل وآليات حماية الإدارة الإلكترونية من الجرائم المعلوماتية، إلى جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة من طاقات تمتلك معرفة بالمجال المعلوماتي على غرار المبرمجين، موظفي الشبكات، الصيانة، التأمين والحماية وغيرها، وكذا توفير جميع الوسائل التكنولوجية واللوجيستيكية اللازمة لإنجاح المشروع.[1]

خلاصة:

نستخلص مما سبق، أنَّ الإدارة الإلكترونية بالجزائر حققت نجاح نسبي على مستوى المرافق العمومية المحلية، وساهمت في تحسين العديد من خدماتها، لأنَّه من الصعب القول أنَّ الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية بصفة عامة وبالمرافق العمومية بصفة خاصة فاشلة، لأنَّ الدولة الجزائرية لا تزال مبتدئة في هذا المجال وفي طريقها لتحويل الإدارة من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية مقارنة بالدول المتطورة، سواء على مستوى الوطن العربي أو على مستوى العالم، حيث عرفت خدمات المرافق العمومية المحلية عدة تطورات مقارنة بالسنوات السابقة رغم العوائق التي تعرقل تجسيد الإدارة الإلكترونية تجسيدًا كاملاً.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ التحول نحو الإدارة الإلكترونية لتحقيق التنمية المحلية سيكون تحول مرحلي، كما يبقى في حاجة إلى مقومات على الدولة أن تقوم بها لمواكبة الدول المتقدمة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

[1] على سايح جبور، المرجع السابق، ص.19.

خاتمة

لقد أحدثت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغييرًا جذريًا في حياة الشعوب والمجتمعات، وأنهت معاناة الكثير من الناس في الحصول على المعلومات والخدمات، هذا التطور التقني الذي وظفته العديد من الحكومات في القيام بمهامها وتقديم الخدمات لمواطنيها أدى إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة وتبسيط الإجراءات، وربح الكثير من الوقت سواءً في إنجاز تلك الوظائف والأعمال أو الحصول عليها، وفي خضم هذه التطورات العالمية الحاصلة، وانتقال العالم إلى مرحلة جديدة من التحولات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية....الخ التي يفرضها عصر العولمة، لم يعد بإمكان الحكومات أن تعمل في إطار ضيق، بحيث أصبح لزامًا عليها مواكبة هذه التغييرات الحاصلة.

وبالرغم من التطور الذي يشهده العالم اليوم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلاَّ أنَّ مسايرة هذا التطور ليس بالأمر اليسير بالنسبة لمعظم الحكومات خاصة في البلدان النامية بسبب سرعة تطور هذه التقنيات من جهة، وقلة مواردها وإمكانياتها من جهة أخرى، إلاَّ أنَّ هذه الأسباب لم تعد مبررًا لعدم تبني برنامج الإدارة الإلكترونية، خاصةً في ظل الحاجة الملحة على خدماتها على المستويين الداخلي والخارجي.

ويعد مشروع الإدارة الإلكترونية بالجزائر من أحدث المشاريع على المستوى الإقليمي، ويعتبر من المشاريع الكبرى التي راهنت عليها الحكومة من خلال إحلال نظام إلكتروني شامل في البلاد عن طريق بعث استراتيجية الجزائر الإلكترونية '2000-2013)، بحيث عرفت عدة تغييرات شملت مختلف نواحي الحياة خاصة من الناحية الإدارية، فأسلوب الإدارة الإلكترونية الذي تتبناه الإدارات العمومية يعتبر نقطة انطلاق جوهرية ستساهم بشكل كبير في التحسين المستمر لنوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، ويتطلب ذلك توفر العديد من الإمكانيات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة خاصةً البلدية، كالبنية التحتية توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالإنترنيت، توفر الوسائل الإلكترونية اللازمة لهذا التحول، توفير السرية الإلكترونية، وجود التشريعات والقوانين التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية، تأهيل الموظفين في مجال التقنيات الحديثة، وجود إرادة سياسية قوية تتولى مسؤولية التغيير في هذا المجال.

ورغم تواصل جهود الدولة الجزائرية في مجال إرساء وتجسيد متطلبات الإدارة الإلكترونية إلاَّ أنَّ هذا التحول ما زال في مراحله الأولى، لأنَّ هناك عدة معوقات تحول دون تطبيقها، كضعف الجاهزية وضعف التجاوب مع الإدارة الإلكترونية وغيرها من الصعوبات التي ترتبط بالجانب الإداري والتقني والتشريعي والأمني، هذه المعوقات لا تبرر الوضع التقليدي فالإدارة الإلكترونية ليست مطلبًا ظرفيًا، إذ لابد من إعادة بعث مشروع الإدارة الإلكترونية وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجهه مع الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أساس التحول الناجح، وبالتالي تحقق النجاح المراد الوصول إليه دون خسارة للوقت والمال والجهد لهذا التحول، فالتجربة الجزائرية تحتاج إلى جهد ودعم للوصول إلى الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الخدماتية من خلال وضع رؤية إستراتيجية شاملة بمشاركة الدولة وجميع الفاعلين بما يضمن الانتقال الايجابي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، ومن ثم تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال دراستنا تمكنا من الوصول إلى اقتراحات ذات صلة بالبحث نذكرها على النحو التالي:

-يجب التَّعجيل بالرقمنة على مستوى كل الهيئات الحكومية ولا نقتصر على قطاع من القطاعات فقط.

-ضرورة التكوين للإطارات ورسكلة معارفهم بما يتماشى مع معطيات برامج الرقمنة.

-توعية المواطن بحتمية التعامل مع الإدارة وفق الفضاء الرقمي (المواقع الرسمية والبوابات الإلكترونية).

-التركيز على تدريس مادة الإعلام الآلي عبر كافة المراحل الدراسية.

-أصبح التوجه نحو إرساء دعائم الإدارة الإلكترونية في المنظمات بصفة عامة والجماعات الإقليمية بصفة خاصة ضرورة حتمية، وذلك في ظل مختلف التطورات التكنولوجية التي أصبحت تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، نظرًا لعلاقتها الكثيفة والمتبادلة مع المواطنين.

-يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية، الأمنية، البشرية والتقنية، إلاَّ أنَّ هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في الغالب دون نجاح التطبيق الفعال لمبادئ الإدارة الإلكترونية وهو ما يجعل الآثار المترتبة عنها تتفاوت ما بين الإيجابية والسلبية.

-تؤثر الإدارة الإلكترونية على شكل الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الانترنيت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجيا.

-استخدام الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى التغلب على العديد من المشاكل التي كانت تعيق مسيرة العمل مثل عامل الوقت، أمن المعلومات، المكان والزمان وغيرها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. المصادر والمراجع باللغة العربية:

-القرآن الكريم

1/-القوانين والمراسيم:

01-القانون 05-10 المؤرخ 20 يونيو سنة 2005 يعدل ويتم الأمر، رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

02-قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1980/04/07 المتعلق بالبلدية، المادة 135.

03-قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالبلدية، المادة 01- 02.

04-قانون 10/11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بالبلدية.

05-المادة 04 من قانون الولاية رقم 12-07، الجريدة الرسمية 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012. القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر عدد06.

06-المادة 03 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1422، الموافق لـ22 يونيو 2011.

07-قانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20، المادة 25 مكرر الجريدة الرسمية، العدد 49 الصادر بتاريخ 20 أوت 2014، ص:04.

08-القانون رقم 09-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1420 الموافق لـ04 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

09-قانون رقم 09/09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق لـ04 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية.

10-المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015، والمتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ج ر، عدد 68، مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

11–مرسوم تنفيذي رقم 15-204، المتعلق بإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفر ضمن السجل الآلي، المؤرخ في 27 جويلية 2015، الجريدة الرسمية العدد41، الصادر في 29 جويلية 2015.

12–مرسوم تنفيذي رقم 98-256 المؤرخ في 25 أوت 1998، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المتضمن قانون البريد والمواصلات الجريدة الرسمية، العدد63، الصدر في 4 جمادى الأولى 1414هالموافق ل26 أوت 1998م.

13–الأمر رقم 67-24 الصادر في 15 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية ج ح ذ ش، العدد 06.

2/–الكتب:

01–مُحَمَّد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية للمنشآت الفندقية**، ط.1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،2008).

02–أحمد مُحَمَّد غنيم، **الإدارة الإلكترونية بين النَّظرية والتطبيق** (المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع المنصورة، 2008).

03–بشير عباس العلاق، **الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات**، ط.1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).

04–بيتر داركر، **تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: خلاصة الشركة العلمية للإعلام العلمي ، 1999م).

05–ثروت مشهور عباس، **استراتيجيات التطوير الإداري**، ط.1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

06–حازم حسن، **الإدارة الإلكترونية** (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2003).

07–عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط.02(الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2007).

08-جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة النشر).

09–ريتشارد هيكس، **الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكتروقراطية (نشرة خلاصات كتب المدير والأعمال)**،(**القاهرة:** الشركة العربية للإعلام العلمي2003)، .

10–السالمي علاء عبد الرزاق، **الإدارة الإلكترونية**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008).

11–طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإلكترونية: نماذج معاصرة**، ط.1، (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007).

12–محمد سمير أحمد، **الإدارة الإلكترونية**، ط.1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2009)

13–مُحَّد محمود الطماملة، طارق شريف العلوش، **الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، (القاهرة: 2004).

14–محمود القدوة، **الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

15–نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية، الاستراتيجية، والوظائف، والمشكلات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2004م.)

3/–مذكرات تخرج ورسائل الدكتوراه:

01–بوشارب أحمد، **مدى نجاعة التسيير الإداري في الجزائر باعتماد نظام الحكومة الإلكترونية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.

02– سمير عماري، **دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية**، رسالة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

03–عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة،** رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

04–إبراهيم عبد اللطيف الغوطي، **متطلبات نجاح الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية،** رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين 2016.

05–إسماعيل فريحات، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري،** مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي، 2014/2013.

06–باديس بن حدة، **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة الحديثة في الوطن العربي،** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011.

07–بسمة منوار، وهنية مرزوق، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارات العمومية: دراسة حالة بلدية امشدالة،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة الجزائر، 2017-2018.

08–حماد مختار، **تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2007.

09–رشاد خيضر، وحيد الدايني، **أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أهداف المنظمة،** رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن

10–رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة في التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر (2001–2011)،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر (2011-2012).

11–زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق، من 1990 إلى 2015** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015.

12–عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

13–عبد الكريم عاشور، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر**، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

14–عبد الكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة بلدية أدرار**مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

15–كلثم مُحَّد الكبيسي، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008.

16–لمير عبد القادر، **الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية: دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران 204/2013.

17–لونيس باديس، **جمهور الطلبة الجزائريين والانترنيت**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2008-2009.

18–مهدي مُحَّد، **الإدارة الإلكترونية**، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، 2012.

4-ملتقيات ومقالات ومحاضرات:

01- ياسين ربوح، محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر)، السنة الثالثة، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017/2016.

02-سامية فقير، مُحَّد لمين لعروم، "مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر"، مداخلة في إطار : **الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج 17-18 أفريل 2018.

03-صابرينة مقناني، **مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر: خطورة نحو إرساء مجتمع المعرفة** المؤتمر 23 للاتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية الدوحة، قطر، 20/18 نوفمبر 2012.

04-عبد النور ناجي، "إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر -الواقع والاتجاهات المستقبلية"، **ملتقى وطني مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات -حالة الجزائر**، قسم العلوم السياسية جامعة ورقلة، 04-2009/05/05.

05-فاطمة الزهراء طلحي، سيف الدين رحايلية، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية، دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس"، مداخلة في إطار: الملتقى **الدولي الأول: المؤسسة بين الخدمة العمومية وإدارة الموارد البشرية، مقاربات نظرية وتجارب علمية**، يومي 17-18 نوفمبر 2015، جامعة البليدة علي لونيس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

06-موسى رحماني، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، **مداخلة في إطار:الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**، جامعة الحاج لخضر- باتنة.

07–وسيلة واعر، "دور الحكومة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات الحكومية"، **مداخلة في إطار الملتقى دولي إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات**، جامعة قسنطينة، 2012.

08–إبراهيم بختي، "الانترنيت في الجزائر"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ع. 01، 2002.

09–أحمد مُحَّد عصام، باسم حسان ثابت، "جاهزية الإدارة المحلية باعتماد الإدارة الإلكترونية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، ع.93،2012.

10–بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المعيشة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.4.

11–أمال بوقاسم، "التحول الإلكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لإصلاح الإدارة الإلكترونية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع.08 أكتوبر2015.

12–عبد الحق فيدمة، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع.01، جامعة الجزائر.

13–سليمة سعيدي، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات الجزائرية"، **المجلة الأردنية بالمكتبات والجامعات**، المجلد48، ع.04،2013.

خلفون فضيلة ، رياض بوريش، "تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 08، ع.16، جانفي 2020.

14–. سعد أحمد مُحَّد طيب، مُحَّد مصطفى القسيمي، "تشخيص معوقات تطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية"، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 35، ع.114 2013.

15–علي سايح جبور، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية بالجزائر"، **مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي**، ع.01، ديسمبر 2017.

16–فاطنة بلقرع، دلال العمري، هاجر قريشي، "جاهزية الإدارية الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية"، **مجلة البديل الاقتصادي**، ع.07، ديسمبر 2017.

17–فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، **مجلة الاقتصاد الجديد** ا ع.15 المجلد2، 2016.

19–نائل عبد الحفيظ،" الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة في دولة قطر"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلة 15، ع.05 الجامعة الأردنية، عمان–الأردن، 2001م.

20–مُحَمَّد بن إعراب ، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، اع.19 ديسمبر 2014.

21–لخضر مرغاد، "الإجراءات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، صدر عن جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، ع.07، فيفري 2005.

22– عبد المجيد سلامة، "طبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية"، **مجلة الحقوق والحريات**، ع.05،2018.

23- حمد درويش، (**الشفافية والنزاهة حلمنا القادم**)، نشرية تكنولوجيا الإدارة، العدد الثامن فيفري/مارس 2007، وزارة للتنمية الإدارية مصر

24- ديالا جميل مُحَمَّد الرزي، **الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**)، مقال منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير، 2012.

25- حسن بن مُحَمَّد الحسن، (**الإدارة الإلكترونية بين النَّظرية والتطبيق**)، ورقة بحثية في إطار المؤتمر الدولي التنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة المملكة العربيَّة السعودية، أيام 1-4 نوفمبر 2009م

26- مُحَمَّد حباينة، **متطلبات التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في الإدارات العمومية الجزائرية،** ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر:دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر يومي13-14 ماي 2013م.

27- هدى عبد الرحيم حسين، **انشقاق الأبعاد الحاكمة في جودة الإدارة الإلكترونية، مؤشر مقترح)** ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر، دراسة في تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، الجزائر، يومي 13-14ماي 2013م.

ثانيًا:المراجع باللغات الأجنبية:

-OCDE Ladministration Electronique ; Un Impératif,Paris France,2004.

-République Algérienne Démoratique et populaire,e-COMMISSION:e-ALgéri 2013, Synthés, décembre2008.

ثالثًا:الوثائق الإلكترونية:

أ-باللغة العربية:

إيمان كيموش، موقع الإلكتروني:

http://www.zawya.com/an/stray/zawy

إيمان كيموش، **جريدة الفجر**، متوفرة على الرابط:

http://www.al-fadjr.com.ar/economie/221475.HTml.

موقع وزارة البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال:الجزائر 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mptic.dz/AR/!E.Algrie-2013

مشروع الجزائر الإلكترونية حتمية اقتصادية بحاجة إلى إرادة سياسية عالية، الجزائر نيوز، متوفر على الرابط التالي:

http://www.djazair. nws.info/diologue

وزارة البريد والتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الحكومة الإلكترونية التطبيقات الشاملة من الموقع:

https://www.mptic.dz/ar.

رقمنة القطاع المصرفي تدور حول حلقة مفرغة، مقال منشور على الموقع:

http://www.vitaminedz.org/Article/Articles-18300-3136648-0-1.html

الفهرس

الموضوع	الصفحة
بسملة	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	**01**
الفصل الأول:الاطار النظري لدراسة الجماعات المحلية والإدارة الإلكترونية	**09**
المبحث الأول: الجماعات المحلية	**10**
المطلب الأول:ماهية الجماعات المحلية	**10**
المطلب الثاني:الجماعات المحلية في الجزائر	**21**
المطلب الثالث:معوقات الجماعات المحلية وسبل تفعيلها	**34**
المبحث الثاني:الإدارة الإلكترونية	**43**
المطلب الأول:الماهية(التعريف-الخصائص-الأهمية-الأهداف)	**43**
المطلب الثاني:عناصر ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	**59**
المطلب الثالث:مراحل تطبيقها ومعوقاتها	**67**
الفصل الثاني:دور الإدارة الإلكترونية في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر	**83**
المبحث الأول:الإستراتيجية الوطنية الجزائرية لتحوُّل الإدارة الإلكترونية	**84**

المطلب الأول:إرهاصات التحوُّل الإلكتروني في الجزائر	**84**
المطلب الثاني:مضمون مشروع الجزائر الإلكتروني 2008-2013	**102**
المطلب الثالث:أهداف المشروع وبرامج تنفيذه	**113**
المبحث الثاني:تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر	**125**
المطلب الأول:المراحل والمستويات الجزائرية في الإدارة الإلكترونية	**125**
المطلب الثاني:تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر	**135**
المطلب الثالث:آفاق تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بالجزائر	**138**
خاتمة	**148**
قائمة المصادر والمراجع	**152**
الفهرس	**163**

ملخص الدراسة:

نظرًا للمشاكل التي تواجهها الإدارة المحلية في الجزائر والتي حالت دون تحقيق الأهداف التنموية المنشودة وعلى رأسها العوائق البيروقراطية، العوائق المالية، استشراء ظاهرة الفساد،...أصبحت هناك ضرورة ملحة نحو عصرنة هذا الجهاز من أجل تقديم خدمات ذات جودة للمواطن من خلال العمل على تفعيل نشاطه وجعله أكثر كفاءة، والحرص على ترسيخ مبادئ الإدارة الإلكترونية من خلال تطبيق الشفافية وتعزيز المشاركة وترقية المساءلة في تسيير برامج التنمية المحلية، وتؤدي تكنولوجيا الإعلام والاتصال الدور الفعال الميسر لمختلف هذه العمليات، إذ أصبحت هذه الأخيرة وسيلة للانفتاح، التبادل، التطور، وهي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للفاعلين العموميين ولجميع الأفراد، وأصحاب المصالح.

Abstract : The local administration in Algeria confronts a lot of problems , which prevented a realization of promising aims.these problems such as : bureaucracy, finance depression, expansion of corruption phenomenon.

Consequently, it becomes a necessary to modernization the administration system for a quality servces offering to the citzen , through effective its activities, and do it more efficiency and the care to settlement of governance pillars by a transparency application, participation reinforcement and accountability promotion in local development programs management.

Thus, the information and communication technology (ICT) play a helping role to all this operations , especially as a tool of the opening, the exchange, its important to all of public actors, citizens and, stakeholders.